الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دمشق – كلية الاقتصاد

قسم المصارف و التأمين

دور السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي وإمكانية الاستفادة منها في سورية

– دراسة قياسية على الاقتصاد الصيني –

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالب: علي ساعود

إشراف الأستاذ الدكتور: علي كنعان

2023

الملخص:

تهدف الأطروحة لدراسة أثر السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي الصين وإمكانية الاستفادة منها في سورية، إذ تعَدُّ التجربة الصينية من النماذج الدولية المميزة والفريدة من نوعها، مرّت الصين بعدد من المراحل الشاقة لتتمكن من التحول من الاقتصاد المخطط أو المركزي إلى اقتصاد السوق القائم على المنافسة فحققت خلال وقت قصير معجزة اقتصادية ، وتساعد الأطروحة صانعي القرار عند اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسة المالية من خلال توضيح مفهوم السياسة المالية النشطة و علاقتها في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة قياسية على الاقتصاد الصيني استخدم فيها الباحث البيانات المنشورة لدى البنك الدولي و بيانات مكتب الإحصاء الوطني الصيني، ولاختبار فرضيات البحث قام الباحث ببناء النموذج القياسي واختبار الفرضيات من خلال نموذجين الأول باستخدام منهجية الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) والثاني باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وتوصل الباحث إلى نتيجة أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإنفاق العام النشط و النمو الاقتصادي في الصين ، وكما أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإيرادات العامة النشطة و النمو الاقتصادي في الصين. وتبين أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين النمو الاقتصادي و عجز الموازنة في الصين. ويوصي الباحث بزيادة الاهتمام بالانفاق العام والانفاق على المشاريع الاساسية والاستثمارية وضرورة توافر المرونة و سرعة اتخاذ القرارات الاقتصادية والاهتمام بتعبئة الايرادات بالاضافة لتحقيق العدالة الضريبية والمساواة الاجتماعية. يمكن للأبحاث المستقبلية الأخذ بالحسبان موضوع أثر السياسة المالية النشطة في تفعيل دور القطاع الخاص في اعادة توزيع الدخل من خلال تحديد العلاقة بين المتغيرات وأثرهما في النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي – السياسة المالية النشطة – سورية– الصين

بسم الله الرحمن الرحيم

{وماأوتيتم من العلم إلا قليلا}

صدق الله العظيم

سورة الاسراء (من الآية 85)

لجنة المناقشة والحكم

تألفت لجنة المناقشة والحكم من السادة:

الدكتور علي كنعان

الأستاذ في قسم المصارف والتأمين – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق عضواً مشرفاً

الدكتور أكرم حوراني

الأستاذ في قسم المصارف والتأمين –كلية الاقتصاد– جامعة دمشق عضواً

الدكتور محمد حمره

الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين –كلية الاقتصاد– جامعة دمشق عضواً

الدكتور ياسر مشعل

المدرس في قسم الاقتصاد –كلية الاقتصاد– جامعة دمشق عضواً

الدكتور شادي العظمة

مدرس ومدير إدارة البرامج الأكاديمية في هيئة التمييز والإبداع عضواً

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني وألهمني الطموح وسدد خطاي، وأتقدم بالشكر والعرفان للدكتور علي كنعان الذي أشرف على رسالتي ولم يبخل بجهد أو وقت في المتابعة المستمرة لي وفي تقديم النصيحة، كما أقدر تواضعه العلمي وحسن معاملته.

وأتقدم بالشكر إلى السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة و إغنائها بملاحظاتهم القيمة .

كما أشكر زوجتي وكل الذين قدموا لي الدعم اللازم لإتمام هذه الرسالة...

جدول المحتويات

البيان	رقم الصفحة
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال البيانية	ذ
مقدمة	ز
إشكالية البحث	ش
فروض البحث	ص
هدف البحث	ض
أهمية البحث	ط
حدود البحث	ظ
منهجية البحث	ظ
الدراسات السابقة	ع
الفصل الأول التطورات المعاصرة في المالية العامة	1
1-المبحث الأول السياسة المالية من وجهة نظر المدارس الفكرية	2
1.1- السياسة المالية في المدرسة الكلاسيكية	2
1.2- السياسة المالية في المدرسة الكينزية	5
1.3- السياسة المالية في المدرسة الكلاسيكية الجديدة	10
1.4- السياسة المالية في المدرسة الكينزية الجديدة	13
1.5- السياسة المالية في المدرسة المعاصرة	17
2- المبحث الثاني أدوات السياسة المالية والقواعد المالية وأثرها في حماية الاقتصاد الكلي	21
2.1- الإنفاق العام مكوناته وأثره في فترات الركود و التعافي	21
2.1.1- مفهوم النفقات العامة	21
2.1.2 - تبويب النفقات العامة	24
2.1.3 - التقسيمات العملية للنفقات العامة	27
2.1.4 - دور الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي	28
2.2 - الإيرادات العامة مكوناتها وآلية زيادة تدفقها خلال الدورات الاقتصادية المختلفة	30
2.2.1- مفهوم الإيرادات العامة	30
2.2.2- معايير تقسيم الإيرادات	31
2.2.3- الإيرادات السيادية	32
2.2.4- الآثار الاقتصادية للضرائب	35
2.2.4.1- العلاقة بين الضرائب والناتج	35
2.2.4.2-العلاقة بين الضرائب والاستهلاك الكلي ومستوى الدخل والعمالة	37
2.2.4.3- العلاقة بين الضرائب والادخار والاستثمار	39
2.2.4.4 -العلاقة بين الضرائب والتضخم	40
2.3- قواعد الإنفاق العام وآلية تطبيقها	42
2.4- قواعد عجز الموازنة والمستويات المسموح بها للديون وآلية استدامة الدين العام	44
2.4.1 - قاعدة توازن الموازنة	44
2.4.2- قاعدة الدين	44
2.4.3-آلية استدامة الدين العام	45
3- المبحث الثالث المحفزات المالية وأثرها في تنشيط النمو الاقتصادي	47
3.1 العلاقة بين الضرائب والناتج	47
3.2- العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي	48
3.3- العلاقة بين الإنفاق العام والناتج	49
3.4- العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	51
3.5 - الحوافز الضريبية حول العالم	52
3.6- الحوافز التمويلية	53
4- المبحث الرابع السياسة المالية النشطة	54

4-1 تعريف وخصائص السياسة المالية النشطة	54
4-2 أهداف السياسة المالية النشطة	56
4-3 تطبيقات السياسة المالية النشطة في أوروبا والولايات المتحدة (أمثلة)	58
4.4- تحليل اقتصادي للسياسة المالية النشطة	61
4.4.1- السياسة المالية النشطة والاستهلاك الكلي والدخل والعمالة	61
4.4.1.1 تخفيض الضرائب	61
4.4.1.2- زيادة النفقات العامة	63
4.4.2- السياسة المالية النشطة والركود والتضخم	64
4.4.2.1- السياسة المالية النشطة وحالة الركود	64
4.4.2.2- السياسة المالية النشطة وحالة التضخم	67
4.4.3 - السياسة المالية النشطة والناتج	69
4.4.4 - السياسة المالية النشطة والنمو الاقتصادي	72
الفصل الثاني النمو الاقتصادي	74
1-المبحث الأول تطور نظريات النمو الاقتصادي من المدرسة الكلاسيكية إلى نظرية النمو الحديثة	75
1.1- نظرية النمو الاقتصادي من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية	76
1.2- نظرية النمو الاقتصادي من وجهة نظر المدرسة الكنزية	77
1.3- نظرية النمو الاقتصادي من وجهة نظر المدرسة النيوكلاسيكية	79
1.4- نظرية النمو الاقتصادي من وجهة نظر نظريات النمو الحديثة	82
2- المبحث الثاني النمو الاقتصادي في الدول الناشئة	87
2.1-النمو الاقتصادي في الدول الناشئة	85
2.2-دور السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي في الدول الناشئة	90
3- المبحث الثالث مقاييس ومؤشرات النمو الاقتصادي	99
3.1- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي	99
3.2- مؤشرات حديثة لقياس النمو الاقتصادي	102
الفصل الثالث السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الصين	105
1- المبحث الأول مراحل نمو الاقتصاد الصيني	106
2- المبحث الثاني تطور السياسة المالية وتأثرها بالمتغيرات الاقتصادية والنظام الاقتصادي في الصين	109
2.1- المرحلة الأولى سياسة مالية مخططة	109
2.2-المرحلة الثانية سياسة مالية تلبي احتياجات التحول الاقتصادي	110
2.3 المرحلة الثالثة سياسة المالية تلبي حاجات العصر	111
3- المبحث الثالث السياسة المالية النشطة في الصين	112
3.1- أهداف السياسة المالية النشطة في الصين	112
3.2-الإنفاق العام في الصين	113
3.3- الإيرادات العامة في الصين	118
3.4عجز الموازنة	124
4- المبحث الرابع أثر السياسة المالية النشطة في الصناعة والاستثمار والقطاع المالي ونتائجها على الاقتصاد الصيني	127
3.4.1- أثر السياسة المالية النشطة في الصناعة	127
3.4.2- أثر السياسة المالية النشطة في الاستثمار	128
3.4.3- أثر السياسة المالية النشطة في القطاع المالي	129
3.4.4-نتائج السياسة المالية النشطة على الاقتصاد الصيني	130
الفصل الرابع الفصل التطبيقي (الإطار العملي للدراسة)	133
1- المبحث الأول تقدير النموذج القياسي بيانات الدراسة ومتغيراتها	134
1.1 بيانات الدراسة	134
1.2- تقدير النموذج القياسي ومتغيراته	134
1.2.1- تقدير النموذج الأول	135
1.2.2-تقدير النموذج الثاني	136
1.3- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات	137

1.3.1- اختبار مقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات الدراسة في النموذج الأول	137
1.3.2- اختبار مقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات الدراسة في النموذج الثاني	139
2-المبحث الثاني الاختبارات الإحصائية للمعادلة الأولى	141
2.1-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) لمتغيرات المعادلة الأولى	141
2.2- اختبار المعادلة الأولى للنموذج الأول وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة(ARDL)	142
2.2.1- الاستقرار الهيكلي	143
2.2.2- معامل تصحيح الخطأ (ECM)	144
2.2.3 معادلة الانحدار في الأجل القصير	145
2.2.4-منهج اختبار الحدود (Bounds Test)	146
2.2.5 معادلة الانحدار في الأجل الطويل	147
3-المبحث الثالث الاختبارات الإحصائية للمعادلة الثانية	148
3.1-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) لمتغيرات المعادلة الثانية	148
3.2- اختبار المعادلة الثانية للنموذج الأول وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة(ARDL)	149
3.2.1- الاستقرار الهيكلي	150
3.2.2- معامل تصحيح الخطأ (ECM)	151
3.2.3 معادلة الانحدار في الأجل القصير	152
3.2.4-منهج اختبار الحدود (Bounds Test)	153
3.2.5 معادلة الانحدار في الأجل الطويل	153
4-المبحث الرابع الاختبارات الإحصائية للمعادلة الثالثة	155
4.1-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) لمتغيرات المعادلة الثالثة	155
4.2- تقدير المعادلة الثالثة وفق طريقة المربعات الصغرى:	155
4.2.3-الاختبارات التشخيصية	157
4.2.3.1- مشكلة الارتباط الذاتي	157
4.2.3.2- عدم ثبات التباين	158
مناقشة الفرضيات	159
السياسة المالية في سورية وامكانية الاستفادة من السياسة المالية في الصين	163
النتائج	176
التوصيات	181
المراجع	182
Abstract	191

- قائمة بالجداول

قائمة بالجداول

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
3-1	النفقات الحكومية الصينية	114
3-2	النفقات العامة الصينية ونسبتها مع إجمالي الناتج المحلي	116
3-3	الإيرادات الحكومية الصينية	119
3-4	الإيرادات العامة الصينية ونسبتها مع إجمالي الناتج المحلي	122
3-5	عجز الموازنة الصينية	125
3-6	مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي	127
4-1	مقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات النموذج الأول	137

4-2	مقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات النموذج الثاني	139
4-3	اختبار سكون بيانات متغيرات المعادلة الأولى (جذر الوحدة)	141
4-4	نتائج اختبار المعادلة الأولى وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	142
4-5	نتائج اختبار تصحيح الخطأ للمعادلة الأولى وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL	144
4-6	نتائج اختبار منهج الحدود للمعادلة الأولى وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL	146
4-7	نتائج اختبار الأجل الطويل للمعادلة الأولى وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL	147
4-8	اختبار سكون بيانات متغيرات المعادلة الثانية (جذر الوحدة)	148
4-9	نتائج اختبار المعادلة الثانية وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	149
4-10	نتائج اختبار معامل تصحيح الخطأ للمعادلة الثانية وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL	151
4-11	نتائج اختبار منهج الحدود للمعادلة الثانية وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL	153
4-12	نتائج اختبار الأجل الطويل للمعادلة الثانية وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL	153
4-13	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) للمعادلة الثالثة	155
4-14	نتائج اختبار المعادلة الثالثة وفق طريقة المربعات الصغرى	156
4-17	اختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات المعادلة الثالثة	157
4-18	اختبار عدم ثبات التباين لبيانات لمتغيرات المعادلة الثالثة	158
5	توزع النفقات العامة في الموازنة التقديرية في سورية	164

- قائمة بالأشكال

قائمة بالأشكال

رقم الشكل	البيان	رقم الصفحة
1-1	التوازن بين العرض والطلب	4
1-2	منحني العرض الكلي عند كينز	6
1-3	منحني الطلب الكلي عند كينز	7
1-4	منحني العرض بدلالة الطلب عند كينز	7
1-5	مرونة العرض إلى مرونة الطلب في المدرسة الكلاسيكية الجديدة	11
1-6	تأثير العجز في الميزانية	12
1-7	منحنى عرض سوق السلع والخدمات(IS) وفق المدرسة الكينزية الجديدة	14
1-8	منحنى طلب السوق النقدي (LM) وفق المدرسة الكينزية الجديدة	15
1-9	التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقد وفق المدرسة الكينزية الجديدة	15
1-10	أثر زيادة الإنفاق العام نموذج (IS-LM) وفق المدرسة الكينزية الجديدة	16
1-11	الحجم الأمثل للتدخل الحكومي و الإنتاجية الحدية للإنفاق العام	19
1-12	الحجم الأمثل للإنفاق العام و النمو الاقتصادي	20
1-13	العلاقة بين الضرائب والاستهلاك الكلي ومستوى الدخل	38
1-14	العلاقة بين الضرائب والادخار والاستثمار والعمالة	39
1-15	العلاقة بين الضرائب والتضخم	41
1-16	العلاقة بين زيادة الإنفاق العام وزيادة الناتج	43
1-17	العلاقة بين استدامة خدمة الدين و الناتج المحلي	46
1-18	العلاقة بين زيادة خدمة الدين و الناتج المحلي	46

1-19	العلاقة بين الضرائب والناتج	48
1-20	العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي	49
1-21	العلاقة بين الإنفاق العام والناتج	50
1-22	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	51
1-23	السياسة المالية النشطة وتخفيض الضرائب	62
1-24	السياسة المالية النشطة وزيادة الإنفاق العام	63
1-25	السياسة المالية النشطة والركود	66
1-26	السياسة المالية النشطة والتضخم	69
1-27	العلاقة بين السياسة المالية النشطة والطلب الكلي	70
1-28	العلاقة بين السياسة المالية النشطة والطلب النقدي	70
1-29	العلاقة بين السياسة المالية النشطة والعجز المالي	71
1-30	السياسة المالية النشطة والنمو الاقتصادي	72
2-1	معدل النمو في العالم	89
2-2	العلاقة بين زيادة رأس المال وانتاجية العامل	98
3-1	النمو الاقتصادي في الصين	108
3-2	هيكلية الإنفاق العام في الصين خلال عام 2020	115
3-3	هيكل الايرادات العامة في الصين خلال عام 2020	120
3-4	إيرادات السياحة الدولية في الصين	121
3-5	إيرادات السياحة المحلية في الصين	121
3-6	نمو الاستثمار في الاصول الثابتة في الصين	128
3-7	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في الصين	131
3-8	البطالة من إجمالي القوى العاملة في الصين	132
3-9	الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI) في الصين	132
4-1	الاستقرار الهيكلي للمعادلة الأولى	144
4-1	الاستقرار الهيكلي للمعادلة الثانية	151
2	تطور إيرادات العامة التقديرية في سورية	166
3	معدل نمو الناتج المحلي في سورية خلال المدة من 2001-2005 م	168
4	معدل نمو الناتج المحلي في سورية خلال المدة من 2006-2010م	169
5	معدل نمو الناتج المحلي في سورية خلال المدة من 2011-2019م	170

المقدمة:

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المواضيع التي لاتزال تشغل اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار، فالنمو من الأهداف المهمة التي يقيم بها الأداء التنموي ويبرز النمو الاقتصادي غاية مشتركة سعت دول العالم كافة إلى تحقيقها سواء المتقدمة أو النامية ، وكغيره من المفاهيم الاقتصادية أخذ البحث في موضوع النمو الاقتصادي و آليات تحقيقه حراكاً فكرياً متطوراً و متكيفا مع المستجدات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الجديدة و ما يرتبط بها من تغيرات ظروف الزمان والمكان .

و من أهم المشكلات على الصعيدين النظري و التطبيقي التي يعنى بها النمو الاقتصادي البحث عن كيفية الوصول إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية ، و في هذا الإطار برزت السياسة المالية من خلال دورها في تنمية الاقتصاد، ويعود ذلك لتعدد أدواتها من جهة وقدرة الدولة على التحكم فيها من جهة أخرى، وقد شهدت السياسة المالية تجاذبات فكرية بين المدارس الاقتصادية، وفيما تركز المدرسة الكلاسيكية الجديدة على العرض الكلي وتحدد مستوى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل من خلال نمو الإنتاجية على المدى الطويل وأن الاقتصاد سيعود إلى العمالة الكاملة بعد حدوث تغيير في إجمالي الطلب.

قدمت نظرية النمو الداخلي إيضاحاً جديداً مقارنة مع السياسة المالية الكينزية وذلك من خلال الحقيقة التي مفادها أن الإنفاق على البضائع الاستهلاكية يؤثر بصورة أساسية في الاقتصاد من خلال الطلب الكلي ، في حين يؤثر الإنفاق الاستثماري ايضا على الاقتصاد من خلال العرض الكلي.

وفيما يختلف دور السياسة المالية في البلدان حسب طبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة وآلية استخدام أدواتها وسيلة للتأثير في المتغيرات الإقتصادية للوصول إلى أهداف السياسة العامة للدولة ومن أهمها تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

دأبت الصين خلال العهود الماضية العمل على تطوير سياستها المالية واستطاعت الصعود من بلد فقير نامٍ إلى قوة اقتصادية كبرى، أطلقت الصين من عام 1979 عديداً من الإصلاحات من خلال إصلاح الاقتصاد تدريجياً وفقا لمبادئ السوق الحرة ، وعلى الرغم من الكوارث والصعوبات التي مرت بها الصين تمكنت خلال أربعة عقود من 1979 إلى عام 2018 من الصعود فنما الناتج المحلي الإجمالي للصين بمعدل سنوي يبلغ حوالي 6.9% ويواصل الاقتصاد الصيني مواجهة "ضغط نزولي" من 2010 مع تباطؤ في النمو العالمي واضافة للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وأصبحت الصين في عام 2020 ثاني أكبر اقتصاد في العالم مع ناتج محلي إجمالي 14.72 تريليون دولار أمريكي وفق بيانات البنك الدولي لعام 2022 .

و شهد الاقتصاد السوري حالات من الازدهار والانكماش ولكن منذ عام 2001 انطلقت مسيرة التطوير والتحديث و نما الاقتصاد السوري نمواً ملحوظاً، إذ بلغ وسطي معدل النمو الاقتصادي 5.4%. خلال الفترة من عام 2005 ولغاية 2010 وترافق ذلك مع تطوير القوانين شمل تطوير القوانين القائمة أو إصدار قوانين جديدة. وبعد الأزمة التي شهدتها سورية في عام 2011 فقد الناتج المحلي السوري قرابة 80% من قيمته المسجلة بسعر صرف الدولار بين عامي 2011–2016، فأصبح الناتج 11.9 مليار دولار في 2016 مقابل 60.2 مليار دولار المسجل في 2011، مع وجود انكماش في جميع القطاعات الاقتصادية و بلغت قيمة الصادرات السورية عام 2010 حوالي 8.8 مليارات دولار، لتنخفض في 2016 إلى نحو 660 مليون دولار وذلك بسبب تأثير الظروف الأمنية السائدة، والعقوبات الاقتصادية الدولية وضعف القدرة على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية. وقصور الإيرادات عن التمويل[2]وارتفع معدل النمو الاقتصادي في عام 2018إلى 1,9% بعدما كان سالباً في العام 2016 ثم بدأ يتعافى الاقتصاد نوعا ما وبالصعود ليصل إلى معدل نمو ايجابي في عامي 2018 و 2019. وجاءت جائحة كورونا في عام 2020 والاغلاق العام والعقوبات الاقتصادية ما أدى لانخفاض نسبة النمو الاقتصادي الى حوالي –4 % وفق احصاءات البنك الدولي 2022 .

[1] http://www.cbssyr.sy/

[2] حساني،عبدالرزاق (2013). **السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثالث،ص263

سوف ننطلق في دراسة الأثر الذي تتركه السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي من الإطار النظري أولاً ،ثم سوف ننتقل ثانياً لدراسة الإطار العملي و ذلك من خلال نموذج ديناميكي وسيتحدد الهيكل الديناميكي أولاً باستخدام فجوة الاخراج وبعدها ستدخل البنية والمتغيرات واستخلاص نموذج جديد يتناسب والاقتصاد الصيني من في الواقع والامكانيات والنظام الاقتصادي المتبع.

إشكالية البحث :

يرتبط النمو الاقتصادي بعدد من العوامل التي ينبغي أن تعمل معاً من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام ، فغالباً ما تبقى القوانين المعمول بها بشأن الضرائب والإنفاق العام سارية لأوقات طويلة. لذلك ، في معظم الوقت ، تظل مستويات الضرائب والإنفاق العام ثابتة أو ترتفع ارتفاعاً مطرداً إلى حد ما فهي لا تتغير كثيرًا من ميزانية إلى أخرى. ولكن في أوقات التغير السريع قد يعاني الاقتصاد من الإيقاع البطيء لدورة الموازنة السنوية من هنا ظهرت الحاجة إلى سياسة مالية نشطة تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والعودة إلى المسارات المطلوبة فالسؤال الرئيسي :

وما هو دور السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي؟

ويتفرع عنه الاسئلة التالية :

- هل يؤثر الإنفاق العام في النمو الاقتصادي ؟
- هل تؤثر الضرائب في النمو الاقتصادي ؟
- هل تؤثر الإجراءات التصحيحية للسياسة المالية وتوقيتها في تحقيق الهدف المنشود؟

- كيف يمكن للسياسة المالية تغطية العجز و توظيف الفائض ؟ وما هو تأثيره في النمو الاقتصادي؟

فروض البحث :

- **الفرضية الاولى:**

لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإنفاق العام النشط و النمو الاقتصادي ويتفرع عنها فرضيتان جزئيتان وهما :

- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإنفاق العام النشط والنمو الاقتصادي في الأجل القصير.
- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإنفاق العام النشط والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل .

- **الفرضية الثانية:**

لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإيرادات العامة النشطة والنمو الاقتصادي ويتفرع عنها فرضيتان جزئيتان وهما :

- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإيرادات العامة النشطة والنمو الاقتصادي في الأجل القصير.
- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإيرادات العامة النشطة والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

- **الفرضية الثالثة:**

لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين عجز الموازنة و النمو الاقتصادي ويتفرع عنها ثلاث فرضيات جزئية وهي :

- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين القيمة المضافة للصناعات الأولية و عجز الموازنة.
- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين القيمة المضافة للصناعات الثانوية و عجز الموازنة.
- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين القيمة المضافة للصناعات الأخرى و عجز الموازنة.

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1- توضيح مفهوم السياسة المالية النشطة وأدواتها وأهدافها

2- بيان أثر السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي

3- بيان أثر التغيرات الفصلية في عجز الموازنة العامة في النمو الاقتصادي

4- تقديم نموذج قياسي للأثر الذي تتركه السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي يتناسب مع الاقتصاد الصيني وامكانية الاستفادة منه في سورية.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في محاولة تبيان أثر تطبيق أدوات السياسة المالية بفعالية ونشاط في الواقع الاقتصادي لما لها من تأثير أساسي في النشاط الاستثماري والاقتصادي وتسريع عملية النمو في البلد والمساهمة في عملية النمو الاقتصادي، وتتجلى أهمية البحث فيما يلي:

من الناحية العملية:

1-تساعد صانعي القرار عند اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسة المالية .

2-يسهم هذا البحث في زيادة نشر الوعي حول أهمية السياسة المالية وأثرها في النشاط الاقتصادي.

3- يلقي هذا البحث الضوء على مفهوم السياسة المالية النشطة وأثرها في تعزيز النمو الاقتصادي.

4-يعد هذا البحث مهم لاصحاب القرار في تبيان دور السياسة المالية النشطة في جذب الاستثمارات من خلال الحوافز الإنتاجية والضريبية المقدمة من الدولة لتشجيع الإنتاج وما لها من أثر كبير في تحقيق الازدهار الاقتصادي.

من الناحية العلمية:

1-تحليل سياسات الإنفاق العام وأهم آثارها الاقتصادية، و طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والناتج و ومدى مساهمة النفقات العامة في تحفيز النمو الاقتصادي.

2-تحليل الآثار الاقتصادية للضرائب ومدى مساهمة السياسة الضريبية في تحفيز النمو الاقتصادي.

3-تحليل آثار عجز الموازنة والتعرف على مفهوم استدامة الدين العام وأهم آثاره الاقتصادية، ومدى مساهمة عجز الموازنة في تحفيز النمو الاقتصادي.

4-تحليل محددات النمو الاقتصادي الحديثة وأهم آثارها الاقتصادية، ومدى مساهمتها في تحفيز النمو الاقتصادي.

5- استعراض للسياسة المالية النشطة في الصين أهدافها وأدواتها وأثرها في النمو الاقتصادي الصين.

حدود البحث:

اعتمد في هذا البحث (دور السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي وامكانية الاستفادة منها في سورية دراسة قياسية على الاقتصاد الصيني) الصين مكاناً للدراسة خلال المرحلة من عام 1995 ولغاية عام 2020.

منهجية البحث:

اعتمد المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي التحليلي، وبداية سيعتمد فيها على المنهج الوصفي من خلال الدراسات النظرية، وفيما بعد سيتم الاعتماد على المنهج الإحصائي التحليلي، القائم على استخدام الأساليب القياسية لقياس أثر السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي في الصين سيعتمد بداية اعتماد النموذج القياسي للدراسة ،البيانات واستخراجها ومن ثم إجراء الإختبارات الإحصائية في البرنامج الإحصائي Eviews-12 وذلك عبر النظر إلى مقاييس النزعة المركزية للمتغيرات، والتأكد من استقرار المتغيرات المستخدمة باستخدام جذر الوحدة وفق اختبار KPSS للتأكد من أنّ المتغيرات مستقرة لتجنب حدوث الانحراف الزائف[3]، وبعدها سيقوم الباحث باستخدام النموذج الأفضل لقياس و تقدير معادلات النموذج وذلك كما سيرد لاحقا و سنستخدم بداية نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL لقياس أثر أدوات السياسة المالية النشطة (الإيرادات العامة والإنفاق العام) في النمو الاقتصادي ومن ثم التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل أو قصيرة الأجل بين السياسة المالية النشطة والنمو الاقتصادي. ولقياس أثر التغيرات الفصلية في السياسة المالية في النمو الاقتصادي سنقوم باستخدام طريقة المربعات الصغرى لدراسة العلاقة بين عجز الموازنة والقيمة المضافة لعناصر الإنتاج في الاقتصاد الصيني.

- [3] Gujarati, D. (2011). **Basic Econometrics**. (5th ed.). Boston: McGraw-Hill. P:345

الدراسات السابقة :

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Su D. & Nguyen P.، 2019)

(Dynamics between government spending and economic growth in China: an analysis of productivity growth)

تبحث هذه الدراسة في العلاقة الديناميكية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الصين من خلال تأثير الإنتاجية في نمو رأس المال البشري خلال المرحلة 1952-2014. أولاً : وجد الباحثان أن الاقتصاد الصيني موجود في حالتين الحالة الأولى مع نمو منخفض والحالة الثانية مع نمو مرتفع. ثانياً : إن الإنفاق الاستهلاكي له تأثير إيجابي كبير بكلا الحالتين ، في حين أن الإنفاق العسكري له تأثير إيجابي فقط في حال النمو المرتفع . ومن المثير للاهتمام ، أن تأثير الإنفاق الاستهلاكي تأثير في حالة نمو مرتفع أقل من تأثير الإنفاق في حالة النمو منخفض ، مما يعني ضمناً محدودية تأثير إجمالي إنتاجية العامل في حالة نمو مرتفع . ثالثاً: استنتج الباحثان أن الإنفاق الحكومي لا يحسن نمو إنتاجية رأس المال البشري.

2-(2018, Leong H.)

(China’s Macroeconomic Policy: A Policy of Ambition and Pragmatism)

تبحث هذه الدراسة في تطور السياسة الاقتصادية في الصين وتحول اقتصادها من المخطط إلى نصف المخطط ومن ثم إلى اقتصاد السوق لقد كانت سياسة الاقتصاد الكلي ناجحة و شهدت الصين معدلات نمو عالية دون انقطاع لمدة أربعين عاما في كثير من الأحيان باستثناء بضع سنوات بعد عام 1989 ، مع معدلات نمو سنوية بأرقام مضاعفة. فالسؤال المطروح: كيف فعلوا ذلك؟ على وجه الخصوص، كيف تمكنوا من إدارة الاقتصاد لتحقيق ما يبدو أنه خلال هذه المرحلة سياسة اقتصاد كلي ناجحة؟ ما وجده الباحث أن السمة الواضحة لسياسة

الاقتصاد الكلي للصين هي أنها غير تقليدية، وهي سياسة طموحة وعملية و يتبنى سياسات تأخذ بالحسبان الظروف الفريدة للصين.

في حين وجد الباحث أن صانعي السياسة الصينية خلال تنفيذهم لسياسة التحرير الاقتصادي التدريجي لم يترددوا أبدًا في إعادة تأكيد المزيد من السيطرة المركزية وذلك دعما لقدرة البلاد على متابعة أهدافها الاستراتيجية الأساسية.

3- دراسة (Radhi , 2018)

(The relationship between government expenditure and GDP in nonoil Iraqi economy)

قام الباحث بدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي غير النفطي. حللت هذه الدراسة تطور الإنفاق الحكومي (الاستهلاك والاستثمار) في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014). تكمن مشكلة البحث في أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي هو المؤشر الذي يعكس أداء نشاط الاقتصاد الكلي وأي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يعزى إلى زيادة سلوك المستهلك في سياسة الإنفاق الحكومي ، ونسبة الإنفاق الاستهلاكي ، الذي يمول من عائدات النفط ، وتحويل مؤسسات الدولة إلى مؤسسات الضمان الاجتماعي على حساب الإنفاق الاستثماري. وهذا بدوره سوف ينعكس بوضوح في المشكلة المتفاقمة المتمثلة في اختلال التوازن الهيكلي مع اتجاهات الإنفاق الحكومي ، والتي لا تفضي إلى تطوير قطاع الإنتاج. وبالتالي ، فإن الاقتصاد لن يكون قادرا على تلبية الطلب الكلي. حللت هذه الدراسة تطور الإنفاق الحكومي (الاستهلاك والاستثمار) في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014). إضافة إلى ذلك ، استخدم نموذج الانحدار التلقائي الموزع (ARDL) لقياس تأثير الاستهلاك الحكومي ونفقات الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. ونتيجة لذلك ، تبين أن هناك علاقة كبيرة بين الإنفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المدى الطويل والقصير. ومع ذلك ، لم يكن هناك تأثير إيجابي لنفقات الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المدى القصير. إضافة إلى ذلك ، توصل البحث إلى مجموعة من

الاستنتاجات ، بما في ذلك أن الاستثمار كان له تأثير ضعيف على نمو قطاعات الإنتاج غير النفطية وتحفيزها في المرحلة السابقة لعام 2003 والمرحلة اللاحقة. أوصى البحث بأن يؤدي الإنفاق الحكومي إلى أنشطة تزيد من إنتاجية الاقتصاد.

4- دراسة (Wang and Wen، 2017)

(Macroeconomic Effects of Government Spending in China)

يهدف هذا البحث إلى تحليل النمو الاقتصادي والإنتاجي للمقاطعات الثلاثين في اقتصاد ما بعد الإصلاح في الصين. خلال المرحلة الممتدة من 1985-2006، واستخدم الباحث المتغيرات التالية التقدم التقني، الكفاءة التقنية، عوائد، رأس المال البشري لتقدير النمو في الصين. أظهرت النتائج العملية أن نمو المدخلات (العوائد) يعد المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي وأن رأس المال البشري غير كاف على الرغم من أن له تأثيراً إيجابياً ومهماً على النمو فيما ظهر التقدم التقني مساهماً رئيسياً في نمو الإنتاجية . وخلص البحث إلى الحاجة لتعزيز رأس المال البشري وتحسين الكفاءة التقنية.

5- دراسة (BAI et.al ، 2016)

(The Long Shadow of China's Fiscal Expansion)

قام الباحثون بدراسة سياسة التوسع المالي بين عامي 2009 و 2010 فشرعت الصين في برنامج تحفيز مالي بقيمة 4 تريليونات يوان ، أي ما يعادل حوالي 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي. مول هذا البرنامج إلى حد كبير من قبل الشركات غير المدرجة في الميزانية – المعروفة باسم وسائل التمويل المحلية – التي اقترضت وأنفقت نيابة عن الحكومات المحلية. استمرت هذه الشركات في النمو منذ انتهاء برنامج التحفيز في نهاية عام 2010 ، يمثل إنفاقهم ما يقارب 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي كل عام، تكمن مشكلة البحث في أنه كيف تمكنت الصين من النمو بسرعة على الرغم من ارتفاع ديون الحكومة المحلية وانخفاض جودة الشركات ؟

توصل الباحثون إلى أن تمويل هذا التحفيز إلى حد كبير من خلال إنشاء شركات خارج الميزانية العمومية سمح للحكومات المحلية بالتحايل على الضوابط المالية، وكانت النتيجة زيادة في ديون الحكومات المحلية غير المدرجة في الميزانية وزيادة الإنفاق الاستثماري. استخدمت الحكومات المحلية هذه القوة الجديدة لتوجيه الموارد المالية نحو الشركات الخاصة المفضلة ما كان له أثر على كفاءة رأس المال وعلى نمو الإنتاجية الكلي في السنوات الأخيرة.

6- دراسة (.Ahmad W.& Awan A ,2014)

(Role Of Policies In Economic Growth: A Case Study Of China's Economic Growth)

قام الباحثان بدراسة الأثر الذي تتركه السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي دراسة حالة الصين وقد قصد الباحثان التحقيق من السياسات الصينية في القطاعات المختلفة كمحرك للنمو الاقتصادي خلال المدة من 1980-2010.

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو استكشاف السياسات المختلفة التي أدخلها الصينيون على الحكومة لتعزيز النمو الاقتصادي وقياس تأثيرها في المستوى الجزئي والكلي للاقتصاد الصيني. استخدم الباحثان البيانات المنشورة في صندوق النقد والبنك الدولي والمركز الوطني للإحصاء الصيني النتائج التي توصل إليها البحث هي أن السياسات المختلفة التي تنفذها الحكومة الصينية جلبت تأثيراً إيجابياً كبيراً على الاقتصاد الوطني على المستوى الجزئي والكلي.

7- دراسة (Sajida and Khalil، 2013)

(What matters for economic growth in Pakistan : Fiscal Policy or Its Composition ?)

قام الباحثان بتحليل العلاقة بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي في باكستان خلال المدة من1979-2009 من خلال تصنيف الضرائب إلى ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة و النفقات العامة إلى نفقات منتجة و نفقات غير منتجة، أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، فإن النفقات غير المنتجة و الضرائب غير المباشرة لها أثر حيادي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وكذلك في المدى القصير،

النفقات المنتجة تؤثر إيجابيا و معنويا على النمو الاقتصادي، الضرائب المباشرة تعيق النمو الاقتصادي، رأس المال البشري الذي عبر عنه بواسطة معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية يعزز نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي، في حين أن أثر القوى العاملة على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي هو سلبي و غير معنوي.

الدراسات العربية:

1- دراسة(سليمان، 2015)

بعنوان(سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سورية)

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسة الإنفاق العام وتحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام وكل من النمو الاقتصادي والتشغيل في سورية، وعرض أهم النماذج والنظريات التي تناولت النمو الاقتصادي ومحدداته.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قامت الباحثة بعد عرض الإطار النظري للدراسة في جانبي الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ، بإجراء دراسة تحليلية لأهم مؤشرات الاقتصاد في سورية خلال المدة (2000-2010)، ومن ثم إجراء الاختبار الإحصائي لتبيان أثر سياسة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي والتشغيل في سورية خلال المدة المذكورة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي للتوصل إلى نتائج هذا الاختبار. وخلصت هذه الدراسة إلى أن للإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري من جانب الموازنة العامة للدولة(التي تبنى على أساس الاستحقاق) وكذلك من جانب الطلب(الذي يبنى على الأساس النقدي) تأثيرا على نمو الاقتصاد السوري، كما بينت النتائج القياسية أن للإنفاق العام الاستثماري تأثيرا أكبر من الإنفاق الجاري على النمو الاقتصادي في الموازنة العامة. في حين لم يكن للإنفاق الحكومي(جاري واستثماري)وفق الموازنة العامة للدولة، وكذلك(استهلاكي واستثماري) وفق جانب الطلب، أي أثر على التشغيل في سورية. أي ضعف فاعلية السياسة المالية لجهة تخفيض الإنفاق الاستثماري لصالح الإنفاق الجاري.

2- دراسة(وقاف، 2014)

بعنوان(دور السياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية)

يناقش هذا البحث أثر السياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية خلال المدة (1980-2010).

بهدف تبيان أهمية التدخل الحكومي وفاعليته في تشجيع الاستثمار الكلي من خلال دراسة فعالية السياسات الاقتصادية الحكومية وتحديد السياستين المالية والنقدية في التأثير على الحجم الكلي للاستثمار هذا لأن الاستثمار يعد حجر الزاوية في أية تنمية اقتصادية في الحاضر والمستقبل، ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي كما يستخدم أسلوب التحليل الاحصائي للبيانات من أجل تحقيق هذه الأهداف، وتبين من خلال البحث الأثر المهم للسياسة المالية والسياسة التجارية في تشجيع الاستثمار الكلي بينما لوحظ غياب أثر السياسة النقدية كما تبين وجود عديد من المتغيرات المهمة التي لم تدخل ضمن النموذج ومن أهمها متغيري الادخار والإنفاق الحكومي الجاري.

3- دراسة(مصبح،2013)

بعنوان(تقدير الحجم الامثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحني أرمي وأسلوبARDL)

يهدف هذا البحث إلى تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية. واستخدم الباحث من الناحية القياسية الاقتصادية أسلوب منحنى آرمي، ومن الناحية الإحصائية استخدم أسلوب الانحدار الذاتي ذا الفجوات المبطأة ARDL . وقد استعرضت الدراسة الأدبيات التطبيقية المتعلقة بالبحث على المستويات القطرية والإقليمية، و بينت هذه الدراسات أن هناك علاقة غير خطية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. وتأخذ هذه العلاقة شكل الجرس المقلوب. واستخدم الباحث بيانات البنك الدولي الخاصة بسورية من أجل تقدير العلاقة غير الخطية التربيعية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الحقيقي. وكانت نتائج التقدير كما هو متوقع، فكانت إشارة متغير معدل الإنفاق الحكومي موجبة بينما كانت إشارة مربع معدل الإنفاق الحكومي سالبة ومعنوية مما يدل على أن العلاقة بين النمو والإنفاق الحكومي في سورية يمكن تمثيلها بقطع مكافئ له شكل الجرس المقلوب (منحنى

آرمي). كما بينت النتائج أن المعدل الأمثل للإنفاق الحكومي الاستهلاكي هو 16,5٪ وأن حدود التأثير الموجب لهذا الإنفاق تقع ضمن المجال [144. −2262،0]. وأوصت الدراسة رأسم السياسة المالية والاقتصادية في سورية بضرورة السعي الحثيث لإبقاء معدل الإنفاق الحكومي ضمن هذا المجال مع المحاولة الحثيثة للاقتراب من معدل الحجم الأمثل وهو 16،5% تقريبا.

4- دراسة (المزروعي ,2012)

بعنوان (أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي،دراسة تطبيقية على دولة الإمارات 1990−2009 م)

هدف البحث إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بدولة الإمارات العربية إضافة إلى ذلك معرفة أثر الإنفاق العام في كل من مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسة والثانوية بالأسعار الجارية خلال المدة من 1990−2009.

اعتمد البحث على المنهج التجريبي لبيان تطور الإنفاق العام والناتج المحلي ومكوناته في دولة الإمارات ومن ثم اعتماد المنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية في بناء نموذج قياسي يفسر تأثير الإنفاق العام في الناتج وكل من مكوناته. استندت فرضية البحث على أن الإنفاق العام يؤدي تأثيراً مهماً في تحقيق النمو والإزدهار الإقتصادي لدولة الإمارات من خلال اسهاماته وتأثيره في الناتج المحلي الإجمالي.

بنيت ثلاثة نماذج قياسية لمعرفة أثر الإنفاق العام لدولة الإمارات في الناتج المحلي وكذلك أثره في كل مصدر من المصادر الثانوية ، و تعبر هذه النماذج عن كون الناتج المحلي أو أحد مصادره الرئيسة أو الثانوية متغيراً تابعاً معتمداً يمثل دالة في المتغير المستقل وهو الإنفاق العام.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإنفاق العام إيجابى وبصورة معنوية في الناتج المحلي الإجمالي ، كما أن هنالك تأثيراً معنوياً من قبل الإنفاق الحكومي العام في كل مصدر من المصادر الثانوية للناتج المحلي الإجمالي. من أهم توصيات الدراسة أنه من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لا بد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.

أوجه الشبه والاختلاف بين دراستي و الدراسات السابقة :

تتشابه دراستي مع **دراسة (Su D. & Nguyen P. ،2019)** ودراسة **(Leong H. ,2018) دراسة (Wang and Wen ،2017)** دراسة **(BAI et.al ، 2016)** ودراسة **(Ahmad W.& Awan ,2014 A.)** أنها جميعها تناولت الصين مكاناً للدراسة ولكن تختلف كون دراستي ركزت على امكانية الاستفادة من التجربة الصينية في سورية فيما **ركزت دراسة (Su D. & Nguyen P. ،2019)** على العلاقة الديناميكية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الصين أما دراسة **(Leong H. ,2018)** فقد ركزت في تطور السياسة الاقتصادية في الصين وتحول اقتصادها من المخطط إلى نصف المخطط ومن ثم إلى اقتصاد السوق ، ودراسة **(Wang and Wen ،2017)** تناولت تحليل النمو الاقتصادي والإنتاجي للمقاطعات الثلاثين في اقتصاد ما بعد الإصلاح في الصين. خلال المرحلة الممتدة من 1985–2006 ، أما دراسة **(BAI et.al ، 2016)** تناولت سياسة التوسع المالي بين عامي 2009 و 2010 ، ودراسة **(Ahmad W.& Awan A. ,2014)** تناولت الأثر الذي تتركه السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي دراسة حالة الصين، ومن ناحية أخرى تناولت دراسة **(سليمان، 2015)** سياسة الإنفاق العام وتحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام وكل من النمو الاقتصادي والتشغيل في سورية، **دراسة(مصبح،2013)** تناولت تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية. واستخدم الباحث من الناحية القياسية الاقتصادية أسلوب منحنى آرمي.

نلاحظ ان معظم الدراسات تناولت آثار السياسة المالية على النمو مع الأخذ في الحسبان كلاً من هيكل الضرائب والنفقات العامة أي أنها تركز على جانب واحد من نشاط الدولة و تتجاهل على الأقل جزئيا الجانب الآخر و تتميز هذه الدراسة بكونها ستتناول مفهوم السياسة المالية النشطة وأثرها في النمو الاقتصادي بإجراء دراسة تحليلية ومقارنة لأهم مؤشرات الاقتصاد كل من (الانفاق العام النشط والايرادات العامة النشطة وعجز الموازنة) في الصين ، إضافة إلى استخدام نموذج متطور لقياس أثر السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي. إضافة إلى دراسة الأثر الذي تتركه السياسة المالية النشطة في الصين والاستفادة من تجربتها الرائدة في سورية.

الفصل الأول : التطورات المعاصرة في المالية العامة

يعمل الإنسان دوما لتلبية حاجاته المختلفة والمتجددة، فإشباع الحاجات هو المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي، وضعف قدرة المجتمعات على تلبية القدر الكافي من السلع والخدمات أدى لتطور النُظم الاقتصادية والوسائل اللازمة لتلبية تلك الحاجات عبر المراحل التاريخية المختلفة في محاولة منها للوصول للإشباع الكامل وتمثل الحاجات العامة التي تسعى الدولة لإشباعها محور النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، عبر التحكم بحجم الإنفاق العام، والبحث عن مصادر التمويل لتغطية هذه النفقات العامة ، وتعددت أنواع الإيرادات العامة إلا أن الجانب الأعظم منها يستمد من ثلاث مصادر أساسية ، أولا إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة ومشروعاتها الاقتصادية، ثم المصدر الثاني الضرائب والرسوم، أما المصدر الثالث فهو عبر القروض المحلية منها والخارجية. وتنظم الإيرادات العامة ومقابلتها مع النفقات العامة عبر الموازنة العامة للدولة وتعد بمنزلة بيان مالي تقديري لمدة عادة ما تكون سنة تقر من قبل السلطة التشريعية لتحقيق السياسة المالية للدولة. وتعرف السياسة المالية بأنها :" تنظيم واستخدام الدولة للبرامج الاقتصادية متضمنة الإيرادات والنفقات لتوجيهها طبقاً لفلسفة النظام السياسي والحكومي السائد".[4]

ويتضمن الفصل الأول المباحث التالية:

1- المبحث الأول: السياسة المالية من وجهة نظر المدارس الفكرية

2- المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية والقواعد المالية وأثرها في حماية الاقتصاد الكلي

3- المبحث الثالث: المحفزات المالية وأثرها في تنشيط النمو الاقتصادي

4- المبحث الرابع: السياسة المالية النشطة

---

[4] النجفي .حسن (1977) ، **القاموس الاقتصادي** ، ص125

1- المبحث الأول: السياسة المالية من وجهة نظر المدارس الفكرية

مرت السياسة المالية بمراحل متعددة وفق تطورات النظم الاقتصادية وسنتناول في هذا الفصل التطورات المعاصرة من وجهة نظر المدارس الفكرية .

1.1-السياسة المالية في المدرسة الكلاسيكية:

تعد النظرية الكلاسيكية أو كما تسمى الاقتصاد الكلاسيكي أو النظرية الاقتصادية الكلاسيكية مصطلحاً واسعاً يشير إلى المدرسة الفكرية المهيمنة على الاقتصاد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ويُنظر إلى الاقتصادي آدم سميث بأنه رائد النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ومن المساهمين البارزين أيضًا في تعريف النظرية الكلاسيكية أو الاقتصاد الكلاسيكي ديفيد ريكاردو وثوماس مالتوس وآن روبرت جاك تورجو وجون ستيوارت ميل وجان بابتيست ساي، والجدير بالذكر أن تعريف النظرية الكلاسيكية أو النظرية الاقتصادية الكلاسيكية تطورت بعد ولادة الرأسمالية الغربية والثورة الصناعية بمدة وجيزة، و قدم الاقتصاديون الكلاسيكيون أفضل المحاولات المبكرة لشرح الأعمال الداخلية للرأسمالية، وطور أوائل الاقتصاديين الكلاسيكيين نظريات القيمة والأسعار والعرض والطلب والتوزيع، ورفضت جميع الحكومات تقريبًا التدخل في البورصات مفضلين استراتيجية أكثر مرونة في السوق والمعروفة بالحرية الاقتصادية أو كما تسمى أيضًا دعه يعمل دعه يمر. ولم يكن المفكرون الكلاسيكيون موحدين كليًا في معتقداتهم أو فهمهم للأسواق على الرغم من وجود مواضيع مشتركة بارزة في معظم الأدب الكلاسيكي، وفضل الأغلبية التجارة الحرة والمنافسة بين العمال والشركات إذ فضلوا الانتقال بعيدًا من الهياكل الاجتماعية الطبقية لصالح مجتمع الجدارة، ويسلط كتاب ثروة الأمم لآدم سميث والذي يعد مثالًا على تعريف النظرية الكلاسيكية الضوء على بعض أبرز التطورات في الاقتصاد الكلاسيكي إذ تُركز رؤيته حول التجارة الحرة ومفهوم اليد الخفية، وساعدت دراسات سميث على تعزيز التجارة المحلية وقادت إلى المزيد من الكفاءة والتسعير المنطقي في أسواق المنتجات المرتكزة على العرض والطلب.

فقامت مالية الدولة وأصبحت محايدة واقتصر عمل الحكومة في الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات اللازمة لسير المرافق العامة، ومن أهم المبادئ الأساسية التي قامت عليها السياسة المالية الكلاسيكية: مبدأ حياد

الضريبة، مبدأ توازن الميزانية (تأمين التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة)، مبدأ حصر الإنفاق في أضيق الحدود[5] أو حياد النفقة العامة . ورفض الكلاسيكيون تكوين فائض مالي لأن ذلك سوف يدفع الدولة إلى تحصيل مبالغ من الأفراد يمكنهم استثمارها في مجال الإنتاج ولهذا اعترفوا بضرورة الإنفاق العام بقدر المستطاع وبالنتيجة أصبح توازن الموازنة في ظل الفكر المالي التقليدي هو المبدأ الثاني الذي ينبغي تحقيقه بين الإيرادات العامة والنفقات العامة[6]، أما النقود فهي بالنسبة للكلاسيك "عربة لنقل قيم المنتجات" فقط من فريقٍ إلى فريق آخر، أي إننا نستخدمها فقط لتسهيل التبادلات بيننا، وبالتالي فالنقود وسيلة وليست غاية، فالغاية نفسها هي الحصول على السلع والخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة، أو استثمارها لجمع الثروة. ومن هذا المنطلق، فإن الطلب على النقود يكون لإتمام المعاملات التجارية فقط، وبالتالي فهو مشتق من الطلب على السلع والخدمات؛ فإذا ارتفع الطلب على السلع والخدمات، يرتفع الطلب على النقود أيضا؛ لأن وظيفة النقود الوحيدة هي الوساطة في عملية التبادل. يمثل الطلب الكلي وفقا لافتراضات النظرية الكلاسيكية العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر تحت افتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها ،فعند انخفاض الأسعار فإن كمية الطلب الكلي تزاداد مع افتراض ثبات عرض النقود . فيما يعد العرض الكلي مجموع المستوى العام للأسعار والناتج التي تكون المؤسسات قادرة على انتاجها[7]، ويظهر منحنى العرض الكلي على شكل خط مستقيم عمودي على المدى الطويل مهما حصلت تغييرات في الأسعار أو الطلب الكلي . نجد أن التوازن الكلي يتحقق بتقاطع منحني الطلب الكلي مع منحني العرض الكلي أي القيمة الكلية لما يطلبه الأفراد من السلع والخدمات مع القيمة الكلية لما تعرضه كل المشروعات من سلع وخدمات.[8]

ومن الشكل لدينا *P وهو المستوى العام للأسعار عند التوازن وكما أن *Y هي الناتج التوازني ، ومن خلال نقطة التوازن يتحدد الناتج القومي، أي الكمية التي يرغب الأفراد في إنفاقها مع قيمة السلع والخدمات التي يعرضها البائعون . كما في الشكل(1-1) التالي:

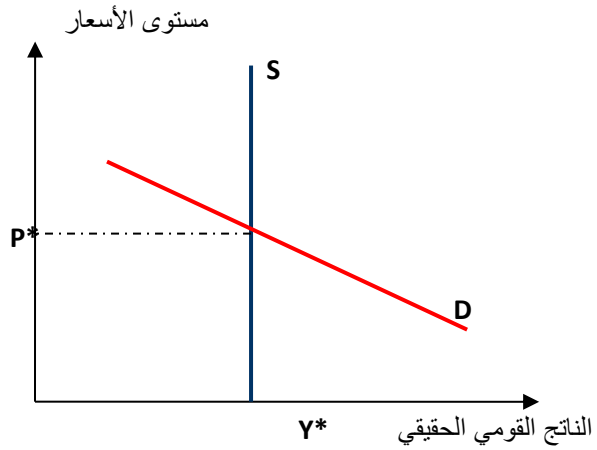
[5] كنعان .علي (2009) ، **الاقتصاد المالي** ، منشورات جامعة دمشق ،ص329

[6] ذنيبات .محمد (2003) ، **المالية العامة والتشريع المالي**، الطبعة الأولى ، الدار العلمية الدولية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان .ص 43.44

[7] نسور. إياد (2013) ، **أساسيات الاقتصاد الكلى** ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ص:70

[8] الزغبي .هيثم وآخرون (2000) ، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ص86

الشكل(1-1) التوازن بين العرض والطلب



الشكل مأخوذ من المرجع (**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**)، مصدر سبق ذكره،ص:86

ويؤكد أنصار المذهب الكلاسيكي أنه إذا ترك القطاع الخاص في بيئة تتوافر فيها كل الضمانات للحرية الاقتصادية فإنه سيسعى لإنتاج حاجاته ورغباته وتعظيم ثروته وتحقيق مصلحته وبالتالي يستمر الإنتاج ولا يتوقف إلا عند العمالة الكاملة فتصبح عند هذه الحالة الموارد الاقتصادية المتاحة كلها موظفة توظيفاً كاملاً .

لقد قامت السياسة المالية الكلاسيكية على عدة عوامل مالية أهمها:

1- حياد السياسة المالية التقليدية في الأنشطة الاقتصادية كلها للدولة بمعنى أن يكون تدخل الدولة حيادياً فلا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد أو القطاع الخاص بأي شكل من الأشكال.

2- وجوب ضغط الميزانية فلا تمثل النفقات العامة إلا نسبة ضئيلة من الدخل القومي.

3- اعتماد الإيرادات العامة أساساً على الضرائب وتقدير هذه الإيرادات تبعاً للنفقات العامة التي يسمح بها عمل الدولة.

ضرورة توازن الميزانية سنوياً أي تحقيق المساواة بين جانبي النفقات والإيرادات العامة ويتم هذا بإجراء تقدير دقيق لأقل مقدار ممكن من الإنفاق العام على هذه الوجوه التقليدية السابقة الذكر وبالتالي تغطية هذه النفقات بإجراء تقدير للإيرادات العامة، الضرائب، الرسوم دون اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي.

وعامة يمكن القول مما سبق بأن أنصار المذهب الكلاسيكي قاموا بتحييد أثر السياسة المالية وتحجيمها عبر تبنيهم لفكرة السياسة المالية الحيادية وتأكيدهم على ضرورة الإبقاء على توازن ميزانية الدولة.

1.2- السياسة المالية في المدرسة الكينزية

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية مدة طويلة من الزمن ظهرت تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية أحاطت بالعالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي متمثلة في الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية التي أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية فبدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة على هذه الظروف و نتيجة لهذه العوامل و هذا التطور الذي حدث في الفكر ظهرت النظرية الكينزية و مردها إلى أفكار الاقتصادي الانجليزي الشهير " جون كينز" و ذلك في كتابه " النظرية في الفائدة و النقود والاستخدام " الذي صدر عام 1936 م ، و قد أوضح كينز في هذا الكتاب أن البطالة يمكن أن توجد لأوقات طويلة ، و يمكن أن توجد إلى الأبد ما لم تتدخل الدولة ، ووجّه كينز نقدا شديدا لقانون "ساي"[9] في الأسواق و هو القانون الذي ينصرف إلى أن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي المساوي له عند أي مستوى من مستويات التوظيف ، و أثبت عجز السياسة المالية و النقدية الكلاسيكية عن تحقيق التوازن الاقتصادي و الحيلولة دون حدوث الدورات الاقتصادية وكان قد ذكر في نظريته هذه ضمن كتابه أن التشغيل قد يكون أقل في حالة توازن الاقتصاد وأنه يتعين على الحكومة تشجيع الإنفاق من خلال تمويل العجز لضمان التشغيل للجميع وقد كان لهذه النظرية أثر كبير فحثت الحكومات الالتزام بمسؤولية ضمان التشغيل للجميع.

طور كينز حجة غنية ودقيقة وقدم سلسلة جديدة مفاهيم معجم النظرية الاقتصادية (الطلب الفعال ، البطالة غير الطوعية ، الأفضلية للسيولة والكفاءة الهامشية لرأس المال)

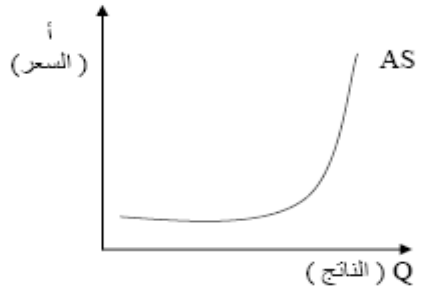
[9] Blaug.M (1997) , Say's law of markets :what did it means and why should we care ?, **Eastern economic journal**, Vol23, N2, p234.

لما كانت السياسة المالية ذات صلة وثيقة دائما بالنظرية الاقتصادية فإنها تأثرت كثيرا بالفكر الاقتصادي الحديث الذي نبع من نظرية كينز العامة التي ترى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتطوير عملها، وإنهاء حالة الحياد التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية[10]. أما فيما يتعلق بمفهوم السياسة المالية عند الكينزيين فقد أوضح كينز أن فكرة التشغيل الكامل أصبحت غير واقعية وأن توازن الدخل القومي من الممكن أن يتحقق عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل. وقد افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك وانما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الملائمة للوصول للوضع التوازني المرغوب.

ولقد ركز كينز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه محدداً أساسياً للتغيرات التي تحدث على المستوي التوازني للدخل القومي كما أعتقد أن العجز في الطلب الكلي كان مسؤولاً لدرجة كبيرة عن وجود حالة الكساد التي سادت العالم في بداية الثلاثينات من القرن الماضي. وبالتالي فإن زيادة معدلات النمو فى مكونات الطلب الكلي ستؤدي إلي زيادة حجم العمالة ومن ثم الاقتراب من مستوى التشغيل الكامل.

يعرف العرض الكلي عند كينز على أنه مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الأعمال على استعداد لإنتاجه وبيعه خلال مدة زمنية قصيرة عادة سنة عند المستويات المختلفة للأسعار[11] . وأقر كينز أن الأسعار ليست بالمرونة التي تصورها الكلاسيك بل هي ثابتة في الاجل القصير أي أن الاقتصاد أنتج بأقل من طاقته الكاملة ، بالتالي لا يمكن لمنحني العرض الكلي أن يكون عموديا كما تصوره الكلاسيك بل تكون دالة العرض ASعلى الشكل(2-1) التالي[12]:

الشكل(2-1) منحني العرض الكلي عند كينز

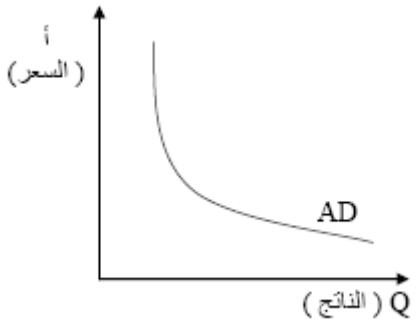


الشكل مأخوذ من المرجع **(مبادئ الاقتصاد الكلي)**، مصدر سبق ذكره،ص:151

[10] السمان .محمد وآخرون (2008) ، **مبادئ التحليل الاقتصادي(الجزئي والكلي)**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص. 309.
[11] سلمان مصطفى واخرون (2000) ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الاردن ، ص 141
[12] الوزني. خالد و الرفاعي .أحمد (1999) ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار وائل للنشر ، الاردن ، ص 151

بينما الطلب الكلي عند كينز مجموعة السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون والحكومة والمؤسسات الإنتاجية والعالم الخارجي خلال مدة معينة. بالتالي فإن الطلب الفعال عند كينز يمثل مجموع كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري وصافي الصادرات .ويمثل منحني الطلب الكلي العلاقة العكسية بين السعر والكمية وتظهر دالة الطلب الكلي AD على الشكل (3−1)التالي :

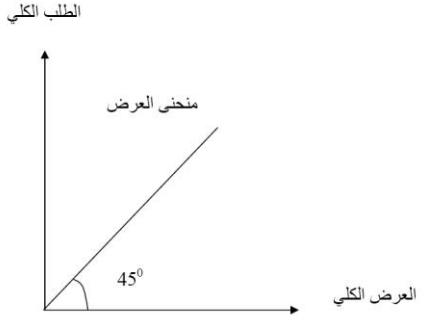
الشكل(3−1) منحني الطلب الكلي عند كينز



الشكل مأخوذ من المرجع **(مبادئ الاقتصاد الكلي)**، مصدر سبق ذكره،ص:152

فإذا كان التحليل الكينزي يقوم على افتراض ثبات الأسعار في الاجل القصير بالتالي إذا توقع فرضاً رجال الأعمال أن الطلب سيكون مليون وحدة فسينتجون ما قدره مليون وحدة وهو ما يجعل منحني العرض بدلالة الطلب منصفا للزاوية 45° كما في الشكل (4−1) التالي :

الشكل(4−1) منحني العرض بدلالة الطلب عند كينز



الشكل مأخوذ من المرجع **(مبادئ الاقتصاد الكلي)**، مصدر سبق ذكره،ص:153

ورأى كينز أن السياسة المالية بشقيها وهي الإنفاق الحكومي والضرائب يمكن لها أن تؤثر على الطلب الكلي وبالتالي إعادة التوازن مرة أخرى للاقتصاد القومي في حالة الكساد يمكن اتباع سياسة مالية توسعية(زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب) أما في حالة التضخم يمكن اتباع سياسة مالية انكماشية (تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب) .

لقد كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية وفقاً لتحليل كينز فإن التوازن الكلي لا يتحقق تلقائياً كما عند الكلاسيك وإنما قد يتحقق عند مستوى أقل من التشغيل الكامل وبالتالي فإن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي بمعنى أن هناك قدراً من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل ونتيجة لذلك تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية وأعادت للسياسة المالية أهميتها واتخذت مفهوماً وظيفياً وأصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق[13]. فكانت السياسة المالية حسب المفهوم الكينزي مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي فتعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة ولذلك أطلق عليها اسم(السياسة المالية التدخلية) لتمييزها عن السياسة المالية الحيادية، فأصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة الاقتصاد الوطني وقوته كله كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية ومسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال وتتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي. أما في أوقات التضخم حين يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يحدث التضخم هنا السياسة المالية تعمل على خفض الطلب وتقييده عن طريق ترشيد الإنفاق العام وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لامتصاص القوة الشرائية الزائدة وحجزها عن التداول وهكذا يمكن ضبط التضخم ووقفه أو على الأقل من حدته ، كيلا يشكل خطراً وهكذا بدا منطقياً نجاح هذه الأسس للسياسة المالية عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة فأمكن باستخدامها المساهمة في إخراج اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير ومعالجة الضغوط

[13] Blinder, A.S. and Solow, R.M. (1973), **'Does Fiscal Policy Matter?**', Journal of Public Economics, November.

التضخمية التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لهذه العوامل و هذا التطور الذي حدث في الفكر ، أدى إلى توسع نشاط الدولة و أصبح تدخلها أمراً مقبولا ، و وجود بعض الحالات التي أصبح لازما القيام بها كالقيام بالخدمات الاقتصادية أو الاجتماعية إضافة إلى وظائفها الأساسية، و اختلفت بالتالي السياسة المالية التي تحقق أهداف المجتمع و من أهم ملامح هذه المرحلة :

- انتقاد الحياد المالي للدولة وأصبح مطلوبا و ضروريا تدخلها في النشاط الاقتصادي عن عمد و ذلك لضمان الاستقرار و ضمان استمرار التنمية .
- رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة و استخدام أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي ما يجعل من المحتمل أن تكون الزيادة في الإنفاق الحكومي الممولة من السندات فعالة للغاية في رفع مستوى الدخل والتوظيف.

وهناك بعض الاعتراضات على تنبؤات هذا التحليل فيما يتعلق بـ فاعلية السياسة المالية هي تلك التي تنبع مما أصبح يعرف باسم نظرية معادلة الديون الريكاردية[14] باختصار ، تنص هذه النظرية : "أن عبء الإنفاق الحكومي على القطاع الخاص متساوٍ سواء مولت من خلال زيادة الضرائب أو عن طريق بيع السندات"[15]. على افتراض أن القطاع الخاص يأخذ في الحسبان الالتزام الضريبي المستقبلي بالكامل ، لن ينظر في السندات الحكومية كثروة صافية. لأنه سيتم خصم الالتزامات الضريبية المستقبلية وقيمتها الحالية سيعوض بالضبط قيمة السندات المباعة[16].

ولقد أوضح كينز على وجود كثير من التناقض والتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، فالفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب فهو ليس دائما بالرجل الرشيد الذي افترضه الاقتصاديون

[14] Patinkin, D. (1976**), Keynes's Monetary Thought: A Study of its Development**، Durham, NC: Duke University Press.
[15]Dimand, R.W. (2002), '**Ricardian Equivalence', An Encyclopedia of Macroeconomics**, Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar.
[16] Barro, R.J. (1974), '**Are Government Bonds Net Wealth?'**, Journal of Political Economy, November/December.

الكلاسيك[17]. الدولة قد تكون أكثر رشدا بحكم كونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع [18].

يرى الباحث أن النظرية الكنزية عبر طرحها للسياسة المالية التدخلية من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية قد حجمت إلى حد كبير مبدأ حياد السياسة المالية والفكرة القائلة بضرورة الإبقاء على توازن ميزانية الدولة. ووفقاً لوجهة نظر كينز أن الاقتصاد لو ترك للقوى الطبيعية فقد لايتجه للوصول الى وضع التوظيف الكامل ، بالتالي لابد من استخدام السياسة المالية التي تساهم في تحقيق هذا الهدف من خلال التأثير على المستوى للنشاط الاقتصادي وذلك من خلال تعديل وضعها المالية وذلك عبر تغيير مستوى الانفاق العام أو تعديل التشريعات الضريبية والتي استبعدت تماماً من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية.

1.3-السياسة المالية في المدرسة الكلاسيكية الجديدة:

تعد أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة امتدادا للفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية لكونها تؤمن بالليبرالية أساساً للتصرفات الاقتصادية ويعد ألفريد مارشال[19] أحد مؤسسي المدرسة الكلاسيكية الجديدة

اهتم ألفريد مارشال بقضية الأسعار و القيمة فقد جمع بين فكرتين قديمة و جديدة حول القيمة و الأولى: أن القيمة تحدد على أساس كلفة الإنتاج، أما الثانية تعد مصدر قيمة يحدد على أساس المنفعة ورأى مارشال أن كلاهما يؤثر على القيمة لكن هذا الأثر يختلف باختلاف المدة، ففي المدة قصيرة تسهم المنفعة إسهاماً أساسيا في تحديد القيمة أي أن الطلب هو محدد السعر أما في المدة الطويلة المدى تسهم التكلفة إسهاماً محددا ، القيمة و العرض محدد السعر و يكون هنا مارشال أول من قدم نظرية عامة لتحديد الأسعار في السوق. فنقلت أبحاث مارشال دراسة الاقتصاد بعيدًا عن التركيز الكلاسيكي على اقتصاد السوق وبدلاً من ذلك أشاعها دراسة للسلوك

---

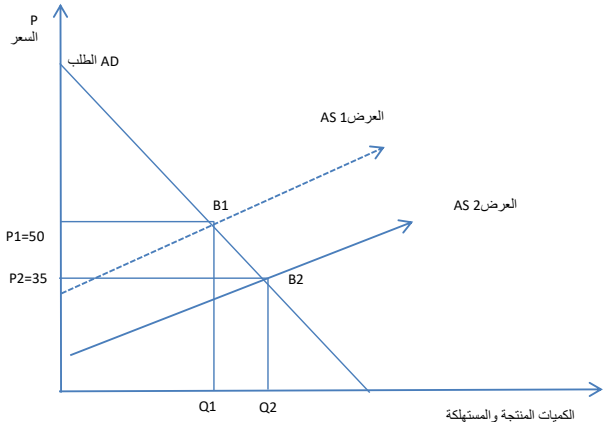
[17] Keynes, J.M. (1936), **The General Theory of Employment, Interest andMoney**, London: Macmillan.

[18] دراز .حامد(2000) ، **السياسات المالية**، الدار الجامعية-الإسكندرية،ص30.

[19] ألفريد مارشال : أستاذ بجامعة كمبريدج له مساهمة فاعلة في اعادة النظام الكلاسيكي بصورة فعالة ، كان أول من طور معيار اقتصاديات الرسم البياني للعرض والطلب والذي يعتبر أساسيًا في الوقت الحاضر التدريس الاقتصادي وقد جمع مارشال في نظريته للقيمة بين النفقة والمنفعة، واستحدث فكرة فائض المستهلك، كما استحدث فكرة المرونات للتعبير عن حساسية التغير في الكمية المطلوبة دون ما استخدام لوحدات القياس الكمية أو النقدية، كما تعود إليه أيضاً فكرة الإحلال بين عناصر الإنتاج.

البشري.والمبدأ العام الذي تنص عليه النظرية النيوكلاسيكية هوأن راجعية الضريبة على السلع تنقسم بين المستهلكين والمنتجين بنسبة مرونة العرض إلى مرونة الطلب، وبعبارة اخرى أن عبء الضريبة دالة للعلاقة بين قوى العرض والطلب على المادة الخاضعة للضريبة كما هو موضح في الشكل(5-1)[20] التالي:

الشكل(5-1) مرونة العرض الى مرونة الطلب عند الكلاسيكية الجديدة



الشكل مأخوذ من المرجع **(الاقتصاد المالي)**، مصدر سبق ذكره،ص:152

و نجد من الشكل السابق :

أن ارتفاع الضريبة سيسهم في زيادة الأسعار من P1 إلى P2 وما ينعكس على الكميات المستهلكة والتي ستنخفض من Q1 إلى Q2 ما سيؤدي بالنتيجة لتعديل منحنى العرض AS من AS1 إلى AS2 .

ومعظم ماتناولته النظرية الكلاسيكية الحديثة هو تحليل أثر الضرائب على المدى لأنه وباعتقادهم أن آثار الضرائب في المدة القصيرة مؤقتة وليست ذات أهمية إذا ماقورنت بالأجل الطويل فالمدة الطويلة تساعد المنتجين على تعديل ظروف إنتاجهم وفق الضريبة المفروضة . فيما ظهر مصطلح التوليف الكلاسيكي الجديد على يد بول ساموليسون في منتصف الخمسينات من القرن العشرين[21]. تؤكد المدارس الكلاسيكية الحديثة على أهمية "الاقتصاد الجزئي" والنماذج القائمة على هذا السلوك.

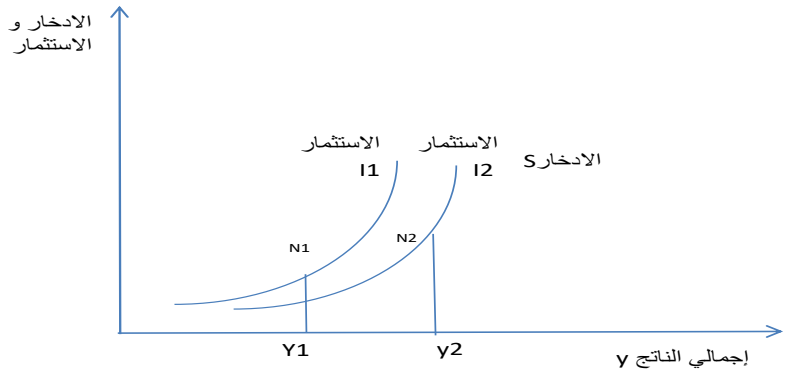
إذا كان هاجس المدرسة الكلاسيكية هو تراكم رأس المال لأنهم كانوا يعتقدون بضرورة النمو الاقتصادي (عبر زيادة الإنتاج) ،فإن المدرسة الكلاسيكية الجديدة تهتم أكثر بمفهوم التوازن، أي التوازن يكون جزئياً (عرض = الطلب على السلعة) أو عاماً (شامل) أي يتحقق عند تساوي العرض والطلب في جميع الأسواق (مما يؤكد على

[20] كنعان. علي (2009).**الاقتصاد المالي** .منشورات جامعة دمشق .ص:152

[21] Samuelson, P.(1955). **Economics**. 3rd edn, New York: McGraw-Hill

الترابط ما بين الأسواق) (سوق السلع، سوق رأس المال، سوق العمل....الخ) عندها تتحقق التلبية القصوى للمستهلكين والربح الأعظم للمنتجين.وأظهر ساموبلسن التأثير الاقتصادي للعجز في الميزانية من خلال منحنيات الاستثمار والادخار بصفهما تابعين للدخل مركبة في شكل واحد كما هو موضح في الشكل(6-1) التالي:

الشكل(6-1) تأثير العجز في الميزانية



الشكل مأخوذ من المرجع (**الاقتصاد المالي**)، مصدر سبق ذكره،ص:379

تمثل النقطة N1 نقطة تقاطع منحنى الاستثمار I1 مع منحنى الدخل وتقابلها النقطة y1 والتي تعبر عن مستوى الدخل عند الاستخدام غير الكامل.

تمثل النقطة N2 نقطة تقاطع منحنى الاستثمار I2 مع منحنى الدخل وتقابلها النقطة y2 والتي تعبر عن مستوى الدخل عند الاستخدام الكامل.

ففي الحالة الاولى إذا لم يتمكن الاستثمار الخاص تلقائياً أن يؤدي لانتقال المنحنى وحدوث التشغيل الكامل ينصح ساموبلسن الدولة بالتدخل عن طريق الاستثمارات العامة.

وأحد أبرز الافكار كانت لتجنب حالة فقد التوازن هي أن يكون البحث الاقتصادي لحالة البلد على مسارين منفصلين:

الأول هو دراسة الحركات طويلة المدى في الإنتاج والعمالة ورأس المال ، وتجاهل تقلبات دورة الأعمال كأحداث ظاهرية على طول المسار. أو يمكن للباحث دراسة التقلبات على المدى القصير حول هذا الاتجاه ، متجاهلاً الاتجاه ذاته[22] . نلاحظ أن المدرسة الكلاسيكية الجديدة أكدت على مايلي:

- التغييرات المعلنة أو المتوقعة في السياسة النقدية ليس لها تأثير على مستوى الإنتاج والعمالة حتى على المدى القصير.
- العودة إلى الإطار الكلاسيكي الجديد (دعه يعمل ، غير مرتبط بسياسة الحكومة)
- التأكيد على أهمية الأسس الصارمة القائمة على الاقتصاد الجزئي[23] ، ولا سيما التوقعات العقلانية
- يقوم الأفراد بتحسين خياراتهم بالنظر إلى معرفة الأسعار ومعدلات الأجور والأصول الشخصية.
- يعتقد مبدأ التوقع العقلاني أن الأسواق تنافسية للغاية وأن الأسعار تتكيف مع التغيرات في الطلب الكلي.
- في عقيدة التوقع العقلاني ، ستؤدي السياسات التوسعية إلى زيادة التضخم دون زيادة العمالة لأن الفاعلين في الحياة الاقتصادية (الأسر والشركات) يتصرفون بطريقة عقلانية ، ويتوقعون التضخم ويتصرفون بطريقة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار والأجور وذلك عن طريق تسريع عمليات الشراء التي تسبق زيادات الأسعار .

تعرضت المدرسة الكلاسيكية الجديدة للانتقاد من جهة أن المقاربة النيوكلاسيكية لا تصف بدقة الكيفية التي تعمل بها الاقتصادات، مع الحفاظ على افتراض أن المستهلكين يتصرفون بعقلانية يتجاهل ضعف الطبيعة البشرية للاستجابات العاطفية.

1.4-السياسة المالية في المدرسة الكينزية الجديدة:

ظهرت المدرسة الكينزية الجديدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين و اهتمت المدرسة الكينزية الجديدة اهتماماً أساسياً بـ "البحث عن الدقة والإقناع في نماذج للأجور و ثبات الأسعار على أساس تعظيم السلوك والتوقعات العقلانية "[24].

[22] Samuelson, P(1955), Ibid,P.360
[23] Modigliani, F. 1980. Collected Papers. Vol. 1: Essays in Macroeconomics. Cambridge، MA: MIT Press.
[24] Gordon, R.J. (1990), 'What Is New-Keynesian Economics?', Journal of Economic Literature, September.

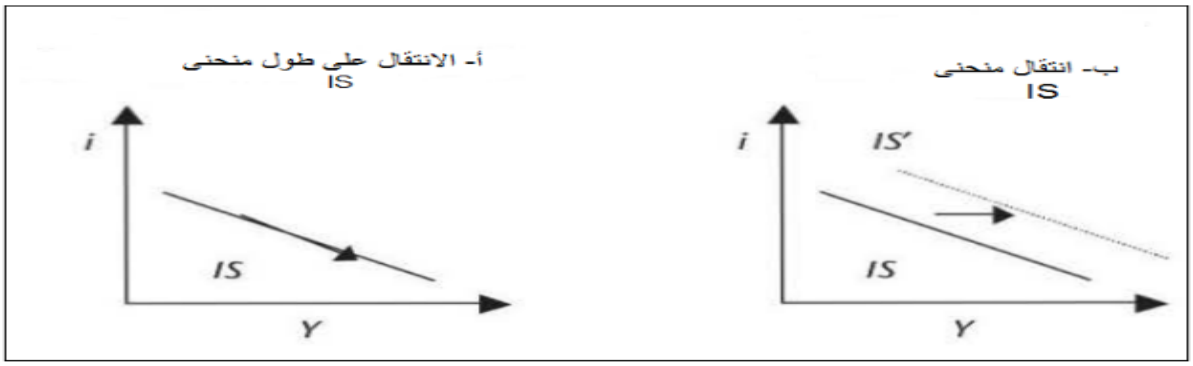
وأضيفت صفة " الجدد" إلى الكينزيين ، إنما بغرض التمييز بين نموذج كينز الأصلي والنموذج الذي طوره أتباعه من بعده والذي يجمع بين نظرية الطلب الكلي المبنية على أساس نموذج (IS–LM) مع نظرية العرض الكلي القائم على ثبات الأجور، ويكتسب الاقتصاد الكينزي القبول نتيجة الحقيقة القائلة بفقد رضا العمال والمنشآت خلال مراحل الركود والكساد التي تستمر لعدد من السنوات والتي من خلالها لايستطيع العمال ولاحتى المنشآت بيع كل العمل ولاحتى بيع كل الإنتاج عند الأجور والأسعار السائدة . وعليه فإن نظرية الدورات الاقتصادية المبنية على أساس الإخفاق في تحقيق صفاء(توازن السوق)هو ما يعتقده الكينزيون الجدد وهي اقرب للواقع من طريقة الكلاسيكيون الجدد المبينة على أساس الصفاء(التوازن) المستمر للسوق.

الأمر الذي دعاهم للمطالبة مرة أخرى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك نتيجة عجز النظام الرأسمالي وآلياته عن تحقيق ذلك[25].

ومن أعلام المدرسة الكينزية الجديدة الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد جون هيكس ويعد نموذج–IS LM الذي طوره أحد أهم مساهمات علم الاقتصاد الكينزي الجديد يصور هيكس في هذا النموذج التوازن الاقتصادي من خلال التفاعل بين العرض والطلب أي سوق السلع والخدمات والسوق النقدي وفق مايلي:

أولاً : سوق السلع والخدمات يعكس سوق السلع والخدمات متمثلاً بمنحنى IS ذي الميل السالب بسبب العلاقة العكسية بين الناتج او الدخل القومي وسعر الفائدة. كما هو موضح في الشكل(7–1) التالي :

الشكل(7–1) منحنى عرض سوق السلع والخدمات(IS) وفق المدرسة الكينزية الجديدة

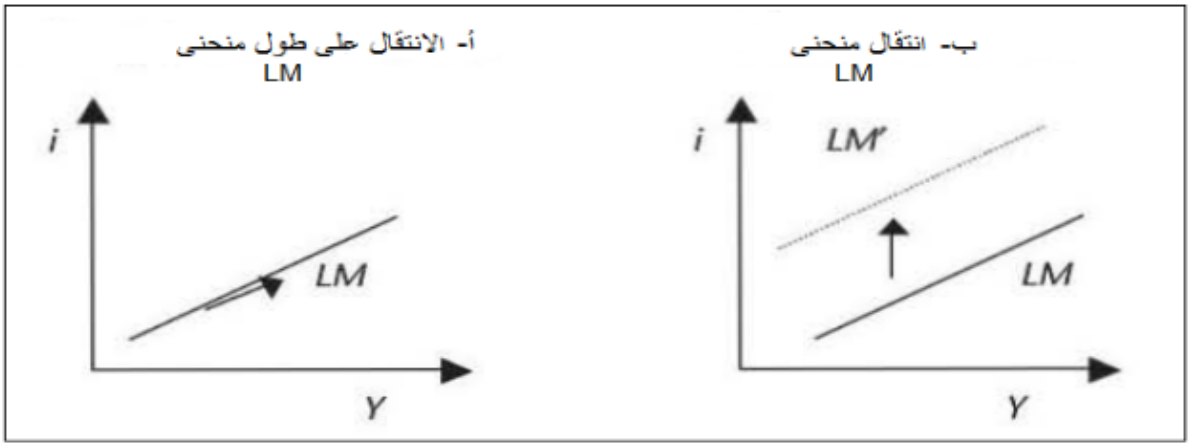


الشكل مأخوذ من المرجع **(الاقتصاد المالي)**، مصدر سبق ذكره،ص:348

[25] خليل سامي (1994). **نظرية الاقتصاد الكلي** . وكالة الاهرام للتوزيع .الكويت . ص:757 -991

ثانياً :السوق النقدي ويشمل النقود وسعر الفائدة أي السوق المالية متمثلة بمنحنى LM ذي الميل الموجب الذي يعكس العلاقة الطردية بين الدخل القومي وسعر الفائدة كماهو موضح في الشكل(8-1) أدناه:

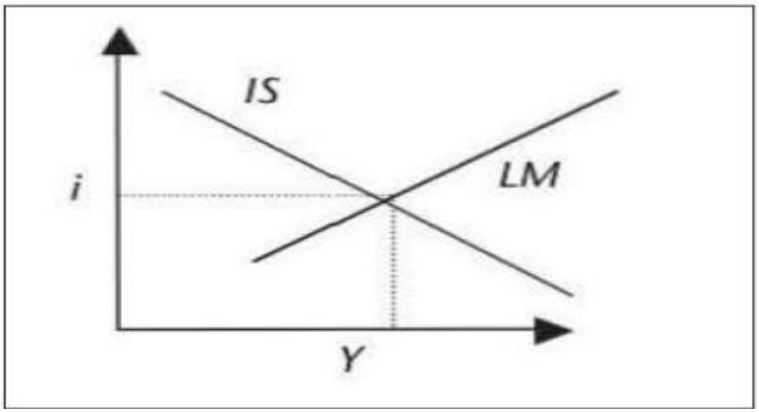
الشكل(8-1) منحنى طلب السوق النقدي (LM) وفق المدرسة الكينزية الجديدة



الشكل مأخوذ من المرجع (**الاقتصاد المالي**)، مصدر سبق ذكره،ص:355

يربط منحنىLM بين مستوى الدخل ومعدل الفائدة الذي يحدده سوق النقد عند مستويات مختلفة للطلب على النقود، ونلاحظ أنه ينحدر نحو الأعلى. لأن معدلات الفائدة المرتفعة تقلص من الطلب على النقود بينما يرتفع بارتفاع الطلب الكلي. هذا وتعمل السياسة النقدية التقشفية إلى تحرك منحنىLM نحو الأعلى (القسم ب من الشكل السابق)، لأن انخفاض المعروض النقدي يخلق حالة من الطلب الزائد على النقود فيرتفع سعر الفائدة. ويعكس ذلك في حالة السياسة النقدية التوسعية فينحدر نحو الأسفل يتحدد مستوى الدخل القومي ومعدل الفائدة من خلال التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقد كماهو موضح في الشكل(9-1) أدناه:

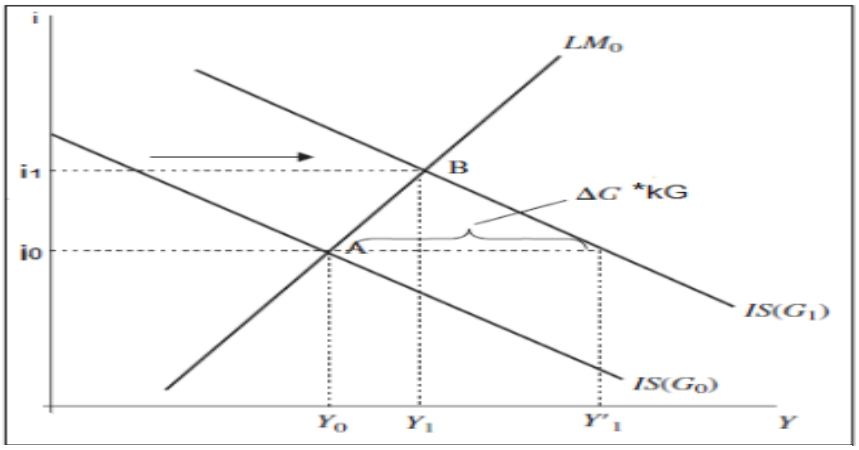
الشكل(9-1) التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقد وفق المدرسة الكينزية الجديدة



الشكل مأخوذ من المرجع (**نظرية الاقتصاد الكلي**)، مصدر سبق ذكره،ص:1025

إن التوازن الظاهر في الشكل السابق رسم عند مستوى معين من الأسعار ومستويات ثابتة من أدوات سياسية الإنفاق العام G ،الضرائبT و النقد M. وبينما هذه المتغيرات ثابتة يوجد مستوى واحد من الناتج ومعدل الفائدة الذي يحقق التوازن الآني لكل من سوقي السلع والنقود. وسيؤدي أي تغير في هذه العوامل إلى حدوث تحول في أحد المنحنيين.والسياسة المالية من خلال أدواتها الإنفاق العام والضرائب تسهم في تحديد مستوى الدخل القومي ومعدل الفائدة و تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة مستوى الطلب الكلي .ومن جهة أخرى فإن انخفاض الضرائب لها نفس أثر زيادة الإنفاق الحكومي، و ينتقل منحنىIS نحو اليمين ويرتفع معدل الفائدة ومستوى الطلب الكلي وذلك كما موضح في الشكل(10−1) التالي:

الشكل(10−1) أثر زيادة الإنفاق العام نموذج (IS−LM) وفق المدرسة الكينزية الجديدة



الشكل مأخوذ من المرجع (**الاقتصاد المالي**)، مصدر سبق ذكره،ص:367

من خلال الشكل السابق نجد أن :

من أجل تلبية الطلب المتزايد ترتفع الفائدة وتؤدي زيادة الإنفاق الحكومي لانتقال منحنى الطلب الكلي للسلع والخدمات نحو اليمين من IS(G0) إلى IS(G1) ويكون مقدار هذا الانتقال هو مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي مضروباً بمضاعف الإنفاق الحكومي $\left(\frac{1}{1-C}\right)$.

ولكن عندما يزداد الطلب سيزداد الطلب على النقود عندها يرتفع سعر الفائدة من i(0) إلى i(1) لتصبح الزيادة في الدخل أقل من الزيادة في نموذج كينز وبالتالي نستنتج أن كينز بالغ في الأثر الناجم عن زيادة الإنفاق العام ، بسبب زيادة سعر الفائدة وماله من انعكاس على انخفاض الاستثمار .

مماسبق نجد أن مساهمة الدولة في الطلب الكلي من خلال أدوات السياسة المالية يمكنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأهداف الاقتصادية الأخرى وزيادة النمو الاقتصادي .

1.5-السياسة المالية في المدرسة المعاصرة

مع بداية التسعينيَّات من القرن العشرين، بات واضحًا عمق تأثير فرضيَّات مدرسة التوقُّعات العقلانيَّة، وما أحدثته من تغييرات جذريَّة في هيكل الاقتصاد الكلِّي. واتَّضح نجاحها في فرض مفهوم (النظرة المستقبليَّة) في التحليل الاقتصادي. كما بات واضحًا انحسار حلقات الاختلافات النظريَّة والتحليليَّة الفرعيَّة، وهيمنة ثلاثة تيَّارات نظريَّة أساسيَّة على منهج الاقتصاد الكلِّي: المدرسة الكلاسيكيَّة الجديدة والفكر الكينزي الجديد، إضافة إلى نظريَّات النموِّ الحديثة.

اهتمت نظريات النمو الحديثة بالتطور التكنولوجي والاهتمام برأس المال البشري وبحسب رومر[26] يوجد نوعان من التراكم: تراكم رأس المال المادي وتراكم رأس المال المعرفي (التقدم التكنولوجي) .فإذا كانت إيرادات التراكمين ثابته تمكن لاقتصاد أن يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الأجل، ويعتمد أيضاً على العوامل التي تحدد الميل للادخار، فزيادة مدخرات النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم والذي بدوره يحقق نمواً مرتفعاً. و ظهر دور السياسة المالية في نموذج لأحد الاقتصاديين المعاصرين ويدعي روبرت بارو[27] ولقد توصل "بارو" إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- تأكيد وجود وفرات إيجابية للنفقات العامة (رأس المال العام)، أي أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت و نسبة حصة النفقات العامة في الإنتاج.

[26] بول رومر هو اقتصادي أمريكي، ورائد نظرية النمو الداخلي، وحائز على جائزة نوبل. كان كبير الاقتصاديين ونائب رئيس في البنك الدولي حتى 24 يناير 2018 وهو استاذ في جامعة نيويورك الجديدة https://www.albankaldawli.org/ar/about/people/p/paul-romer

[27] **روبرت بارو** (Robert J. Barro) عالم اقتصاد كلي أمريكي واستاذ للاقتصاد في جامعة هارفارد.
https://scholar.harvard.edu/barro

2- أكد انه مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا.

3- معدل الضريبة له دور إيجابي على النمو عند ارتفاعه إلى حد كاف يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام ومن ثم المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي تطور النمو، في حين يصبح تأثيره سلبي عند ارتفاعه (معدل الضريبة) إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص وهو ما يؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو.

ولقد قام بارو[28] بتوسعة دالة الإنتاج التقليدية (كوب دوكلاس) بإدخال متغير مستقل ثالث هو الإنفاق العام (G) إلى جانب متغير رأس المال الخاص (K) والعمل (L) وفق ما يلي:

$$Y = AK^{\alpha}L^{(1-\alpha)}G^{(1-\alpha)} \qquad (1)$$

وسنقوم بعرض بسيط للحسبة التي توصل اليها بارو في الوصول إلى مستوى الضريبة الأمثل:

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وفق الشرط التالي:

$$Y = C + I + G \rightarrow Y = C + \left(\dot{K} + \delta K\right) + G$$

ولأن الضرائب (T) تقتطع من الدخل، والنفقات العامة (G) ممولة من الضرائب فإنه يمكن كتابة:

$$T = \tau Y = G$$

وبذلك تكون معادلتي الدخل المتاح $\mathbf{Y_d}$ والاستهلاك C على الشكل التالي:

$$Y_d = (1-\tau)y \ , \qquad C = (1-s)Y_d$$

وبتعويض هاتين المعادلتين بشرط التوازن نحصل على المعادلة التالية:

$$s(1-\tau)y = \left(\dot{K} + \delta K\right) \qquad (2)$$

ومن خلال تعويض المعادلات السابقة بالمعادلة الأولى ومع بعض الحسابات الجبرية تمكن من الوصول إلى معدل الضريبة المثلى الذي تفرضه الدولة لتمويل النفقات العمومية بهدف تعظيم النمو الاقتصادي وهي على الشكل التالي:

[28] Barro, R. J. (1990). **Government Spending in a simple Model of Endogenous Growth**. The University of Chicago Press: Journal of political economy. Vol. 98, No. 5, P 103-125

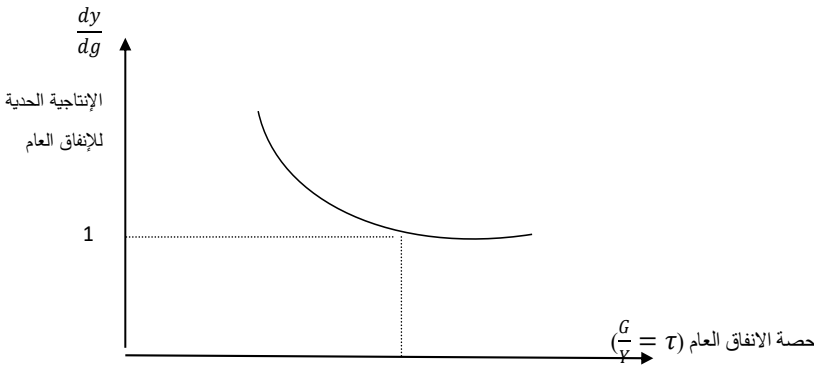
$$\frac{\delta\left(\frac{\dot{K}}{K}\right)}{\delta\tau} = 0$$

بذلك وفق بارو يجب على الدولة أن تنفق جزءاً من دخلها على البنية التحتية و أن:

$$\frac{G}{Y} = \tau = 1 - \alpha$$

و من خلال هذا النموذج تم التوصل إلى أن الإنفاق العام هو منتج و أن حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد $\frac{G}{Y}$ يكون حجمه الأمثل عندما تصبح الإنتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي $\frac{dy}{dg} = 1$ وذلك كما هو موضح في الشكل(11-1) التالي:

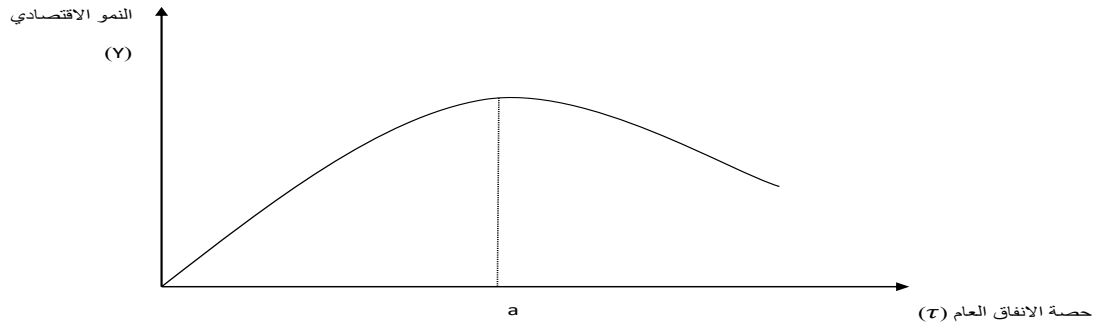
الشكل(11-1): الحجم الأمثل للتدخل الحكومي و الإنتاجية الحدية للإنفاق العام



الشكل مأخوذ من المرجع (Government Spending in a simple Model of Endogenous Growth)،، مصدر سبق ذكره،ص:110

وفيما قدر بارو حجم التدخل الحكومي عن طريق الإنفاق العام الأمثل للنمو الاقتصادي بحوالي 30 بالمائة من الناتج المحلي كما هو موضح في الشكل(12-1) التالي:

الشكل(12-1): الحجم الأمثل للإنفاق العام و النمو الاقتصادي



الشكل مأخوذ من المرجع (Government Spending in a simple Model of Endogenous Growth)،، مصدر سبق ذكره،ص:118

يرى الباحث من خلال ماسبق في عرض موجز وسريع حول النظريات الاقتصادية أن المفكرين الاقتصاديين من خلال تحليلهم للظواهر الاقتصادية أسهموا في تقديم تفسيرات وإعطاء حلول لمشاكل الاقتصاد الكلي المتشعبة والمعقدة، فالأزمات والمشاكل الاقتصادية العالمية حفزت المفكرين على إنتاج توليفة جديدة للخروج من الأزمة الاقتصادية فعندما وصل نهج الكلاسيكي التقليدي إلى طريق مسدود في الكساد الكبير عام 1930 ظهر نهج جديد تمثل بالمدرسة الكنزية التي آمنت بضرورة تدخل الحكومة للخروج من الأزمة من خلال ماسمي بالطلب الفعال ولكن عندما وصل التضخم لمستويات قياسية في عام 1970 وعجز الاقتصاد عن الخروج من ما عرف بالكساد التضخمي انبثقت فرضيَّات المدرسة الكلاسيكيَّة الجديدة، أو "مدرسة التوقُّعات العقلانيَّة"، وأدخلت تغييراتٍ جذريَّةً على الفرضيَّات الكينزيَّة الأساسيةً وطوَّرتها. وأصبح الاهتمام ينصب في النظريات المعاصرة على دور التطور المعرفي والتكنولوجي في النمو الاقتصادي، وفي الوقت الراهن وبعد تعرض الاقتصاد العالمي للعديد من الأزمات الاقتصادي من أزمة الاسيوية في عام 1997 إلى تفشي جائحة فايروس كورونا في عام 2020 والاغلاق الكبير عالمياً الذي حدث لمواجهة خطر الفايروس على البشرية وما تبعه من توقف سلاسل التوريدات والإنتاج وارتفاع الكلف ما دفع الاقتصاديين لاعادة التفكير بالأدوات التي تملكها الحكومات في مواجهة الأزمات والعودة لفكرة ضرورة المزج بين التدخل الحكومي و الحرية الاقتصادية لهدف الحفاظ على النشاط الاقتصادي وتحقيق مستويات نمو إيجابية في الأجل القصير والأجل الطويل.

2- المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية والقواعد المالية ودورها في حماية الاقتصاد الكلي

تتبع أهمية السياسة المالية من كون أدواتها تسهم اسهاماً أساسيا في تحقيق الأهداف الاقتصادية سنعرض فيما يلي أدوات السياسة المالية ودورها في الحياة الاقتصادية .

2.1- الإنفاق العام مكوناته ودوره في أثناء مراحل الركود و التعافي

يعد الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة والمؤسسات التابعة لها ، فهي تعكس جوانب الأنشطة العامة كلها، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للأفراد وسعيًا وراء تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة لهم.

ومع تطور اسهام الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة، تطورت نظرية النفقات العامة بصفة دائمة ومستمرة في مفهومها، وتعدد أنواعها وتقسيماتها المختلفة، والقواعد التي تحكمها، و أثرها في مراحل الركود والتعافي.

2.1.1- مفهوم النفقات العامة:

تتميز النفقات العامة بخصائص أساسية تفرقها عن النفقات الخاصة، وتتعلق هذه الخصائص بطبيعة كل منهما و تعد الدولة شخصاً اعتبارياً فهي تسعى من وراء نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة للأفراد.

يعرف الإنفاق العام على أنهُ مبلغ من النقود تنفقهُ الدولة لغرض تحقيق نفع عام[29].

تعرف النفقة العامة على أنا مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة[30]

ويعرف كذلك بأن الإنفاق العام يتمثل بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة إذ تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العام كله ومن أمثلتها الإنفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية[31]

---

[29] . العبيدي. سعيد (2011) ، " **اقتصاديات المالية العامة** " ، دار دجلة ، ط ١ ، العراق ، ص ٥٦

[30] المزروعي.علي (2012) ، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي - دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة (1990-2009)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28 ، العدد الاول ، جامعة دمشق ،ص615

[31] Deepashree *and* Vanita Agarwal.(2007). **" Macroeconomics. "** . Hill publishing. TataMCGraw company limited. India. P:21

"هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد اشباع حاجة عامة[32]"

ويتبين من هذا التعريف أن النفقة العامة تشتمل على عناصر ثلاثة وهي:

أولاً– النفقة العامة مبلغٌ من النقود يغلب عليه الطابع النقدي:

إن العنصر الأساسي الأول في النفقة العامة أنها مبلغٌ من المال، و تتخذ النفقة العامة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات، حتى إن بعضهم يرى أنها مبلغ نقدي وليست مبلغاً من النقود، ولكن يجب أن يلاحظ أن النفقة العامة التي تقدمها الدولة للأفراد لا تأخذ دائماً الشكل النقدي، فهنالك نفقات عينية تقدمها الدولة لبعض أفرادها، ولكن حتى يمكن إدخال هذه الإعانات التي تقدمها الدولة في صورة عينية في مجال النفقات العامة يتعين أن تكون قابلة للتقويم النقدي، كالإعانات التي تقدم في أوقات الأزمات والكوارث، والأراضي التي تخصصها الدولة لبعض نقاباتها.

ولكن مع التطور الحضاري استبعد شيئاً فشيئاً الأسلوب العيني للنفقة العامة لنقص ملاءمته لمتطلبات العصر لاسباب عملية وفنية وإدارية وحسابية، وأصبحت النفقة العامة في الغالب نفقة نقدية، وقد جاء ذلك نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي أهمها:

أ . الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصادي النقدي، مما يستوجب أن يكون التعامل بالنقود لشراء السلع والخدمات وسيطاً في المبادلات[33].

ب . انتشار الأفكار الديمقراطية التي أدت إلى ألا تلجأ الدول إلى إلزام الأفراد بالقيام بأعمال أو تأدية خدمات بلا مقابل.

ج . محاولة تحقيق المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة.

د . تيسير القيام بعملية الرقابة على النفقات العامة، فهذه الرقابة ستكون أمراً صعباً على النفقة غير النقدية[34].

---

[32] . حشيش، عادل أحمد (1984) **أصول المالية العامة**. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية. ص 62-65

[33] ناشد، سوزي عدلي.(2003). **المالية العامة (النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة).** بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ص.27

[34] الوادي . محمود (2010) ، **"مبادئ المالية العامة "** ، دار المسيرة ، ط ٢ ، عمان ، الاردن ، ص ١٠٦

ثانياً– النفقة العامة تصرف من قبل إحدى مؤسسات الدولة أو هيئاتها:

يشترط في النفقة العامة أن تخرج من الذمة المالية للدولة عن طريق أحد الأشخاص المعنوية التابعة للدولة، سواء المركزية منها أم اللامركزية. والواقع أن هذا الشرط يسمح بالتفرقة بين النفقات العامة والخاصة استناداً إلى معيارين أحدهما قانوني والثاني وظيفي.

وطبقاً للمعيار القانوني تتحدد طبيعة النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق. وبناء على ذلك تعد النفقات عامة إذا قام بها شخص عام، وتعد النفقات خاصة إذا قام بها الأفراد أو الشركات أو المؤسسات الخاصة، كما هو الحال عندما يتبرع أحد الأشخاص لبناء مدرسة أو مشفى. نشاط أشخاص القانون العام يستهدف تحقيق المصلحة العامة ويستخدم أساليب السلطة العامة لذا تكون النفقة عامة، أما نشاط أشخاص القانون الخاص فتستهدف المصلحة الخاصة وتعتمد مبدأ التعاقد أساساً، وهذا ما يميز النفقة الخاصة من النفقة العامة.

ولكن مع تطور عمل الدولة وتحولها إلى مفهوم دولة راعية ومتدخلة، أصبح المعيار القانوني غير كافٍ للتفرقة بين النفقات العامة والنفقات الخاصة، لذلك ظهر المعيار الوظيفي من أجل ذلك التمييز.

طبقاً للمعيار الوظيفي تتحدد طبيعة النفقات على أساس طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها هذه النفقات، وبناءً على ذلك تعد النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية أو قام بها بعض الأشخاص الخاصة الذين تفوضهم الدولة بذلك. وتعد النفقات خاصة إذا قامت بها الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في الظروف نفسها التي يقوم فيها الأفراد والقطاع الخاص بالإنفاق فيها[35].

الواضح من المعيارين السابقين أن المعيار القانوني جاء متماشياً مع مفهوم الدولة الحارسة في قصر النفقات العامة على مصروفات الدولة، وأن المعيار الوظيفي توسع في إدخال بعض النفقات الأخرى إليها، ولكنه استبعد جزءاً من نفقات القطاع العام، إلا أن الواقع يحتم أن يتسع مفهوم النفقة العامة لتشمل جميع النفقات التي تصدر

[35] العكام،محمد خير(2018).**المالية العامة1**. دمشق :سورية . الجامعة الافتراضية السورية.ص:34

عن الدولة، سواء كان ذلك عن طريق هيئات أم مرافق الدولة الإدارية أم شركات قطاعها العام أو المشترك تحقيقاً لأهدافها[36]، لذلك فالشرط الوحيد للنفقات هنا أن تخرج من الذمة المالية للدولة.

ثالثاً– النفقة العامة تصرف إشباعاً لحاجة عامة:

العنصر الثالث للنفقة العامة هو العنصر الحاسم الذي يتم بموجبه مفهومها، فمن دونه لن تكون النفقة نفقة عامة حتى لو كانت صادرة من أحد أشخاص القانون العام، فلا تصبح كذلك إلا إذا كان هدفها هو إشباع حاجة عامة.

يرجع سبب وجود الحاجة العامة إلى :

أ . إن المسوغ الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة إشباعها نيابة عن الأفراد، لذلك يجب أن تستخدم النفقات العامة في تحقيق المنفعة العامة.

ب . يجب أن يتساوى المواطنون في تحمل الأعباء العامة، فكما هم متساوون في تحمل عبء الضريبة يجب أن يكونوا متساوين في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة في مختلف الأوجه.

رابعاً–النفقة العامة تحقق أهداف الدولة العامة:

إن تطور عمل الدولة جعلها تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، وجعلها تسعى إلى تحقيق أهدافها العامة من خلال ما تصرفه من نفقات، فتوسع مفهوم المنفعة العامة وشمل المنفعة الناتجة من النفقات العامة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عدا عن هدفها المالي كما كانت في السابق.

2.1.2 – تبويب النفقات العامة:

يقصد بتبويب النفقات العامة هو جمع الفئات المتجانسة منها ضمن زمر منفصلة وفق طبيعتها القانونية أو وظيفتها الاجتماعية أو آثارها الاقتصادية[37].

تقسم النفقات العامة أو تبوب في وثيقة الموازنة العامة للدولة وفق فئات متجانسة وبموجب عدة

[36] القيسي . أعاد (2000). **المالية العامة والتشريع الضريبي**، عمان : الأردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع .ص38

[37] كنعان علي (2014). **مبادئ المالية العامة** . دمشق :سورية . منشورات جامعة دمشق . ص:64

أنواع وطرائق تختلف من دولة إلى أخرى حسب المحددات السياسية أو الادارية أو الوظيفية .

ويقترح خبراء الأمم المتحدة تقسيم النفقات العامة تبعاً لوظائفها، وتشمل النفقات الإدارية العامة والعلاقات الخارجية والقضاء والأمن، الدفاع والأمن، التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية، خدمات الإسكان، الثقافة والشعائر الدينية، الخدمات الاقتصادية، خدمات أخرى، كفوائد الدين العام والدعم والتحويلات المختلفة إلى بقية قطاعات المجتمع.

وقد حرصت أغلب دول العالم على أن تستخدم تقسيمات متعددة ومختلفة تساعد المخطط المالي على رسم السياسة الإنفاقية وتوزيع النفقات بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، كالتأثير في مستوى الإنتاج والتشغيل وإعادة توزيع الدخل القومي[38].

وفيما يأتي أهم تقسيمات الإنفاق العام:

1 – التقسيمات العلمية للنفقات العامة .

النفقات العامة غير متجانسة في طبيعتها وخصائصها ومواصفاتها المختلفة لذلك يصار إلى تقسيمها على وفق معايير واعتبارات معينة كالتكرار والدورية والانتظام وأهداف النفقات العامة أو نطاقها[39]، وأهم هذه التقسيمات ما يأتي :

أ– النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية .

تنقسم النفقات العامة في طبيعتها إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية ، ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك التي تصرف مقابل حصول الدولة على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة سواء في ذلك المرافق التقليدية أو النفقات التي اقتضاها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كالرواتب والأجور وأثمان المهمات والتجهيزات التي تبتاعها أجهزة الدولة .

أما النفقات التحويلية أو الناقلة فيقصد بها تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ، بل تحويل جزء من الدخل القومي من فئة إلى أخرى أو من قطاع إلى آخر ومن أمثلتها النفقات التحويلية

[38] المعارك محمد، شفيق علي ، (2003) " **أصول وقواعد الموازنة العامة (مع الاشارة إلى تطبيقات من المملكة ودول أخرى)** " ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، ص76

[39] العبيدي سعيد ،مصدر سابق ، ص61

الاجتماعية كإعانات البطالة والشيخوخة وغيرها ، والنفقات التحويلية الاقتصادية التي تقوم بتقديم منح مالية أو قروض بشروط ميسرة أو سلع وخدمات مجانية أو بأسعار تفضيلية[40].

ب- النفقات العامة العادية والنفقات العامة غير العادية .

النفقات العامة العادية هي تلك النفقات التي تنفق انفاقاً دورياً ومنتظماً سنويا ، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته ، ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة و نفقات الإدارة العامة للدولة . أما النفقات العامة غير العادية هي تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية فهي تحدث في مدد متباعدة وبصورة غير منتظمة ، ومثالها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة (بناء السدود والخزانات) ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب والنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل[41].

ج- النفقات العامة الجارية والنفقات العامة الرأسمالية.

يقصد بالنفقات العامة الجارية تلك النفقات اللازمة لإدارة أجهزة الدولة وتمكينها من الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات جارية ، إذن فهي نفقات إدارية ، ومثالها الأجور والمرتبات ونفقات الصيانة وتشبه هذه النفقات في طبيعتها النفقات العادية بكونها تتكرر في انتظام ودورية في الموازنات العامة ، أما النفقات العامة الرأسمالية أو الاستثمارية فهي نفقات لازمة لزيادة الإنتاج وتوفير أسباب النمو . لذلك فهي تسوغ الالتجاء إلى القروض العامة والتمويل التضخمي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الغاية[42].

د- النفقات العامة المركزية والنفقات العامة المحلية .

تقسم النفقات العامة من ناحية نطاق سريانها إلى نفقات عامة مركزية ونفقات عامة محلية فالنفقات المركزية تكون موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله ، مثل نفقات الأمن والدفاع والبحوث وغيرها. أما النفقات المحلية فتكون موجهه لصالح سكان إقليم معين أو منطقه معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية ، مثل نفقات أيصال

---

[40] عبد المهدي أمجد ، عقلة محمود (2011)، " **دراسة في المالية العامة** "، ط ١ ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ،ص83-84

[41] الوادي محمود ، عزام زكريا (2007) ، " **مبادئ المالية العامة** " ، ط ١ ، دار المسيرة ، عمان ، . ص ١٣٧

[42] عبد المجيد عبد الفتاح (1996)، " **اقتصاديات المالية العامة** "، ط ٢ ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ، ص71

الكهرباء والماء والهاتف وغيرها . وتنبع فائدة هذا التقسيم من الناحية الادارية فهو يساعد على إجراء المقارنة في الإنفاق على مستوى الأقاليم ، ويسهل عملية متابعة تطور الإنفاق خلال الأوقات المختلفة[43].

2.1.3 – التقسيمات العملية للنفقات العامة :

تظهر هذه التقسيمات للنفقات العامة في موازنات الدول المختلفة ، وهي تقسيمات لا تتقيد بالمحددات العلمية إنما تتأثر بمحددات وظيفية أو إدارية [44]، وتختلف هذه التقسيمات من دولة لأخرى وحسب المحددات السياسية أو الادارية أو الوظيفية. ومن أبرز هذه التقسيمات ما يأتي:

أ– التقسيم الوظيفي للنفقات العامة .

يعتمد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي ينفق عليها ، ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف القطاع الخاص وإنتاجيته، وهذا الأسلوب له مزايا منها معرفة مصاريف وإنتاجية إدارات الدولة المختلفة، التعرف على وظائف النفقة المحددة لكل وظيفة وتقديرها إلى جانب المساعدة على اتخاذ القرار الصائب وامكانية الرقابة السريعة ، أما عيب هذه الطريقة فتكمن في أن الوظيفة في الحكومة تؤثر في باقي الوظائف وتتأثر بها ،ومن ثم تؤثر في جميع إدارات الدولة[45].

ب– التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة .

تجري هذه التقسيمات بالاستناد إلى التقسيم الإداري وفقا لمهام مختلف الدوائر الحكومية ، بشرط أن توزع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة ، وهذا التقسيم يأخذ بالحسبان المظاهر الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل النفقات اللازمة لسير الإدارة ومختلف المصالح العامة مثل الرواتب والأجور ، ونفقات الانشاء وهي نفقات منتجة تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ونفقات التوزيع (إعادة توزيع الثروة) وتختلف نفقات التوزيع بحسب مجالات استخدامها وطبيعة أهدافها ومنها الاعانات الاقتصادية

[43] المهايني محمد ، الخطيب خالد (2015) ، " **المالية العامة** "، جامعة دمشق ، سوريا ، ص 152
[44] العمري صفوت (1988)، "**اقتصاديات المالية العامة** " ، ط ٢، مطبعة التعليم العالي ، بغداد - العراق ،ص36
[45] طارق الحاج (2009) ، " **المالية العامة** " ، ط ١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ص.126

التي تمنحها الدولة لبعض منتجي السلع الضرورية للحد من ارتفاع أسعارها ، والإعانات الاجتماعية والتي تستهدف تحسين أحوال المعيشة لبعض فئات المجتمع كإعانات الشيخوخة والضمان الاجتماعي وغيرها[46].

ج- التقسيمات الإدارية للنفقات العامة .

ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة وتشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع و الأمن و العدالة و الجهاز السياسي، إذ يجري توزيع النفقات العامة وفقا للوحدات الإدارية التي أعطيت حق التصرف في الأموال مثل الوزارات، وهي نفقات تواجه الحاجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا و خارجيا و توفير العدالة فيما بينهم و تنظيم الشؤون السياسية لهم[47].

و أصبح هذا التبويب في الدراسات المالية الحديثة ضرورياً من أجل تحليل السياسة العامة للدول ومعرفة أهدافها. يسهّل عملية المقارنة بين الدول في هذا المجال واستخلاص النتائج و يحقق رقابة أوسع على البرامج والمشاريع عبر إعلان بيانات الموازنة العامة. فيما يمنح صلاحيات واسعة للأجهزة الإدارية في القطاعات المختلفة. لذا يمكن القول: إن اختلاف النظام السياسي والاقتصادي ودرجة النمو الاقتصادي تسهم في الأهمية النسبية لكل نوع من هذه النفقات تختلف باختلاف ظروف كل دولة التي تؤثر في بنيان النفقات العامة.

2.1.4 - أثر الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي :

تسهم العوامل الاقتصادية إسهاماً مهما في تحديد حجم الإنفاق العام لأية دولة من الدول. و تؤثر العوامل والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني ،في حجم النفقات العامة وحدودها، فإن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي ،الذي يظهر من خلاله حالة التشغيل والدخل الوطني والمستوى العام للأسعار ،ومدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي ، يعد الإنفاق العام من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي ،وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي ومنه على مستوى الاقتصاد العام في جملته ،ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة التي تحقق الاستقرار الاقتصادي المرتكز على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري)[48] .

---

[46] طاقه محمد ،العزواي هدى (2007) ، " **اقتصاديات المالية العامة** " ، ط ١ ، دار المسيرة ، عمان ، الاردن ،ص51

[47] سوزي .ناشد ،مرجع سابق ،ص37

[48] محرزي محمد عباس (2008) ،**اقتصاديات المالية العامة "النفقات العامة ،الإيرادات العامة ،الميزانية العامة للدولة** " ،ديوان

يستهدف الإنفاق العام في الدول التأثير في حجم الطلب والوصول به إلى مستوى التوازن، وهو التشغيل الكامل في الدول المتقدمة، فالتشغيل الكامل ليس الحالة العادية التي يعيشها اقتصاد الدول، بل على الدولة أن تتدخل من أجل الوصول إلى هذه الحالة، وقصور الطلب الخاص في هذا المجال يجب أن يعوضه الطلب العام. ولهذا وجدت السياسة المالية الوظيفية أو التعويضية دورها لإنجاز المطلوب في هذه الحالة يجب أن تتوسع الدولة في نفقاتها بصورة عامة ليزيد الطلب الفعلي الإجمالي. ويكون ذلك بالتأثير في كل من الاستهلاك والاستثمار ومن خلال ذلك تؤدي الزيادة في النفقات العامة إلى زيادة في الدخل القومي زيادة تتجه بالمجتمع نحو التشغيل الكامل، وإذا كان حجم الإنفاق العام ملائماً قد تصل إلى ذلك من خلال الأثر المضاعف والمعجل.

فالمضاعف هو المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل القومي التي تتولد من الزيادة في الإنفاق (الاستهلاكي ، الاستثماري) ومعادلته على الشكل التالي[49]:

$$م = \frac{1}{1 - MPC} = \frac{1}{MPS}$$

و أن : MPC يمثل الميل الحدي للاستهلاك، MPS : يمثل الميل الحدي للادخار

فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك 1 وذلك معناه أن كل زيادة في الدخل تنفق كلها في طلب الاستهلاك وقيمة المضاعف هنا تكون مقداراً لانهائياً أي أن زيادة الاستثمارات سيقابلها زيادة في الدخل القومي بمقدار لانهائي.

و عندما يكون المضاعف يساوي 1 أي أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي الصفر وهي حالة غير واقعية فلابد للافراد من الإنفاق على بعض السلع ولو بنسبة ضئيلة .

أما المعجل (المسارع) يبين أثر معدل التغير في الإنتاج القومي (أي في الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار) في تغير معدل الاستثمار في الدولة، ويتوقف الأثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال، أي العلاقة بين رأس المال والإنتاج. فالزيادة في الإنفاق العام تسمح بما تحدثه من زيادة في الإنتاج القومي، بإحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر من الزيادة فيها، والمعجل هو نسبة تغير الاستهلاك على تغير

. المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة ،الجزائر،ص84

[49] عامر وحيد (2010). **السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي (النظرية والتطبيق).** مرجع سبق ذكره ص:125

الاستثمار، و هو ما يعرف بالاستثمار المولّد أو الأثر المعجل أو المسارع. وذلك كما هو موضح بالمعادلة التالية [50]:

$$م' = \frac{\Delta C}{\Delta I}$$

و أن : ΔC يمثل التغير في الاستهلاك، ΔI : يمثل التغير في الاستثمار

مع ذلك يمكن القول إن الأثر الذي يحدثه كل من المضاعف والمعجل يبقى محدداً بعدد كبير من العوامل. لعل أهمها صعوبة قياس الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستهلاك وعدم استقرار هذين الميلين. وكذلك التهرب الذي يحصل من سلسلة دورات الدخل هذه بتخصيص أموال للاكتناز بدلاً من الادخار المنتج أو الاستهلاك. وكذلك وقف تلبية الإنتاج دوماً للزيادة في الاستهلاك.

2.2 – الإيرادات العامة مكوناتها وآلية زيادة تدفقها خلال الدورات الاقتصادية المختلفة

إن قيام الدولة بعملها الاقتصادي والاجتماعي، يتعين عليها تحديد مصادر إيراداتها ونفقاتها لتمكنها من تغطية نفقاتها العامة ، فتعتبر الإيرادات العامة الينابيع التي تنتقي منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها وتحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير مصادر التمويل من خلال توسيع تشكيلة الإيرادات التقليدية أو إيجاد مصادر جديدة ، وعلى هذا الاساس سارعت أغلبية دول العالم النامية إلى تنمية ايراداتها تعزيزا لقدرتها التمويلية .

2.2.1– مفهوم الإيرادات العامة

أدى تطور الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة إلى تطور حجم الإيرادات وتعدد أنواعها وأغراضها[51].

يمكن تعريف الإيرادات العامة على أنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي .

مع بداية العصور الحديثة زادت الدول فرض الضرائب التي غدت في ذلك الوقت مورداَ عادياَ ، بعد أن كانت مورداَ غير عادي قبل ذلك، إذ عدت في ذلك الوقت إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة والضرائب إيرادات عادية

[50] عامر وحيد (2010) . مرجع سبق ذكره ص:126

[51] عباس. محرزي (2008)، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص115

وإيراداتها من القروض ومن الإصدار النقدي إيرادات غير عادية [52]،وكان سبب التفريق هو الحفاظ على مبدأ توازن الموازنة للفكر المالي التقليدي[53].

2.2.2- معايير تقسيم الإيرادات

تعد الإيرادات العامة متعددة ومتنوعة وليست على درجة متساوية من الأهمية هذا التقسيم والتنوع يكون حسب عدة معايير من أهمها:

1- تقسيم الإيرادات حسب مصدرها: وتقسم الإيرادات العامة حسب مصدرها إلى :

أ- إيرادات أصلية: وهي ما تحصل عليه الدولة من دخل أملاكها.

ب – إيرادات مشتقة: وهي ما تحصل عليه الدولة عن طريق إقتطاع قسم من أموال الأفراد.

2- تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها: ويندرج ضمن معيار الدورية نوعان من الإيرادات هما:

أ- إيرادات عادية: وهي الإيرادات التي تتكرر دورياً في الموازنة العامة وتستخدم في تمويل النفقات العادية، ومثال ذلك الضرائب على الدخل والرسوم بأنواعها[54].

ب – إيرادات غير عادية: ما لا تحصل عليه الدولة بصفة منتظمة وتخصص عادة لتغطية النفقات غير العادية، ومثال ذلك القروض أو الإصدار النقدي الجديد[55].

3- تقسم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها: ويندرج ضمن هذا المعيار نوعان من الإيرادات هما:

أ- الإيرادات السيادية: وتشمل على كل ما تحصل عليه الدولة إستنادا إلى سيادتها وتشمل الضرائب والرسوم ،الغرامات المالية، التعويضات والقروض الإجبارية[56].

---

[52] دراز . حامد و أيوب .سميرة (2002) ، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية ،الاسكندرية ص211

[53] عطوي . فوزي (2002)،**المالية العامة ،منشورات الحلبي الحقوقية**، بيروت ،ص44

[54] فوزي . عبد المنعم (1991) ، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت ، ص84

[55] - عصفور محمد (2008)، **أصول الموازنة العامة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 399

[56] ناشد. سوزي، مرجع سابق، ص86-85

ب – الإيرادات الاقتصادية: وهي الإيرادات التي ينتفي فيها عنصر الإجبار وتشمل الإيرادات التي تجنيها الدولة من أملاكها ومشروعاتها الاقتصادية منها الأموال العقارية أو ما يعرف بالدومين العام والدومين الخاص الذي ينقسم إلى ثلاثة أنواع وهي الدومين العقاري، الدومين الصناعي والتجاري والدومين المالي[57].

2.2.3- الإيرادات السيادية

تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة حصولاً الزامياً من الأفراد بما تتمتع به من حق السيادة، وتشمل الضرائب والرسوم، ومقابل التحسين والغرامات المالية، والتعويضات والقرض الإجباري. وهنا سوف تقتصر دراستنا على الضرائب والرسوم.

2.2.3.1- الإيرادات من الضرائب

تمثل الضرائب أهم أنواع الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة وتلبية الحاجات العامة ، وتشرك الدولة الأفراد بالمساهمة في تحمل أعبائها العامة عن طريق فرض الضرائب عليهم وفقا لنظام فني معين يقوم على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم سلوك الدولة والتزام الأفراد بأداء الضريبة، وترجع أهمية الضرائب إلى الأثر الذي تتركه في تحقيق الأهداف الاقتصادية وذلك لأنها أكثر وسائل السياسة المالية التي يمكن أن تستخدمها الدولة للتأثير في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق اهدافها العامة .[58]

أ- ماهية الضريبة وخصائصها:

الضريبة عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلف وفقًا لقدراتهم، بطريقة نهائيّة و بلا مقابل و ذلك لتغطية الأعباء العامّة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة[59].

الضريبة هي فريضة مالية إلزامية تفرضها الدولة وفق قانون أو تشريع معين وتحصل من المكلفين دون

---

[57] العلي. عادل (2007)، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص82-81

[58] فرحات .فوزت (2001) ، **المالية العامة** ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ص 29

[59] . الحاج .طارق(2009) ، **المالية العامّة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ، ص 84-85

مقابل مباشر لتتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إليها[60].

بالتالي تتميز الضريبة بالخصائص التالية:

- الضريبة اقتطاع مالي : هي مبلغ من المال يؤديه الفرد للدول خلافا لما كان سائدا قديما و كانت الضريبة تفرض عينا كالتي فرضها الاتحاد السوفييتي سابقاَ في عام 1918 لمعالجة الأزمة الغذائية العمل بالسخرة والضريبة المعدنية التي فرضتها فرنسا في الحرب العالمية الثانية ، ولكن هذا الشكل العيني أصبح استثناءَ تفرضه الدولة عند رغبتها في تسهيل دفع بعض الضرائب على المكلف ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة جبايتها، أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من مال المكلف نظرًا لأن كل المعاملات أصبحت تقوم على استخدام النقود سواء في القطاعات العامة أو الخاصة ، ولأن النفقات العامة تتم في صورة نقدية فان الإيرادات بما في ذلك الضرائب لابد أن تحصل كذلك بالنقود.
- الضريبة تدفع بصفة نهائية: أي ما يدفع من ضريبة في حدود القانون لا يرد لمؤديها بأي حال من الأحوال ولا يدفع عنه أية فائدة، وهذا العنصر يميز الضريبة عن القرض الإجباري.
- الضريبة فريضة جبرية : إن الضريبة تفرض جبرا، أي أن المكلف ليس حرا في دفعها، فعنصر الإكراه والإلزام فيها قانوني وبذلك تتميز عن الرسوم والقروض ،و السلطات العامة هي التي تحدد مقدار الضريبة، وكيفيتها وموعد دفعها، ففرض الضريبة وجبايتها يعدان من أعمال السيادة التي تتمتع فيها الدولة ، لذلك فالضريبة تؤخذ بقرار من جانب واحد وهذا ما يميزها عن غبرها من الإيرادات المالية الأخرى.
- الضريبة فريضة بدون مقابل : من خصائص الضريبة أنها تدفع بدون مقابل أو أن دافعها لا يؤديها لغرض الحصول على فائدة خاصة له، وعليه يدفع الفرد الضريبة بوصفه عضوا في جماعة ويستفيد بهذه الصفة من حصيلة هذه الضريبة التي تستعملها الدولة في تأمين الحاجات العامة ليستفيد منها كل افراد الجماعة، إلا أن مقدار هذه الاستفادة لا تحدّد بمقدار ما يدفعه كل منهم من ضرائب فلا يوجد أي علاقة بين ما يدفعه المكلف من ضريبة وحجم الاستفادة من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة .

[60] نور.عبد الناصر وآخرون(2008)، الضرائب ومحاسبتها ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، ص 13

- الضريبة فريضة ذات أهداف : للضريبة غايات متعددة فهي ترمي إلى تحقيق غاية مالية تتمثل في تغطية النفقات العامة للدولة التي تحتاج إليها ، وتعد الغاية المالية من الغايات التقليدية للضرائب لكن مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت ظهور المالية العامة المتدخلة أصبحت الضريبة ليست فقط وسيلة لتحقيق غايات مالية وإنما لتحقيق غايات اقتصادية تتمثل في تحقيق الأهداف التالية :[61]

1- الأهداف المالية للضريبة : إن الهدف المالي يعتبر أهم أهدافها لذلك نشأت قاعدة وفرة حصيلة الضريبة وتؤدي لاشباع الحاجة المالية المتزايدة.

2- الأهداف الاجتماعية للضريبة :

تستطيع الدول من خلال الضرائب إعادة توزيع الدخل والثروة بهدف تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية،

3- الأهداف الاقتصادية :

لا تفرض الضريبة دون وجود منعكسات على مكونات الاقتصاد الكلي تشجيع بعض أشكال المشروعات أو محاربتها عن طريق التمييز في المعاملة الضريبية، تشجيع الادخار والتكوين الرأسمالي عن طريق تقرير بعض الإعفاءات تبعا لنوع السلعة، حماية الإنتاج الوطني ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق السياسة الضريبية ...الخ.

أما أغراض الضريبة في البلدان النامية فتتحدد تحديداً رئيسياً في تعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

4- الأهداف السياسية للضريبة:

تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف سياسية لحساب طبقة على حساب طبقة أخرى، أو لتسهيل التجارة مع بعض البلدان أو للحد منها بواسطة رفع أو خفض الضرائب الجمركية على المستوردات.

---

[61] كنعان علي (2014). **مبادئ المالية العامة** . مرجع سابق . ص:131

2.2.4- الآثار الاقتصادية للضرائب:

تؤدي الضريبة إلى آثار بعيدة المدى فهي تؤثر على كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع عن طريق تأثيرها على الأسعار ، إن كل ضريبة مهما كان نوعها لابد أن تنتج أثراً اقتصادياً سنعرضها في الفقرات التالية:

2.2.4.1- العلاقة بين الضرائب والناتج :

إن فرض ضريبة مباشرة أو غير مباشرة على قطاع انتاجي محدد سوف يؤثر على المنتج بالدرجة الأولى والمستهلك بالدرجة الثانية ، ومن خلال معدل الضريبة ودرجة مرونة العرض والطلب سوف يحاول المنتج التكيف مع هذه المعطيات إما أن يتخذ قراره بزيادة الإنتاج أو تخفيضه ، أي سوف يبحث في إجراء توازنات جديدة لأن الضريبة قد أخلت بالتوازن القائم ، ويلاحظ أن الإنتاج الوطني كله سوف يتأثر بهذه الضريبة وذلك للأسباب التالية[62]:

- سوف تخفض الضريبة الدخل الذي سيحصل عليه المنتج
- سوف تتأثر القطاعات الأخرى التي لم تفرض عليها الضريبة بزيادة الطلب على منتجاتها.
- سوف تؤدي الضريبة لإعادة توزيع الموارد الإنتاجية من جديد بين قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه.
- إذا فرضت الضريبة على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني فإن ذلك سيؤدي لتخفيض الإنتاج في جميع القطاعات.

ولذلك فإن هذه الاثار سوف تطال المنتجين ممن فرضت علهم الضريبة ولذلك سوف تظهر إعادة توازن جديدة .

أ- الضريبة والمنتج والدخل:

[62] العكام،محمد خير(2018).**المالية العامة1**. مرجع سابق. ص:237

تقتطع الضريبة جزءاً من دخل المنتج ومن ثم سوف تؤثر على عمله تأثيراً مباشراً، فإما أن تثبط عزيمته عن الإنتاج وهذا يؤدي إلى عرقلة التقدم الاقتصادي وتقليص حجم الناتج القومي، وإما أن تشحذ همته وتدفعه إلى بذل المزيد من الجهد لتعويض ما استقطعته الضريبة من دخله فتسهم بذلك في خدمة التقدم والنمو الاقتصادي.

فالعمل الاقتصادي لايُقدِم عليه صاحبه مادام لايعود عليه بالنفع، فالعامل أو المنتج يوازن مابين المنفعة التي تعود عليه بحصوله على وحدة واحدة من الدخل وبين مشقة الجهد الذي يبذله في سبيل ذلك .

ب- الضريبة ونفقة الإنتاج :

ت- تؤدي الضريبة في جميع الأحوال إلى ارتفاع الأسعار لذا يتعين علينا التمييز بين الأشكال المختلفة للسوق الرأسمالية:

عند سيادة النافسة الحرة: يتحدد السعر بفضل قوى السوق، (العرض والطلب ودرجة مرونة كل منهما)، فالمنتج لايستطيع التأثير على السعر في هذه الحالة، وكما لايستطيع تعويض مادفعه من ضريبة عن طريق زيادة ثمن البيع عن المستوى السائد في السوق، وفي هذه الحالة يقع أثر الضريبة على الربح من النواحي التالية:

1-في الحالة الاولى قد ينخفض الربح في حال كان المنتج يحقق ربحاً غير عادياً (نظراً لأن متوسط النفقة لديه أقل من المتوسط السائد في الصناعة)[63].

2-في الحالة الثانية قد تتركه الضريبة دون ربح أو خسارة، إذا كان المشروع لايحقق أرباحاً غير عادية وكانت أرباحه مساوية لمتوسط الربح (أو للربح العادي).

3-في الحالة الثالة قد تسبب خسارة المشروع في حال كان يحقق أرباحاً أقل من الأرباح العادية وكان مقدار الضريبة يزيد على مقدار الربح.

ويوضح الشكل التالي أثر الضريبة على الأسعار في ظل المنافسة الكاملة.

أما في حالة الاحتكار:

[63] الصباخي .حمدي(1982)، **دراسات في الاقتصاد العام، نظرية المالية العامة والسياسات المالية** . دار النشر المغربية .الدار البيضاء : المغرب. ص:132-134

يسعى كل منتج احتكاري بكل إمكانياته للوصول إلى أقصى درجات الربح، وحدد نقاط توازنه مابين النفقة الحدية والنفقه المتوسطة ولايترك أي مجال لأي تدنٍ في الأرباح أي يعمل بكامل طاقته وإمكانياته.

وفي حال فرضت الدولة ضرائب جديدة فهنالك حالتان :

1- إذا كان الطلب مرناً على المنتجات التي فرضت عليها الضريبة، فإن المستهلكين سوف يتحولون لاستهلاك سلع أخرى، أو قد ينقص المستهلك من تناول هذه السلعة لذلك يقبل المنتج في هذه الحالة استمرار الأسعار على ماكانت عليه قبل فرض الضريبة ويتحمل كامل الضريبة وتنخفض أرباحه بمقدار الضريبة.

2- أما إذا كان الطلب غير مرن على المنتجات التي فرضت عليها الضريبة حينها سيقوم المنتج برفع السعر بمقدار الضريبة وتبقى كمية الإنتاج على حالها ويبقى التوازن قائماً على ماهو عليه قبل فرض هذه الضريبة.

أما في حالة منافسة القلة (الاحتكار الصرف) فإن المنتج لايرفع السعر بمقدار الضريبة بل يجد فرض الضريبة فرصة مناسبة لرفع أرباحه، فمثلاً إذا فرضت الدولة ضريبة بمقدار 75 ليرة على كل سلعة في ظل المنافسة الاحتكارية منافسة القلة فإن المنتج سوف يرفع السعر بمقدار 80 ليرة أو 85 ليرة.

وتحصل هذه الحالة في الدول النامية فمثلاً عند رفع الدولة أسعار المحروقات أو عند فرض الضرائب، فإن المنتجين لايتمتعون باحتكار القلة او الاحتكار الصرف لكنهم يردون بنفس الطريقة فيرفعون اسعار السلع بأكثر من الضريبة بعدة مرات.

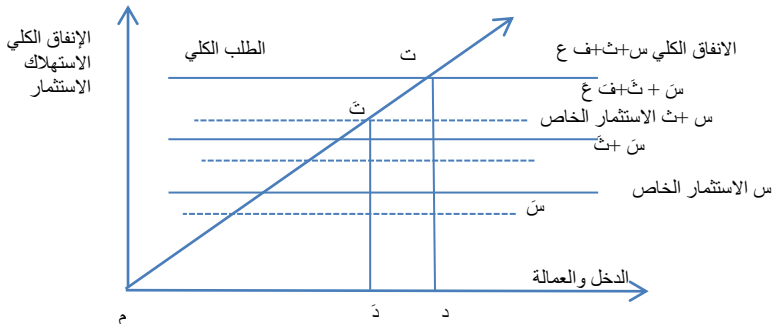
2.2.4.2- العلاقة بين الضرائب والاستهلاك الكلي ومستوى الدخل والعمالة :

يتحدد مستوى العمالة والدخل القومي وفق تحليل(كينز) بمستوى الإنفاق الكلي(الطلب الفعال) الذي يتكون من الإنفاق الخاص على الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام على الاستهلاك والاستثمار.

فإذا فرضت ضريبة ،او رفع سعر ضريبة قائمة (على الدخل مثلاً)، فإن زيادة الاستقطاع الضريبي تؤدي إلى نقص الدخل المتاح للإنفاق لدى الأفراد ويؤدي إلى نقص الإنفاق على الاستهلاك. وعلى فرض أن الإنفاق الخاص على الاستثمار، والإنفاق العام يبقيان على حالهما دون تغيير فإن نقص الإنفاق الخاص على الاستهلاك

يؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة والدخل القومي إلا في الحالة التي توجد فيها فجوة تضخمية قبل فرض الضريبة فيؤدي نقص الإنفاق الخاص على الاستهلاك إلى سد هذه الفجوة وإزالة الارتفاع التضخمي في الأسعار وذلك كما هو وراد في الشكل(13-1) التالي:

الشكل(13-1) العلاقة بين الضرائب والاستهلاك الكلي ومستوى الدخل



الشكل مأخوذ من المرجع (**الاقتصاد المالي**)، مصدر سبق ذكره،ص:116

يتحدد في الشكل السابق مستوى الناتج المحلي الصافي ومستوى العمالة عند نقطة تلاقي المنحني الممثل للانفاق الكلي (الإنفاق الخاص + الاستثمار الخاص +الإنفاق العام) (س +ث+ف ع)مع خط الزاوية 45 وهو الممثل للعرض الكلي في النقطة ت والذي يساوي م د.

أما بعد فرض الضريبة فيلاحظ انخفاض حجم الاستهلاك الخاص بمقدار الضريبة أي ينخفض حجم الاستهلاك من المنحنى س إلى المنحنى سَ وعلى فرض بقاء الاستثمار الخاص على حاله وكذلك الإنفاق العام فإن انخفاض حجم الإنفاق العام من (س +ث+ف ع) إلى (س +ث+ف عَ) أي أن منحنى الإنفاق الكلي الجديد سوف يتقاطع مع خط الزاوية 4 (العرض الكلي في نقطة جديدة هي حيث تشير هذه النقطة لانخفاض حجم الدخل وحجم العمالة من (م د) إلى (م دَ) أي إن الزيادة في حجم الضرائب سوف تؤثر على الاستهلاك كمتغير اقتصادي ويتأثر به :

- الدخل القومي الصافي الذي هو نتاج المنشآت والأفراد في الاقتصاد
- العمالة فيؤدي انخفاض الاستهلاك لانخفاض الطلب ومن ثم ينخفض العرض وتزداد البطالة.
- انخفاض حجم العرض الكلي من النقطة ت إلى النقطة تَ تشير إلى انخفاض عدد العمال.

2.2.4.3-العلاقة بين الضرائب والادخار والاستثمار:

يتكون الادخار الكلي من الادخار الخاص والادخار العام واستناداً لذلك فالادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي يزيد عن حاجات الاستهلاك للفرد فيوجهه إما للاستثمار في المصارف أو الأسواق المالية أو يوجه مباشرة إلى الاستثمار لدى الشركات وأصحاب المصانع وذلك حسب معادلة الدخل:

$$Y = C + S$$

لأن النظرية افترضت تساوي الادخار مع الاستثمار بالتالي فإن المعادلة تصبح :

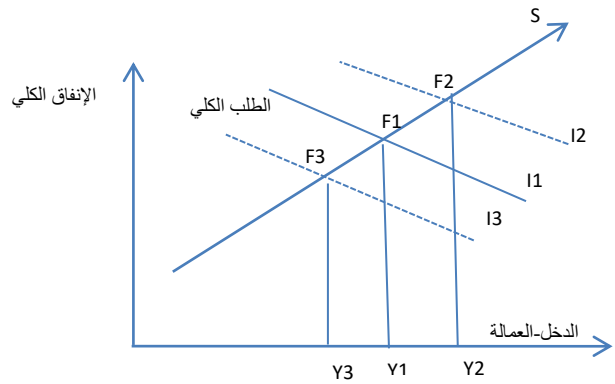
$$Y = C + I$$

وفي الاقتصاد الحكومي والمفتوح تصبح المعادلة :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

إن فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القائمة على الدخول أو على السلع سوف يؤدي بالمواطن لاعادة حساباته الاقتصادية، ومهما حصل من خيارات فإن الادخار هو أول ضحية لأن المستهلك لايستطيع أن يضحي بالاستهلاك، وفي حال نقص المدخرات الوطنية سوف يتراجع الاستثمار . وذلك كما هو وراد في الشكل(14-1) التالي:

الشكل(14-1) العلاقة بين الضرائب والادخار والاستثمار والعمالة



الشكل من إعداد الباحث بناء على المعادلة السابقة

يلاحظ من الشكل السابق ما يلي:

-إن حالة التوازن العام التي يعمل الاقتصاد فيها عند نقطة F1 نقطة تقاطع منحنى الاستثمار مع منحى الادخار S والتي توضح بأن مستوى الدخل هو Y1.

– في حالة تخفيض الضرائب فإن الادخار سوف يزداد بالتالي سيزداد معه الاستثمار ليصبح منحنى الاستثمار الجديد I2 ويتقاطع مع منحنى الادخار في النقطة F2 التي تشير إلى زيادة واضحة في الدخل من Y1 إلى Y2.

– في حال زيادة الضرائب سوف ينخفض الادخار وينخفض معه الاستثمار أي سوف تصبح نقطة التوازن الجديدة F3 التي ينتقل فيها المنحنى من I2 إلى I3 والتي تشير لانخفاض واضح في الدخل من Y2 إلى Y3 و هو أثر سلبي للضرائب على الاستثمار .

و معالجة تلك المسأله يجب أن يكون ضمن الحدود الاقتصادية ، أي تزيد الضرائب عن الحدود القربيبة من أثر الادخار ن أي لاتأكل الضريبة كل الإدخار ، لكن جزءاً منه لكي يبقى يغذي الاستثمار ، أي تزيد الحكومة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في حدود بين 1–5% فقط لكي تحافظ على الحالة التوازنية، أما إذا زادت الضرائب بين 10% و 15% فإنها تخل بالتوازن القائم وتظهر الآثار السلبية التالية:

1– انخفاض حجم المدخرات المعدة للاستثمار التي يعتمد عليها المستثمرون عند إقدامهم على الاستثمار أو التوسع.

2– انخفاض حجم الاستثمار والإنتاج وزيادة عدد العاطلين عن العمل.

3– اتجاه الاقتصاد نحو الركود وهذا ما لاترغبه الحكومات في أكثر الدول.

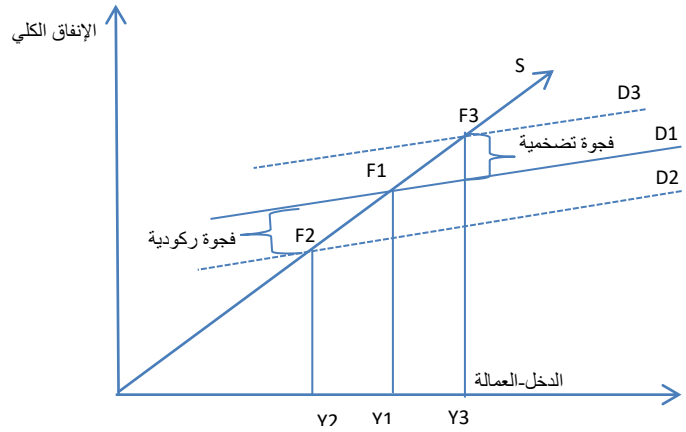
2.2.4.4– العلاقة بين الضرائب والتضخم:

يعني التضخم زيادة في الطلب الكلي التي لايقابلها في العرض الكلي الأمر الذي يؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار.إن هذا المفهوم يوضح بأن التضخم هو زيادة في الطلب تنجم في الغالب من زيادة حجم الإنفاق الحكومي أو زيادة في حجم القروض المصرفية انخفاض سعر الفائدة أو تحرير مدخرات الأفراد أو الحكومات ن فالزيادة في الطلب يجب أن تشجع المنتجين على زيادة الإنتاج، لكن الاقتصاد يكون قد وصل لمرحلة التشغيل الكامل، أو إن عوامل الإنتاج غير قابلة للزيادة ، فيؤدي ذلك لارتفاع الأسعار.

كيف تستطيع الدولة تخفيض التضخم ؟على الدولة أن تستخدم السياستين المالية في زيادة الضرائب، والنقدية في زيادة سعر الفائدة لتخفيض حجم القروض وتخفيض عرض النقد.

إن زيادة الضرائب في هذه الحالة تعد سياسة مالية ناجحة وذلك كما هو موضح في الشكل(15-1) التالي:

الشكل(15-1) العلاقة بين الضرائب والتضخم



الشكل مأخوذ من المرجع **(الاقتصاد المالي)**، مصدر سبق ذكره،ص:125

نلاحظ من الشكل السابق مايلي:

- إن حالة التوازن هي عند نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي مع محنى العرض الكلي في النقطة F1 والتي تحدد حجم الدخل عند Y1.
- إن زيادة الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق العام أو حجم القروض أدت لانتقال المحنى من D1 إلى D3 ليتقاطع المنحنى S في النقطة F3 التي توضح زيادة الدخل من Y1 إلى Y3 وتظهر كما هو واضح الفجوة التضخمية كون العرض لم يستطع مقابلة الزيادة في الطلب.
- إن زيادة الضرائب على الدخول أو على الاستهلاك سوف تمتص الزيادة في الطلب الكلي ويعود تدريجياً إلى D1 إلى نقطة التوازن الأولية ويتراجع الدخل من Y3 إلى Y1 وبذلك تتراجع الأسعار تدريجياً ويعالج التضخم
- إن فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم هي أسرع من السياسة المالية .

2.3- قواعد الإنفاق العام وآلية تطبيقها

تضع قواعد الإنفاق العام حداً للإنفاق الكلي أو الجاري في القيمة المطلقة أو معدلات النمو او كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، مع مدة زمنية تتراوح غالبا بين (3-5) سنوات[64].

فالإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يوجه إلى السوق أي يتحول إلى طلب، ومن ثم يشكل الطلب الحكومي جزءاً مهما من الطلب الكلي يتجاوز 25% في أكثر الدول ، فكلما ازداد الإنفاق الحكومي يؤثر ذلك إيجاباً وعبر المضاعف قد يزداد الدخل والإنتاج بعدة مرات من زيادة النفقات العامة.

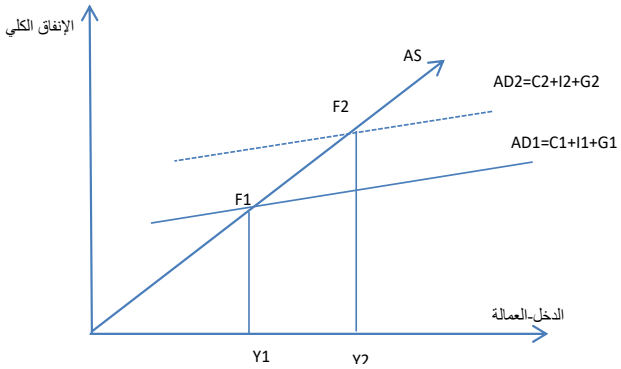
فعلى سبيل المثال بلغ حجم الناتج المحلي لإحدى الدول العربية 60 مليار وحدة نقدية وبلغ حجم الطلب الكلي 50 مليار وحدة نقدية وحجم الادخار 9 مليار وحدة نقدية وبلغ حجم الإنفاق العام 10 مليار وحدة نقدية ، وحجم المضاعف 6 مرات وبلغ حجم الزيادة في الإنفاق العام 600 مليون وحدة نقدية ولحساب أثر الاتفاق العام على الناتج نجد مايلي:

- نسبة الإنفاق العام إلى الناتج $\frac{10}{60}$= 16.67%
- نسبة الإنفاق العام إلى الطلب الكلي $\frac{10}{50}$= 20%
- أثر المضاعف 600*6=3.6 مليار وحدة نقدية

أي أن زيادة الإنفاق العام بمقدار 600 مليون وحدة نقدية ستؤدي لزيادة لزيادة الناتج بمقدار 3.6 مليار وحدة نقدية وذلك كما هو موضح في الشكل(16-1) التالي:

[64] العاني ،عماد علي (2018) ، **السياسات المالية والتدخل الحكومي** ، ط1 ، مكتب العراق للطباعة والنشر ، بغداد . ص 11

الشكل(16-1) العلاقة بين زيادة الانفاق العام وزيادة الناتج



الشكل من إعداد الباحث بناء على المعادلة السابقة

يلاحظ من الشكل السابق مايلي:

- إن نقطة تقاطع منحنى C1+I1+G1 مع خط العرض As تحدد نقطة التوازن في الاقتصاد و يتوازن العرض مع الطلب عند مستوى الدخل Y1 .
- إن زيادة الإنفاق الحكومي أدت لانتقال المنحنى C1+I1+G1 وأصبحت نقطة التوازن F2 عوضاً عن F1 وازداد الدخل من Y1 إلى Y2.
- وكما في المثال السابق فزيادة الإنفاق العام بمقدار 600 مليون وحدة نقدية أدت لزيادة النتج بمقدار 3.6 مليار وحدة نقدية أي ازداد الناتج بنسبة 7.2 %.

بالنتيجة يؤثر الإنفاق العام تأثيراً مباشراً ويؤدي لزيادة الناتج ، وتكون الزيادة مقترنة بنسبة المضاعف الذي يحدد كمية الزيادة في الإنتاج وحالة العرض والطلب، فكلما كانت مرونة العرض كبيرة كلما أدى ذلك لزيادة الآثار الإيجابية للإنفاق العام.

2.4- قواعد عجز الموازنة والمستويات المسموح بها للديون وآلية استدامة الدين العام

تقوم الدول عادة بتمويل نفقاتها من خلال ما تجنيه من إيرادات ولكن يحصل تباين بين نمو النفقات العامة ونمو الإيرادات العامة أي بمعنى آخر نقص الإيرادات العامة في مواجهة النفقات العامة يحدث العجز المالي.

أما في حال كان العكس وارتفعت إيرادات الدولة وتجاوز نموها نمو النفقات العامة يحصل ما يسمى بالوفر أوالفائض .

ونطرح هنا التساؤل التالي : كيف يمكن للدولة أن تمول هذا العجز المالي ؟ هل تموله عبر الاقتراض من الجمهور من خلال طرح سندات الخزينة أم من خلال الإصدار النقدي أم من خلال الاقتراض الخارجي؟

تختلف الدول في أساليب تمويل العجز وفق السياسة المالية في البلد التي ترسم معالم سياسة العجز

فمثلا الدول المتقدمة تستخدم الاقتراض من السوق النقدي عبر إصدار سندات الدين العام والتي تطرح في الأسواق المالية للتداول وتتحمل الدولة نفقات تسويقها والفوائد المترتبة عليه[65].

وبالتالي لايوجد هناك وصفة جاهزة لتمويل العجز المالي ولكن سنتناول بعض القواعد التي تسهم في الحفاظ على التوازن الاقتصادي وضبط نسبة العجز إلى إجمالي الناتج المحلي .

2.4.1 - قاعدة توازن الموازنة :

وهي قاعدة تستخدم للحد من عجز الموازنة وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام ، وضع الاتحاد الاوروبي من خلال معاهدة "ماستريخت" على سبيل المثال الحد الأقصى لعجز الموازنة المتمثل بنسبة 3% من الناتج المحلي بالنسبة لعجز الموازنة الأقصى لدول الاتحاد الاوروبي ، ويمثل الهدف الأساس في تنظيم عجز الموازنة العامة ضمان تحقيق الاستدامة المالية[66] .

2.4.2- قاعدة الدين العام:

تهدف قاعدة الدين العام لتحديد الحد الأعلى الذي يمكن أن يتحمله المجتمع دون حدوث آثار اقتصادية ، إذ يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ينبغي أن لا يتجاوز 60% ، لكن

---

[65] كنعان علي (2009). **الاقتصاد المالي** . مرجع سابق .ص: 319

[66] الحاروني، محمد السيد علي (2011) ، **الدين العام واختبار الاستقرار المالي في مصر** ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد التاسع عشر ، العدد الاول ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ص 11.

هذه النسبة لا يمكن عدها مثالية في تحديد نسبة الدين العام، إذ إن هذه النسبة تختلف من بلد لآخر تبعاً لاختلاف عديد من العوامل مثل:

- مستوى التقييم والتطور الاقتصادي
- حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي
- حجم السيولة في الاقتصاد الوطني
- حجم العجز السنوي في الموازنة
- مستوى عرض النقد في الاقتصاد الوطني

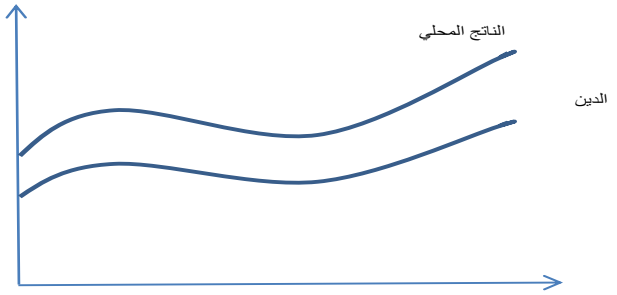
2.4.3 آلية استدامة الدين العام :

أصبح اللجوء إلى الاقتراض أمراً واقعياً في غالبية الدول التي تعاني من عجز في التمويل. وانتقل الحديث عن اللجوء إلى الدين ومقدار الدين إلى التعمق في طرق إدارة هذا الدين وضبط مستوياته ضمن حدود قابلة للاستدامة. وحتى يتحقق ذلك لا بد أن تشترك جميع مؤسسات الدولة في تحديد النسب المقبولة للدين، وذلك من أجل الاستفادة من إيجابيات الدين في تلبية الاحتياجات التمويلية وتحقيق التنمية الاقتصادية دون الوصول إلى المستويات غير القابلة للاستدامة.وكما حدث في الكثير من الدول منها اليونان التي عانت من أزمة الديون السيادية حتى بات اقتصادها معرضاً للانهيار [67].

وكان قد أكد صندوق النقد الدولي أن سلامة الدين العام واستدامته تتحقق عندما يستطيع المقترض الاستمرار في خدمة ديونه دون الحاجة إلى إجراء تغييرات كبيرة في العلاقة بين النفقات والإيرادات في المستقبل فيرتبط مفهوم استدامة الدين العام بمقدرة الدولة على الوفاء بخدمة ديونها المستحقة دون التعرض لحالات العجز عن السداد والوصول إلى خطر الإفلاس. فإن أغلب الدراسات استندت إلى أن استدامة الدولة المالية هو بقاء نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة، على أن تكون الموارد الحكومية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية دون الحاجة إلى إعادة جدولة الديون أو الاقتراض مرة أخرى لسداد الديون. كما هو موضح في الشكل (17-1) التالي:

[67] حبش، محمد (2011)، **الأزمة اليونانية إلى أين**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 19(3)

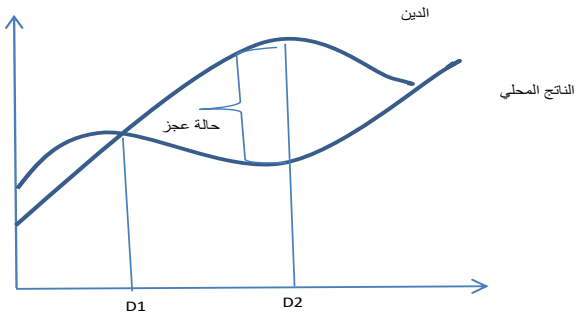
الشكل(17-1) العلاقة بين استدامة خدمة الدين و الناتج المحلي



الشكل من إعداد الباحث

بينما في حال زادت خدمة الدين عن الناتج المحلي فيصبح هناك عجز كما هو موضح بالشكل(18-1) أدناه:

الشكل(18-1) العلاقة بين زيادة خدمة الدين و الناتج المحلي



الشكل من إعداد الباحث

نلاحظ من الشكل السابق مايلي:

- عندما كانت الديون مقبولة كانت الدولة قادرة على تغطية الدين واستمرت حتى وصلت للنقطة D1 و تقاطع منحنى الدين مع منحنى الناتج المحلي وعندها تجاوزت الديون حجم الناتج المحلي.

- إن زيادة خدمة الدين العام عن حجم الناتج المحلي يؤدي لحالة عجز كما هو الحال في الشكل السابق و انتقل منحنى من D1 إلى D2 مشكلا حالة عجز وفي هذه الحالة ينهار الاقتصاد لأن أقساط الدين أو خدمة الدين العام تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على السداد.

3-المبحث الثالث: المحفزات المالية وأثرها في تنشيط النمو الاقتصادي

يهدف التحفيز إلى تشجيع النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة النقدية أو المالية لتعويض خسائر الطلب الكلي في مراحل الركود أو الانكماش الاقتصادي .وغالبًا ما تستخدم أدوات هذه السياسات الاقتصادية لتنفيذ الحوافز الاقتصادية بما في ذلك خفض أسعار الفائدة، وزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب عبر سياسات الحوافز لها تكاليف وفوائد متفاوتة للناتج المحلي وتنعكس بالتالي على النمو الاقتصادي بالبلد.

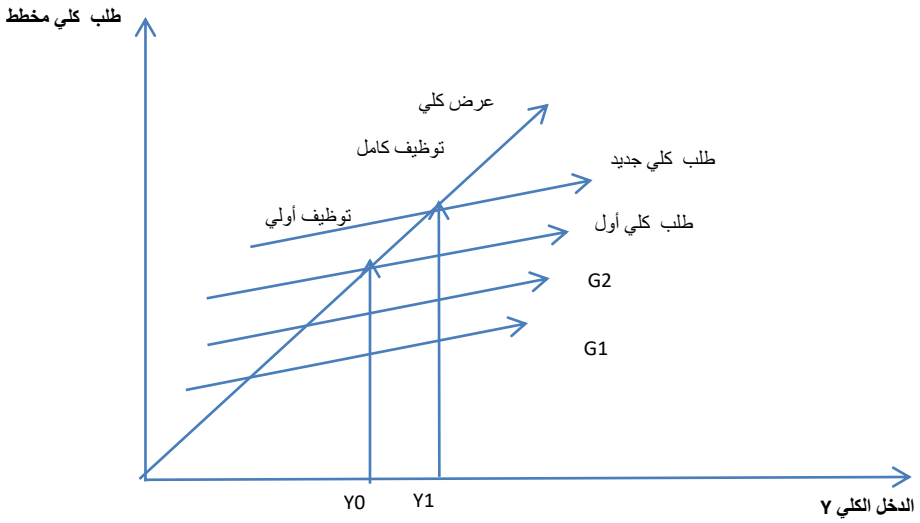
3.1 العلاقة بين الضرائب والناتج :

تؤثر الضريبة على الإنتاج عن طريق تأثيرها على الأسعار ومن ثم يعيد المجتمع أو المنتجون دراسة كل عنصر من عناصر الإنتاج فيخفضون من العناصر التي ارتفعت تكاليفها نتيجة فرض الضريبة ويزيدون من العناصر التي لم ترتفع تكلفتها، ما يؤدي لإعادة توزيع الموارد الإنتاجية بين قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعها وذلك بهدف زيادة الارباح.

إن تخفيض الضرائب يسهم في زيادة الإنفاق الاستهلاكي بمايساوي التغير في الدخل الممكن التصرف به في الميل الحدي للاستهلاك(MPC) ممايؤدي في النهاية زيادة الطلب الكلي وذلك كما هو موضح في الشكل(19-1)[68] أدناه:

[68] عامر .وحيد(2010).**السياسات المالية والنقدية والاستقرار الاقتصادي(النظرية والتطبيق).**الدار الجامعية . الاسكندرية:القاهرة ص:259

الشكل(19-1) العلاقة بين الضرائب والناتج



الشكل مأخوذ من المرجع (**السياسات المالية والنقدية والاستقرار الاقتصادي(النظرية والتطبيق)** ، مصدر سبق ذكره،ص:259

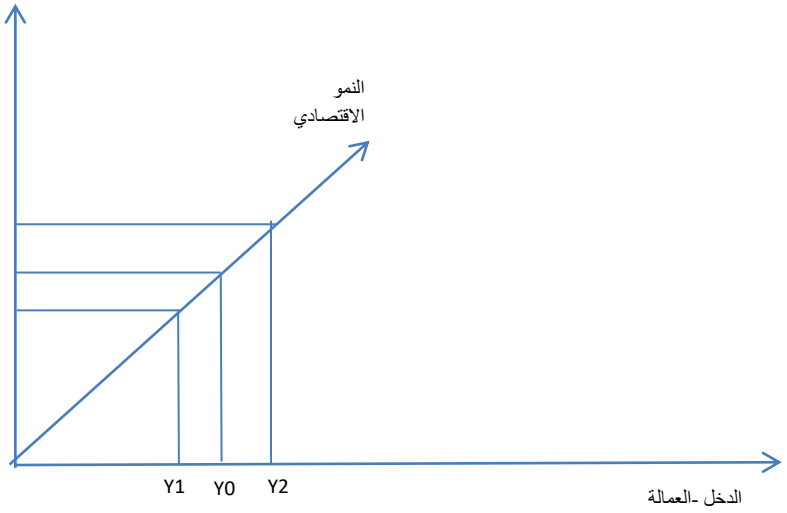
نلاحظ من الشكل السابق أنه عند انخفاض الضريبة بمقدار 50 مليون وحدة نقدية يؤدي ذلك لرفع دالة الاستهلاك (والطلب الكلي) بمقدار 40 مليون وحدة نقدية بفرض أن الميل الحدي للاستهلاك(MPC) =80% بالتالي(50*80%=40) وتؤدي هذه الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي إلى زيادة الأفراد من شراء السلع والخدمات وبالتالي زيادة دخول المنتجين. ويؤدي ماسبق إلى زيادة الدخل بفعل المضاعف (MC=$\frac{MPC}{1-MPC} = \frac{0.8}{0.2}$) إلى 200 مليون وحدة نقدية . بالتالي نستنتج إلى أن تخفيض الضريبة يسهم في زيادة الطلب الكلي وباتالي زيادة الإنتاج .

3.2- العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي

تؤثر الضريبة على معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الدخول وإعادة توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك فإما أن يخفض الادخار، ولايستطع تمويل الاستثمار أو عن طريق تخفيض الاستهلاك فينخفض معه الطلب الكلي في الاقتصاد[69]. وذلك كما هو موضح في الشكل(20-1) التالي:

[69] عامر .وحيد(2010).**السياسات المالية والنقدية والاستقرار الاقتصادي(النظرية والتطبيق).** مرجع سبق ذكره 260

الشكل(20-1) العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي



الشكل من إعداد الباحث

نلاحظ من الشكل السابق مايلي:

- ازدياد الدخل بعد تخفيض الضريبة من Y0 إلى Y2 وارتفاع معدل النمو الاقتصادي.
- انخفاض الدخل بعد زيادة الضريبية من Y0 إلى Y1 وترافق مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

ونخلص إلى أن زيادة الضريبة تسهم في انخفاض معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح فيسهم تخفيض معدلات الضريبة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

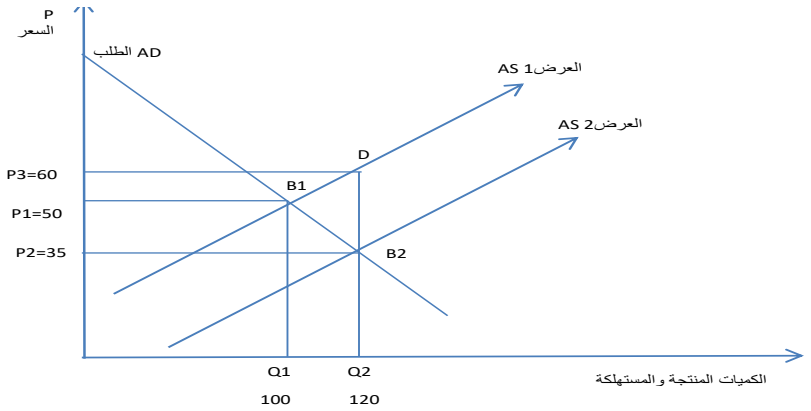
3.3- العلاقة بين الإنفاق العام والناتج

يتألف الإنفاق الكلي في المجتمع من مجموع ماينفقه الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة على السلع والخدمات الاستهلاكية، والسلع الاستثمارية، ويتضمن أيضاً الإنفاق العام الجاري (الاستهلاكي) والاستثماري.

ويشكل الإنفاق العام جزءاً مهماً من الإنفاق الكلي ، ولكي تؤثر الدولة في حجم الإنفاق الكلي تسعى لزيادة إنفاقها فتؤثر تأثيراً مباشراً على الإنتاج عبر تحفيز الطلب بالتالي لايتوقف المنتجون عن الإنتاج نتيجة انخفاض الطلب. ولإيضاح هذا الأثر نفترض أن احدى السلع الاساسية تباع في سوق منافسة حرة ، تنتج في ظروف تزايد التكاليف وفي سعي الحكومة لتشجيع الإنتاج من هذا المنتج قررت تقديم إعانة نقدية في شكل مبلغ ثابت لكل وحدة منتجة، وبافتراض أن مرونة العرض أكبر من مرونة الطلب سنقوم بضوء ذلك بتحديد أثر الإعانة على

حجم الإنتاج والاستهلاك ومقدار استفادة كل من المنتجين والمستهلكين وذلك كماهو موضح في الشكل(21-1) التالي:

الشكل(21-1) العلاقة بين الانفاق العام والناتج



الشكل مأخوذ من المرجع (**الاقتصاد المالي**)، مصدر سبق ذكره،ص:267

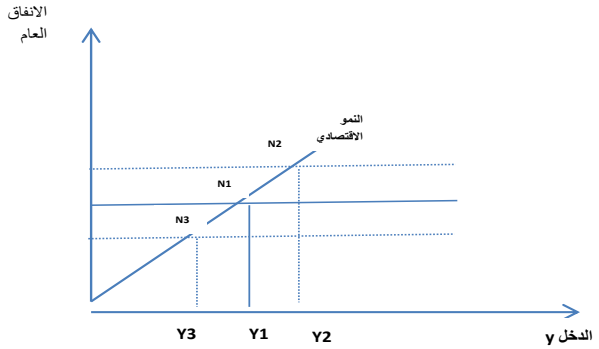
ومن خلال الرسم البياني السابق يتبين لنا مايلي:

- يتحدد الوضع التوازني قبل الإعانة (B1) عندحجم الإنتاج Q1 و يتقاطع مع منحنى الطلب على السلعة المنتجة مع منحنى العرض منها AD1 بالتالي يتحدد السعر التوازني في السوق هو P1 =50 وهو نفس السعر الذي يحصل عليه منتج السلعة .
- وبفرض تقديم الحكومة الإعانة للمنتج في شكل مبلغ ثابت فنلاحظ انخفاض التكلفة الحدية للوحدة الواحدة المنتجة وينتقل منحنى العرض إلى الجهة اليمين موازياً AD1 ليكون AD2، ومن ثم يتغير الوضع التوازني إلى النقطة B2 وتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب وتزيد الكمية التوازنة الجديدة Q2 وتساوي 120 بعد أن كانت 100 قبل منح الإعانة وينخفض السعر من 50 إلى 35 . وهذا يعني أن المستهلكين سيقومون باستهلاك كمية أكبر بالتالي كلما كانت مرونة العرض أكبر من مرونة الاستهلاك فإن استفادة المنتج ستكون أقل من استفادة المستهلك. ويمكن تصل استفادة المستهلك لأقصى حالة عنددما يكون منحنى العرض لانهائي المرونة .ونستنتج ما سبق أن دعم المنتج عبر تقديم الإعانة سوف تشجع المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة حجم الاستهلاك .

3.4- العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

يمكن أن تؤثر زيادة الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي ففي حالة زيادة الإنفاق الاستثماري سيؤدي ذلك إلى التراكم الرأسمالي وهو مايؤدي لزيادة النمو الاقتصادي ، فالزيادة في رأس المال المرغوب إنما يكون بسبب زيادة في مقدار خدمات السلع الرأسمالية . فإذا كانت طاقة السلع من الخدمات الحالية قد استغلت بالكامل ، فإن زيادة عرض خدمات السلع الرأسمالية يتحقق عن طريق توسيع رصيد رأس المال[70] بالتالي فالتغير في الإنتاج مرتبط بمعدل الإنفاق الاستثماري. ونوضح في الشكل (22-1) التغير التقديري للدخل بتغير الإنفاق العام كما يلي:

الشكل(22-1) العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي



الشكل مأخوذ من المرجع (**نظرية الاقتصاد الكلي**)، مصدر سبق ذكره

ومن خلال الرسم البياني السابق يتبين لنا مايلي:

- يتبين لنا من الرسم السابق أن زيادة حجم الإنفاق العام أدت لانتقال منحني الإنفاق العام لليسار بالتالي انتقال نقطة التوازن من N1 إلى مستوى توازني جديد N2 و يتقاطع منحنى النمو الاقتصادي مع منحنى الإنفاق العام .
- وبافتراض انخفاض حجم الإنفاق العام سينتقل منحني الإنفاق العام لليمين بالتالي انتقال نقطة التوازن من N1 إلى مستوى توازني جديد N3 و يتقاطع منحنى النمو الاقتصادي مع منحنى الإنفاق العام .

ونخلص مماسبق أنه كلما زاد حجم الإنفاق العام ادى لزيادة النمو الاقتصادي والعكس صحيح فكلما انخفض حجم الإنفاق العام أدى لانخفاض النمو الاقتصادي.

[70] خليل سامي (1994). **نظرية الاقتصاد الكلي** . مرجع سبق ذكره . ص:1193

3.5 – الحوافز الضريبية حول العالم

تحظى الحوافز الضريبية بجاذبية سياسية خاصة لأن تكاليفها عادة ما تكون غير معروفة[71] ، ويحاول السياسيون الاستفادة من الدعاية عبر الترويج لتخفيض الضرائب وزيادة الاعانات الاجتماعية لكسب المزيد من أصوات الناخبين على المدى القصير .

يمكن أن تنجح الحوافز الضريبية إذا كانت الحوكمة جيدة فقدمت حكومات شرق آسيا الحوافز الضريبية في سياق الحوكمة الفعالة وكانت قادرة على تقديم حوافز ناجحة جذبت مستثمري القطاع الخاص وعززت الصادرات والابتكار التكنولوجي [72].

قد يكون من الصعب على صانعي السياسية اختيار المشاريع المستحقة الدعم في الوقت نفسه ، قد تحول الحوافز الضريبية الاستثمار إلى صناعات معينة أو إلى قطاعات ذات أولوية وفق التوجهات السياسية في البلد .

وعلى سبيل المثال في عام 2001 قامت شركة راماتكس ، ومقرها ماليزيا وهي شركة تملك مصانع منسوجات ، تفاوضت مع حكومات عدة دول منها بوتسوانا ومدغشقر وجنوب إفريقيا ثم قررت الاستثمار في ناميبيا، التي عرضت إعفاء ضريبيًا لمدة 20 عامًا ، مدعومة بخدمات المياه والكهرباء ، إضافة إلى إعفاء ضريبي لمدة 99 عامًا على استخدام الأراضي ، و تجهيز الموقع (بما في ذلك إنشاء البنية التحتية للكهرباء والمياه والصرف الصحي). تنافست ناميبيا بقوة ضد جنوب إفريقيا ، التي عرضت إعفاء ضريبي لمدة ست سنوات و أرض مدعومة. ولكن بعد عام من بدء الإنتاج ، كانت الحكومة الناميبية تعيش شكوكاً جدية حول ما إذا كانت راماتكس ستفي بوعدها بخلق الوظائف. وبالنهاية أغلق المصنع في عام 2008 وسط شكاوى من سوء معاملة العمال وتلوث المياه الجوفية ،إلى جانب الادعاءات بأن الشركة لم تستخدم ناميبيا إلا نقطة إعادة شحن.

[71] North, Douglass C., John Joseph Wallis, Steven B. Webb, and Barry R. Weingast, (2007), "**Limited Access Orders in the Developing World: A New Approach to the Problems of Development,"** Policy Research Working Paper 4359, World Bank.

[72] Choi, M. (1990). **A Study on the Taxation of Intergenerational Wealth Transfers in Korea** Ph.D. thesis, Kyung-Hee University, Seoul

تخلق المنافسة الضريبية عادة سباقًا نحو القاع وهي مشكلة بين الدول استخدام سلعة عامة دولية ، يرى الباحث أنه يجب إدارة المنافسة الضريبية من خلال الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية حتى لا تنتهي الحكومات بالخسارة. و يقدم الاتحاد الأوروبي نموذجًا جيدًا يحتذى به في هذا الصدد.

3.6- الحوافز التمويلية

ويقصد بالحوافز التمويلية قيام الجهات الحكومية بتقديم الاموال إما عن طريق القروض أو الاعانات ، وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تمويلية وفق ما يلي:

1- الإعانات الحكومية :

مجموعة من الإجراءات (تعرف كذلك بالدعم أو المنح المباشرة)لتغطية جزء من تكاليف رأس المال أو الإنتاج أو التسويق بالنسبة لمشروع استثماري ما.

2- قروض ذات فائدة منخفضة :

تقدم الحكومات قروضاً مدعومة ذات فائدة منخفضة للمشاريع الانمائية عادة مثل الاتجاه نحو الري بالتنقيط تقدم الدول قروضاً بفوائد منخفضة أو الاتجاه نحو الطاقة البديلة عبر تمويل المشاريع وفق اعتماد حكومي بأسعار فائدة مدعومة.

3- مشاركة حكومية في رأس المال :

تقوم بعض الحكومات في المشاريع المهمة ذات المخاطر التجارية العالية ولكنها تحقق الأهداف الاقتصادية العامة بالمشاركة في رأسمالها كنوع من تقديم الدعم المادي والتسهيلات الأخرى لإنجازها .

4- تأمين حكومي :

تقدم الحكومات في حالات خلل الاستقرار على التأمين بمعدلات تفاضلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل تقلبات سعر الصرف أو تخفيض العملة أو المخاطر غير التجارية مثل المصادرة.

4- المبحث الرابع: السياسة المالية النشطة

4-1 تعريف السياسة المالية النشطة وخصائصها:

لم تكن السياسة المالية مركباً ثابتاً في يوم من الايام بل تتطور وتتحرك وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وتعد السياسة المالية وسيلة تستخدمها الدولة في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وبما تمتلكه السياسة المالية من أدوات تستطيع التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد و عرف الدكتور كمال غالي السياسة المالية " هي الوسائل كلها التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في حجم الطلب الإجمالي، والتأثير في مستوى الاستخدام القومي وحجم الدخل القومي"[73].

وتعرف أيضاً على أنها "مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة[74]"

فالسياسة المالية التي طبقها الكلاسيك لاتصلح للأوقات القادمة وما طبق سابقاً قد لايصالح بسبب ضعف قدرتنا على التنبؤ بالتطورات الاقتصادية بدقة، ويشير الأثر النشط للسياسة المالية من ناحيتين :

أولاً: أداة لتثبيت السياسة الاقتصادية ، تصحيح خلل التوازن الناتج عن التقلبات في النشاط الاقتصادي وتعويضه ، وتفسر نتيجة للتغيرات في إجمالي الطلب.

ثانيًا ، كجزء من سياسة نشطة تهدف إلى الوصول إلى مستويات عالية من النشاط الاقتصادي والحفاظ عليها ، أو بعبارة أخرى الطلب الكلي الذي يسمح بالوصول إلى العمالة الكاملة.

ويرى الباحث أن تنفيذ سياسة الاقتصاد الكلي ليس ثابتا بل يتكيف مع الوضع الاقتصادي الراهن للبلد. وتستند السياسة المالية النشطة إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي السريع في وقت قصير يشير النشاط فيه إلى درجة قدرة الحكومة على التحكم بأدوات السياسة المالية ليكون التأثير على الاقتصاد الوطني مباشراً وسريعا وفعالاً فالسياسة المالية النشطة يجب أن تكون جزءاً من الوضع الطبيعي الجديد.

---

[73] غالي كمال (1968). **الاقتصاد المالي**. مطبعة جامعة دمشق ص: 222

[74] عبد الحميد ، عبد المطلب (2006). **النظرية الاقتصادية** ، مصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع .ص:425

و يعرف الباحث السياسة المالية النشطة: أنها سياسة مالية قصيرة الأجل تقوم على استخدام السياسة المالية لأدواتها وتعديلها لإدارة الطلب ودعم خطة الاقتصاد الوطني.

واستناداً للتعريف السابق يمكن تحديد خصائص السياسة المالية النشطة بما يلي:

1- السياسة المالية النشطة تقوم على إصدار الدولة مجموعة من التدابير و الإجراءات على شكل قوانين او مراسيم أو قرارات حكومية في إطار توجه عام في الإطار المالي لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

2- تستخدم الدولة نفوذها لتطبيق الإجراءات المالية النشطة على القطاعات كلها في البلد.

3- يجب على الدولة استخدام الإجراءات المالية النشطة استناداً لحالة الاقتصاد الوطني ففي أوقات الرواج قد تزيد من الضرائب وفي أوقات الكساد قد تزيد من الإنفاق العام بما يخدم الأهداف الاقتصادية أي الإجراءات المالية النشطة ليست موحدة بل تتغير وفقاً للحالة الاقتصادية للبلد.

4-تتطلب السياسة المالية النشطة استخدام الدولة لمجموع الوسائل المالية من الضرائب والرسوم والقروض والاعانات استخداماً نشطاً، لمعالجة قضية ما ولاتستخدم هذه الوسائل مجتمعة بل تتغير وفقاً للحالة الاقتصادية للبلد.

2-4 أهداف السياسة المالية النشطة:

تتميز السياسة المالية النشطة من خلال قدرتها على التأثير في حركة المتغيرات الاقتصادية والتأثير على الطبقات والشرائح الاجتماعية لأن هذه الإجراءات والأدوات تطبق على الأفراد والجماعات البشرية لذلك تتعدد اهداف السياسة المالية النشطة وتتشابك في إطار المجتمع الاقتصادي وبناء على ذلك نلاحظ أن السياسة المالية النشطة تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

1- لما كانت السياسة المالية النشطة تتدخل في كل مرحلة من مراحل دورة الاقتصاد وتؤثر فيه بالتالي يمكن استخدامها لتصحيح التشوهات التي تصيب المراحل المختلفة لهذه الدورة ومنها :

أ- في مرحلة الإنتاج : يمكن استخدام السياسة المالية النشطة لزيادة الإنتاج وزيادة الثروات المادية وتمكين القدرات البشرية بغية تحقيق المصالح الاجتماعية للدولة وذلك من خلال تخفيض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات والأنشطة التي لايقدم عليها القطاع الخاص أو إعفاء بعض الفروع إعفاءاً كاملاً من الضرائب مثل : القطاع الزراعي وذلك لتأمين الاكتفاء الغذائي وتأمين المزيد من السلع الغذائية للمواطن وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تريد الدولة تطويرها، وعلى العكس يمكن توجيه الضرائب والرسوم وفرضها أو زياداتها على القطاعات التي تريد الدولة الحد من تطورها مثل قطاع المشروبات الروحية وغيرها من الصناعات المضرة بالصحة والسلامة العامة .

بالتالي فنلحظ هنا حركة اقتصادية نشيطة باتجاه الفروع التي قدمت لها المزايا والإعفاءات الضريبية وتتحقق بذلك الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية للدولة.

ب- في مرحلة التوزيع : يمكن توجيه السياسية المالية النشطة توجيها صحيحا من شأنه أن يستأصل العيوب التي تنشأ من نظام التوزيع مثل اقتطاع الريع كله بواسطة الضريبة .

ج- وفي مرحلة الإنفاق : يمكن للسياسة المالية النشطة توجيه الادخار والاستهلاك والاستثمار نحو الاستعمالات ذات الفائدة الأكبر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية كتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي مثلا أو تقديم مزايا واعفاءات للصناعات الثقيلة أو للاستثمار في القطاع التكنولوجي .

2- التأثير على حركة الاقتصاد الوطني:

تقوم السياسة المالية النشطة باستخدام الوسائل المالية الممكنة لزيادة معدلات التضخم تارة أو تحقيق التقلص أو الانكماش تارة أخرى وبذلك يمكن استخدام الإصدار النقدي وطريقة التمويل بالعجز لتنشيط الحركة الاقتصادية وتطويرها وبذلك يمكن الوصول إلى حالة التضخم في حال لم يكن الاقتصاد الوطني قد وصل لمرحلة التشغيل الكامل وبالعكس يمكن استخدام أسعار الفائدة المرتفعة للحد من الاستثمارات وبالتالي يصل الاقتصاد لمرحلة الانكماش. فالدولة تراقب الحركة الاقتصادية العامة وتستخدم السياسة المالية النشطة من خلال الأدوات المالية لتطوير الحركة الاقتصادية وتنشيطها أو الحد منها ، ويتوقف نجاح هذه السياسة على الحالة العامة في الاقتصاد الوطني وتختلف من بلد لآخر.

3- تحقيق العدالة الاجتماعية:

تهدف السياسة المالية النشطة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال زيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها من الطبقات الفقيرة ، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير المنتجة في الاقتصاد مثل : الصحة والثقافة والتعليم والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود استفادة مباشرة وبذلك تكون الدولة قد سعت لاعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة .

3-4: تطبيقات السياسة المالية النشطة في أوروبا والولايات المتحدة (أمثلة)

اتبعت الدول مجموعة متنوعة من السياسات المالية النشطة سنقدم في هذا المبحث مجموعة من الامثلة حول السياسة المالية النشطة .

- **الولايات المتحدة الامريكية**

قدمت الولايات المتحدة الامريكية للخروج من أزمة الرهن العقاري 2008 اتبعت الولايات المتحدة الامريكية مزيجاً من التخفيضات الضريبية، وسن قانون ضريبة إعادة الاستثمار (ARRA) والتحويلات إلى الأفراد والولايات، والمشتريات الحكومية المقدرة لزيادة العجز في الميزانية بمبلغ تراكمي يعادل 5.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لعام واحد. استمر التحفيز المالي بعد ذلك مع المزيد من التدابير المستهدفة ولا سيما برنامج "النقد مقابل السيارات القديمة" المؤقت في صيف عام 2009 والذي يهدف إلى تحفيز استبدال السيارات ، وتمديد وتوسعة ائتمان مشتري المنازل لأول مرة في تشرين الثاني 2009 وتموز 2010. المصاحبة لهذه التدفقات المالية كان برنامج إغاثة الأصول المتعثرة ، الذي سن في خريف 2008 لمعالجة الأزمة المالية ، برنامج إغاثة الأصول المتعثرة ،ومجموعة مستمرة من التدخلات من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في تلك الأزمة تهدف إلى استقرار أسواق الائتمان وتحفيز الاقتصاد.[75]

- **هولندا**

تعد هولندا واحدة من أكثر دول الاتحاد الاوروبي تقدماً وخلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008 عانى الاقتصاد الهولندي من الانكماش المالي و من أجل خروج الاقتصاد من الأزمة أعلنت الحكومة الهولندية عن حزمة تحفيز مالي ساهمت في زيادة الانتاج والتشغيل وتخفيض نسبة البطالة والتي وصلت الى 3.7% خلال عام 2008 ، من خلال خطة تشغيل الشباب وتخفيض البطالة بقيمة 6 مليار يورو حوالي 1% من اجمالي

[75] Auerbach, A. J., Gale, W. G., & Harris, B. H. (2010). **Activist Fiscal Policy.** *The Journal of Economic Perspectives*, *24*(4), 141–163. http://www.jstor.org/stable/20799177

الناتج المحلي في عام 2008 والتي تتضمن برنامج محدد للمساعدة في العثور على عمل للعاطلين عن العمل[76].

- فرنسا

أما فرنسا فتحاول الحكومة من خلال ادوات السياسة المالية الحفاظ على مستوى عجز 0.5% من خلال تمويل الانفاق العام من المنح والايرادات و دعم الاستثمار عالي الجودة والاصلاحات المعززة للانتاجية مثل تخفيض ضريبة الانتاج على القيمة المضافة للمؤسسات ، و تبلغ التدابير بموجب خطة التعافي الفرنسية (France Relance)[77] من الازمات نسبة وقدرها 0.8% من اجمالي الناتج المحلي وتشمل زيادة في الرواتب والأجور التقاعدية والمزايا الاجتماعية بنسبة 0.3% و وزيادة أجور القطاع العام بنسبة 0.1% وتخفيض الضرائب ومنها الضريبة على الوسائل المسموعة و المرئية وضريبة الانتاج وبالاضافة الى مزايا خاصة بدعم منتجي الطاقة المتجددة وموردي الغاز والوقود .

وتعمل السياسة المالية في فرنسا على زيادة الاستثمار حيث ارتفع اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى اجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.1% من 3.6% في 2021 الى 3.7 في عام 2022 نتيجة لزيادة الاستثمار في التحولات الرقمية ومشاريع الطاقة وتحديث التعليم وتعزيز القطاع الصحي في البلد.

- ألمانيا

وفي ألمانيا قامت الحكومة باستخدام السياسة المالية لحماية الاقتصاد الوطني من الازمات العالمية المختلفة من كورونا الى الحرب الروسية الاوكرانية وأقرت الحكومة الالمانية في نهاية عام 2022 سلسلة من الاجراءات حتى أنها سميت بـ(الدرع الوقائية) وذلك للتخفيف من اثار الأزمة وسيصل حجم الدرع الى حوالي

[76] Unal.U. (2015). **The Unemployment Effects of Fiscal Policy in Netherlands**. No. 81433.P:17. Munich Personal RePEc Archive(MPRA). Online: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/81433/.

[77] Commion Opinion (2022). **Budgetary Plan of France**.eurpean commission .Brussels : Belgium,P:5 Economic and Financial Affairs Council - Consilium (europa.eu)

200 مليار يورو[78] خلال الفترة من عام 2022 ولغاية 2024 ، وتشمل برامج التحفيز الحكومية التخفيف من ارتفاع أسعار الطاقة من خلال دعم مستوردي الغاز ، وصمم هذا البرنامج لحماية المستهلكين والشركات من ارتفاع اسعار الطاقة وحماية الوظائف ما سيقلل الضرر الاقتصادي في البلاد ويحافظ على القدرة الانتاجية للاقتصاد.

- بريطانيا

وفي بريطانيا (المملكة المتحدة) اتبعت الحكومة البريطانية تخفيضات مؤقتة على ضريبة الاستهلاك ، ومجموعة متنوعة من استراتيجيات التوسع النشطة ولكن بعد أزمة الطاقة التي خلفتها الحرب الروسية لاوكرانيا قامت الحكومية البريطانية بمجموعة من الاجراءات لموازنة الاقتصاد البريطاني تبلغ حوالي 55 مليار دولار ممثلة بحزمة تخفيضات كبيرة في الانفاق وزريادة الضرائب وتجميد ضريبة الحد الأعلى للدخل[79] .

- ايطاليا

أما في ايطاليا تبنت الحكومة الايطالية مجموعة من الاجراءات المالية النشطة ولاسيما خلال فترة جائحة كورونا حيث تمثلت بتقديم الدعم القطاع الصحي وتعزيز نظام الرعاية الصحية وبالاضافة لدعم العمالة من خلال حظر الفصل و اعفاءات المساهمة الاجتماعية والتخفيضات الضريبية وبالنسبة للشركات قامت بتخفيضات ضريبية ومنح استثمارية وأقرت الحكومة الايطالية مرسوم يسمى بمرسوم السيولة الكي يوفر ضمانات حكومية تصل لحوالي 400 مليار يورو لتجنب حالات افلاس وعسر الشركات في سداد القروض نظراً للتأثير المحتمل الذي يسببه نقص السيولة في الاقتصاد [80].

[78] Federal Ministry of finance (2023). **Germany draft budgetary plan 2023**.Berlin :Germany ,P 3. www.bundesfinanzministerium.de ,
[79] Ministry of Finance UK (2023). https://www.gov.uk
[80] Di Bartolomeo G, D'Imperio P, Felici F. (2022). **The fiscal response to the Italian COVID-19 crisis: A counterfactual analysis**. J Macroecon.P:10.

4.4- تحليل اقتصادي للسياسة المالية النشطة :

تسهم السياسة المالية النشطة اسهاماً فاعلا في الحياة الاقتصادية ولذلك سنقوم فيما يلي بتحليل السياسة المالية النشطة وأثرها في المتغيرات الاقتصادية.

4.4.1- السياسة المالية النشطة والاستهلاك الكلي والدخل والعمالة

يمكن للسياسة المالية النشطة التأثير على الاستهلاك في حالتين عن طريق :

* تخفيض الضرائب

* زيادة النفقات العامة

4.4.1.1 - تخفيض الضرائب :

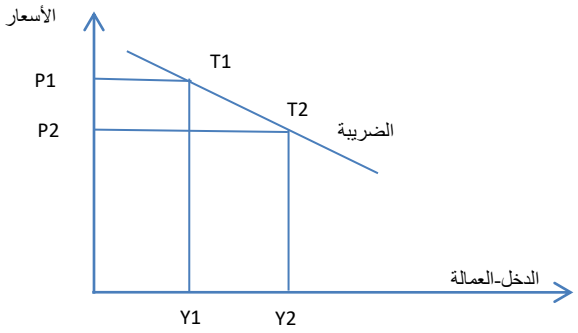
إن تخفيض الضرائب في الدولة يؤدي لزيادة دخول الأفراد ويدفعهم بالتالي لزيادة الاستهلاك، أما أشكال التخفيض الضريبي فهي عديدة منها :

1- تأثير تخفيض الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع ذات الاستهلاك الشعبي الواسع، إن تأثير الضرائب غير المباشرة هو مضاعف إذ يمارس بواسطة آلية الدخل والسعر أي أن تخفيض الضريبة يمارس تأثيرين الأول بزيادة الدخول والثاني تخفيض الأسعار .

2- تخفيض الضرائب على الدخل مباشرة :تستطيع من خلال السياسة المالية النشطة تخفيض الضريبة المباشرة العامة على الدخل وتخفيض معدلات تصاعد الضريبة عى الشرائح الأولى من الدخول .

وذلك كما هو موضح في الشكل(23-1) التالي:

الشكل(23-1) السياسة المالية النشطة وتخفيض الضرائب



الشكل من إعداد الباحث

نلاحظ من الشكل السابق:

- أن انخفاض الضريبة من T1 إلى T2 أسهم إسهاماً فعالاً في انخفاض الأسعار من P1 إلى P2 مانتج عنه زيادة الدخل من Y1 إلى Y2.

ونخلص مماسبق أن سياسة تخفيض الضريبة تنطوي على فائدة مزدوجة:

ا- تشجع أصحاب الدخل المحدود الذين ارتفع دخلهم على زيادة الاستهلاك، الامر الذي يدفع بالمستثمرين لزيادة الإنتاج وتقديم مزيد من السلع والخدمات .

ب- سهولة تطبيقها وتتميز بمفعولها السريع على الاقتصاد ولكن يوجد بعض المحاذير في استخدامها ومنها:

* قد يوجه الجزء المعفى من الضريبة إلى الادخار عوضاً عن الاستهلاك بالتالي لايدفع الموضوع إلى زيادة الإنتاج وتحسين الظروف الاقتصادية.

* الظروف الاقتصادية والمنافسة والبيئة المحيطة مثل الاضطرابات وخلل الاستقرار قد لاتشجع على الاستثمار حتى مع تخفيض الضرائب .

4.4.1.2- زيادة النفقات العامة:

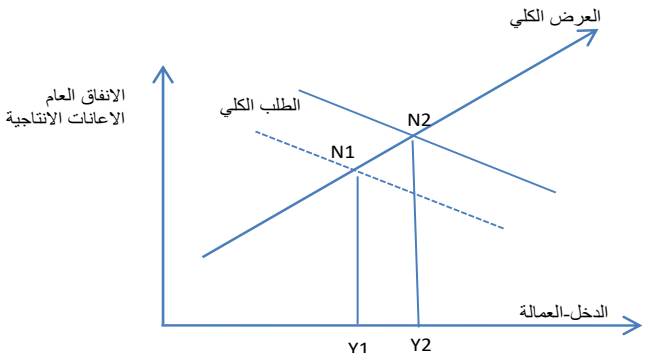
تؤدي النفقات العامة تأثيراً في إعادة توزيع الدخل فمثلا :

النفقات التي تقدمها الدولة للأغراض الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية والرياضية وغيرها تؤدي لاعادة التوزيع لصالح الفئات الفقيرة من الشعب.

أما النفقات التي تقدمها الدولة لصالح المشاريع العامة مثل (الجسور والطرق وغيرها) تخدم مصالح المنتجين وبالتالي إعادة التوزيع هذه المرة يكون لصالح الفنيين المهرة .

أما الإعانات الاجتماعية المباشرة التي يمكن أن تؤدي لزيادة الاستهلاك وبدوره يزيد الإنتاج كما هو موضح بالشكل(24-1) التالي:

الشكل(24-1) السياسة المالية النشطة وزيادة الانفاق العام



الشكل من إعداد الباحث

نلاحظ من الشكل السابق مايلي:

- عند المستوى الطبيعي من الإنفاق العام يكون مستوى الدخل Y1 يتقاطع مع منحنى العرض الكلي والطلب الكلي عند النقطة N1.

– عند زيادة الإنفاق العام والإعانات الإنتاجية يزداد الطلب على السلع والمنتجات نظراً لانخفاض سعرها بنيجة الإعانات الإنتاجية المقدمة للحكومة بفرض المنافسة كاملة يؤدي ذلك لزيادة عرض السلع ويزداد معه معدل العمالة والدخل وينتقل من Y1 إلى Y2 و يتقاطع مع منحنى العرض الكلي والطلب الكلي عند النقطة N2.

نخلص مماسبق إلى أنه من خلال السياسة المالية النشطة تستطيع الدولة التأثير على مستوى الطلب والعرض من خلال تخفيض الضريبة أو زيادة النفقات العامة وذلك وفقاً لحالة الاقتصاد الوطني ممايسهم في زيادة معدلات الدخل والعمالة وتنشيط العجلة الاقتصادية والإنتاجية في البلد.

4.4.2- السياسة المالية النشطة والركود والتضخم

تعد السياسة المالية النشطة وسيلة مهمة لصنع التوازن الاقتصادي حين يمر الاقتصاد بحالات من الرواج وأخرى من الكساد، في حالات التبديل يختل هذا التوازن ويخلق توازناً جديداً يتوقف استمراره على حالة الاقتصاد.

4.4.2.1- السياسة المالية النشطة وحالة الركود:

تستخدم السياسة المالية النشطة لإخراج الاقتصاد من حالة الركود ، فما هو الركود الاقتصادي ؟

تتمثل حالة الركود بانخفاض حجم الإنفاق الكلي الأمر الذي يخفض حجم الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي، مما يؤدي لانخفاض المستوى العام للأسعار وتبدأ بعدها حالة البطالة في الازدياد مما يولد ضغوطاً مستمرة لتخفيض الطلب الكلي باستمرار ويتعمق الركود تدريجياً ليصل الاقتصاد لحالة الكساد[81].

تبدأ المتغيرات الاقتصادية الكلية بالحركة باتجاهات معاكسة في الركود وذلك كمايلي:

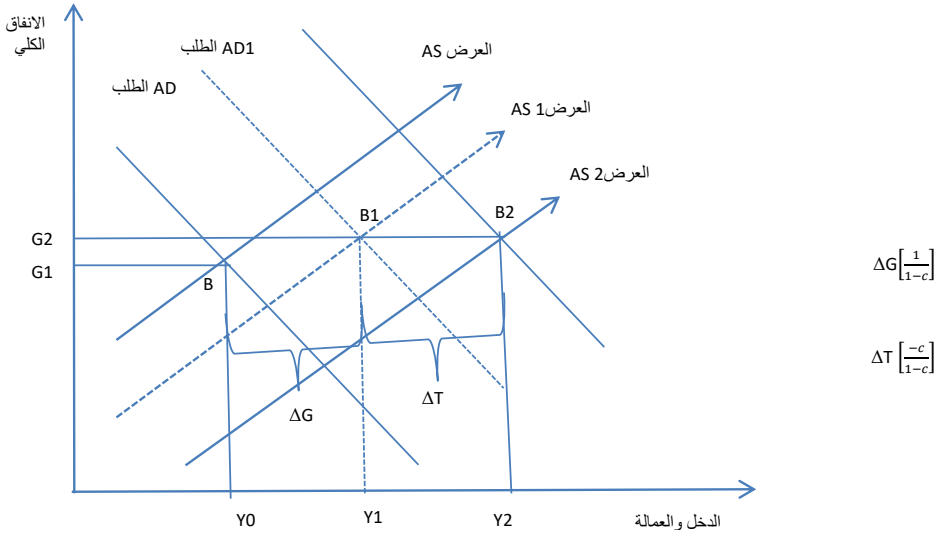
- انخفاض حجم الطلب الكلي وتنجم هذه الحالة إما عن طريق انخفاض الاستهلاك او انخفاض حجم الإنفاق الحكومي وكلاهما يؤدي لانخفاض الطلب.

[81] كنعان علي (2000). **الركود التضخمي في الوطن العربي** . مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب . المغرب. ص: 3-4

- انخفاض حجم الاستثمار الكلي إما بسبب تخفيض حجم الاستثمار الحكومي او البيئة الاستثمارية غير مشجعة على الاستثمار وعلى سبيل المثال الإجراءات والموافقات اللازمة للحصول على التراخيص للمشروع الاستثماري .
- انخفاض حجم الإنتاج إما بسبب ارتفاع التكاليف وبالتالي انخفاض الارباح الأمر الذي يدفع المنتجين للتخفيض إما بسبب سياسات حكومية في التوزيع والضرائب أو رفع سعر الفائدة.
- يزداد الادخار نظراً لانخفاض الطلب على الاستثمار وعندها ينخفض سعر الفائدة فإذا بقي سعر الفائدة مرتفعاً فإن الأموال تتجه نحو المصارف فتصبح الودائع أكبر من القروض عندها تضطر المصارف والمصرف المركزي لتخفيض سعر الفائدة.
- تزداد الودائع في المصارف بسبب انخفاض حجم الأرباح في المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية لأن توجه الأفراد للمصارف لأن الفائدة تشكل عائد أفاضل من الربح لذلك تضطر السلطات النقدية لتخفيض سعر الفائدة.
- هجرة الرساميل إلى الخارج بحثاً عن ملاذ أفضل للاستثمار مما يسبب تخفيض حجم المدخرات الوطنية المعدة للاستثمار.

هنا يأتي إسهام السياسة المالية النشطة إسهاماً فعالاً في الخروج من حالة الكساد وذلك من خلال اتباع توليفة زيادة الإنفاق العام و تخفيض الضريبة كما هو موضح في الشكل (25-1) التالي:

الشكل(25−1) السياسة المالية النشطة والركود



الشكل من إعداد الباحث

من الشكل السابق نجد أن:

- منحنى العرض الكلي(AS) تقاطع مع منحنى الطلب(AD) عند النقطة (B) عند مستوى دخل (Y)
- عند زيادة الإنفاق العام سوف ينتقل منحنى العرض (AS) إلى مستوى جديد (AS1) ويتقاطع عند النقطة (B1)مع منحنى الطلب الذي انتقل بطبيعة الحال من(AD) إلى مستوى جديد (AD1) والدخل سوف يزداد بفضل الإنفاق العام بمقدار $\Delta G\left[\frac{1}{1-c}\right]$ من (Y0) إلى (Y1).
- وعند تخفيض الضريبة سوف ينتقل منحنى الطلب من(AD1) إلى مستوى جديد (AD2) والدخل سوف يزداد بمقدار ما هو موضوع تحت التصرف من الدخل مضروباً بالميل الحدي للاستهلاك فمثلا اذا قامت الدولة بتخفيض الضريبة من 20% إلى 10% سيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك 70% تكون الزيادة:

$$Y_1\Delta t = 100 * (t - t') = 10$$
$$CY_1\Delta t = 0.7x10 = 7$$

بالتالي ومع تخفيض الضريبة فإن منحنى العرض سوف ينتقل من (AS1) إلى مستوى جديد (AS2) نظراً لزيادة الطلب (AD2) ويتقاطع عند النقطة (B2) عند مستوى دخل (Y2).

نخلص مماسبق إلى أن السياسة المالية النشطة من خلال المزج بين الأدوات المالية (الإنفاق العام والضريبة) تسهم إسهاماً فعالاً في خروج الاقتصاد من حالة الكساد.

4.4.2.2- السياسة المالية النشطة وحالة التضخم:

يصيب التضخم الاقتصاديات ولكن يختلف تأثيره وفقاً للتطور الاقتصادي فالتضخم في الدول المتقدمة يختلف عن الدول النامية ، فقبل وصول الاقتصاد لحالة الرواج تسبقه حالة التضخم، وتتمثل حالات الرواج بزيادة في الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي، الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم المبيعات وزيادة حجم الاستثمار إلى أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل[82].

فإذا تابعت الدولة سياستها التوسعية فإن الاقتصاد سوف يدخل مرحلة التضخم لذلك يعرف التضخم على أنه: "زيادة متكررة في الطلب الكلي يرافقها زيادة في العرض الكلي مايؤدى لارتفاع المستوى العام للأسعار"[83]

وفي حالة التضخم يصيب الاقتصاد مايلي:

- انخفاض العرض الكلي أمام زيادة الطلب الكلي لأن الاقتصاد قد وصل لحالة التشغيل الكامل ولا توجد إمكانية لزيادة العرض أو لأن الدولة تشجع الطلب ولاتشجع العرض.
- إن تراجع الاستثمار الكلي أو ثباته، إما نتيجة توقف الاستثمار الحكومي وإما بوجود قيود إدارية وعراقيل أمام زيادة الاستثمار الخاص.
- ازدياد المستوى العام للاسعار نظراً لزيادة الطلب ، ونقص عرض السلع والخدمات فالمواطن يستعد لدفع الأسعار التي يقررها المنتج أو التاجر .
- زيادة حجم القروض المصرفية ، وتقارن القروض بحجم الناتج فكلما ازدادت القروض عن 505 من الناتج كلما أدت لتشكيل ضغوط تضخمية ، فمثلا عند 60% تزداد وهكذا إلى أن تصل القروض إلى 100% من حجم الناتج وعندها تكون السياسة النقدية دافعة باتجاه التضخم.
- ازدياد الربحية مقارنة سعر الفائدة ، أي تكون الأرباح سريعة ومرتفعه و تتجاوز سعر الفائدة بعدة أضعاف لذلك تزداد طلبات الإقتراض.

---

[82] جوارتيني جيمس و استروب. ريجارد (1988). **الاقتصاد الكلي**.ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد . دار المريخ : الرياض ص :289 .

[83] كنعان علي : الركود التضخمي في الوطن العربي .مرجع سابق ص:3.

- ينخفض حجم البطالة ويزداد عدد العاملين نظراً لزيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي تزيد المصانع الاستخدام بغية مواجهة الطلب المتزايد، وقد يحصل التنافس على عناصر الإنتاج بما فيها العمل فتزداد الأجور إلى أكثر من مستواها الطبيعي.
- يزداد عامل التخوف من النقود السائلة ويتوجه الأفراد إلى الاصول الثابتة فترتفع أسعار الأراضي و المنازل و المعادن الثمينة نظراً للتخلي عن النقود التي تنخفض قيمتها مقابل ارتفاع قيمة الاصول الثابتة.
- يزاداد حجم الاستثمار الاجنبي نظراً لارتفاع المستوى العام للأرباح وخاصة في التجارة والأصول الثابتة والمضاربة بها، لذلك تدخل رساميل قصيرة الأجل للمضاربة طالما الارباح مرتفعة وتغادر عند الشعور بتراجع معدلات الأرباح.
- يزداد حجم الإصدار النقدي وتنخفض قيمة العملة الوطنية ويتجه الأفراد لشراء العملات الاجنبية خوفاً من التراجع المستمر في قيمة العملة الوطنية .

إن استمرار التضخم يؤدي لتراجع قيمة الإنتاج الصناعي والزراعي على حساب ازدهار الأعمال الخدمية والمضاربة و الأعمال الطفيلية الأخرى القائمة على الربح السريع.

يبرز هنا اثر الدولة الريادي في معالجة هذه الظاهرة قبل أن تؤدي لخلل هيكلي في بنية الاقتصاد.

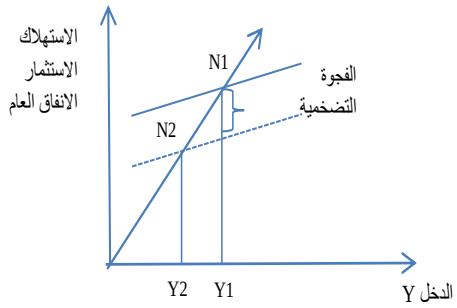
فالسؤال المطروح هنا ما هو دور السياسة المالية النشطة في معالجة التضخم ؟

تمارس الدولة تأثيرها من خلال سياسة مالية نشطة وذلك عبر اتباع الإجراءات التالية:

- زيادة الضرائب
- تخفيض حجم الإنفاق العام
- تكوين احتياطي أو اطفاء القروض العامة من خلال حصيلة الضرائب .

ستساهم هذه الإجراءات في تخفيض حجم الطلب الكلي استناداً لمبدأ مضاعف الإنفاق ومضاعف الضرائب كما هو موضح في الشكل (26-1) التالي:

الشكل(26-1) السياسة المالية النشطة والتضخم



الشكل من إعداد الباحث

نلاحظ من الشكل السابق :

- أن زيادة حجم الضرائب سوف يؤثر على حجم الطلب واستناداً لمضاعف الضرائب فإن انخفاض الدخل سيكون تابعاً لزيادة الضرائب.
- يؤثر تخفيض الإنفاق العام في الدخل ما يسبب انخفاضه من Y2 إلى Y1 .
- نخلص إلى أن الحكومة من خلال سياسة مالية نشطة تستطيع تخفيض الفجوة التضخمية الحاصلة في الطلب ويعود التوازن إلى حالته الطبيعية.

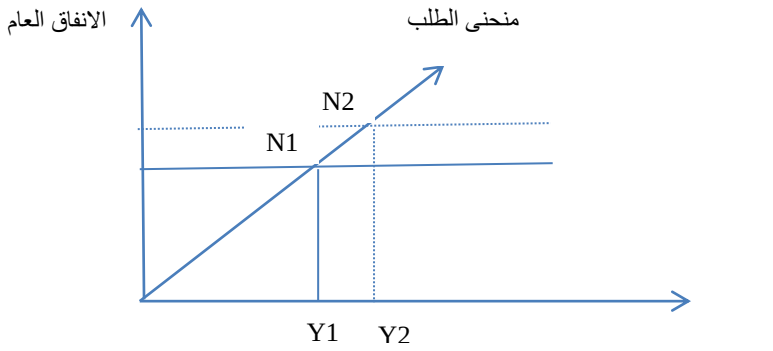
4.4.3 – السياسة المالية النشطة والناتج

تعبر السياسة المالية النشطة عن مجموعة الخطوات التي تقوم بها الحكومة التي تطبق على قطاعات معينة وعبر أدوات معينة لتحقيق الأهداف الاقتصادية . يوجد مجموعة من العوامل التي يمكن أخذها بالحسبان عند اعداد سياسة الحوافز بناء على السياسة المالية النشطة فإنها تقوم بالمزج بين مجموعة أدوات مالية منها:

- زيادة الإنفاق العام
- تخفيض الضرائب
- تشجيع الاستثمار

كما هو مبين في الشكل (27-1) التالي:

الشكل(27-1) العلاقة بين السياسة المالية النشطة والطلب الكلي

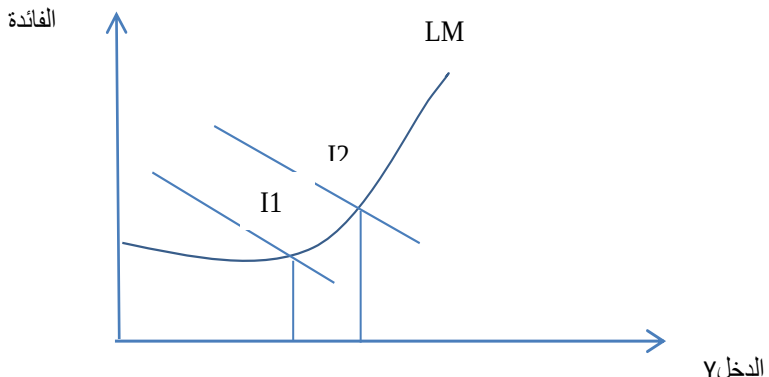


الشكل من إعداد الباحث

من الشكل السابق نجد أن زيادة في الإنفاق العام تزيد الطلب الكلي بالتالي فإن المنتجين سوف يزيدون الإنتاج وسوف يدخل السوق مستثمرون جدد للصناعة ويزداد العرض ويؤدي إلى المنافسة وهكذا سوف يستقر الإنتاج وينتقل من الوضع التوازني الأول عند N1 إلى الوضع التوازني الجديد Y2 كما هو موضح في الشكل أعلاه.

كما ان زيادة الإنفاق العام تسهم بانتقال منحنى العرض بالتالي من IS1 إلى IS2 ويؤدى ذلك لزيادة الدخل من Y1 إلى Y2 هذه الزيادة في الطلب على النقود LM سوف ترفع سعر الفائدة من I1 إلى I2 كما هو موضح في الشكل(28-1)ادناه.

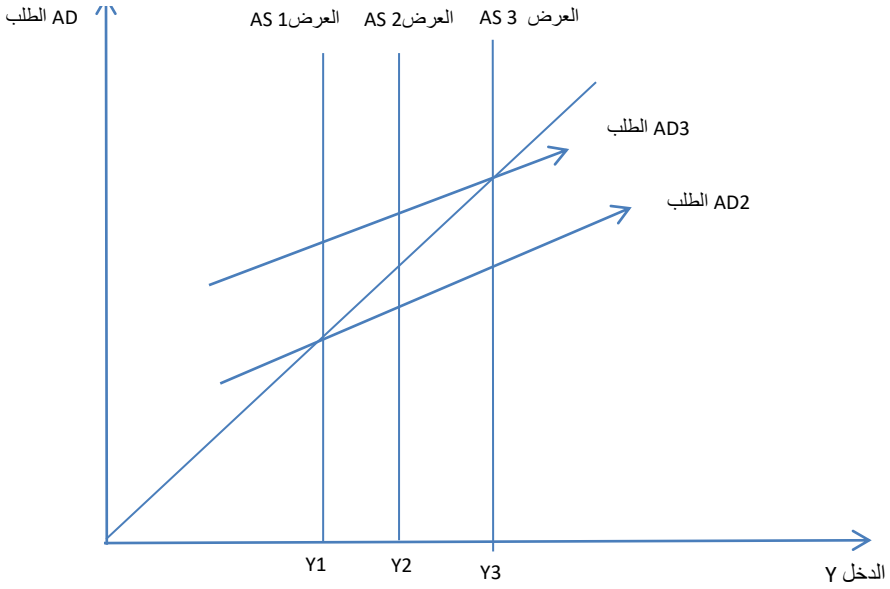
الشكل(28-1) العلاقة بين السياسة المالية النشطة والطلب النقدي



الشكل من إع----------+++داد الباحث

و تعمل السياسة المالية النشطة وفقاً لمتغيرات الواقع الاقتصادي فإذا لم يكن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل تعمل السياسة المالية على تحفيز الاقتصاد من خلال خفض معدلات الضريبة وزيادة العجز المالي وذلك كما هو موضح في الشكل(29-1) التالي:

الشكل(29-1) العلاقة بين السياسة المالية النشطة والعجز المالي



الشكل من إعداد الباحث

يوضح الشكل السابق أن زيادة العجز المالي عبر زيادة الإنفاق العام أسهم في انتقال منحنى الطلب من AD2 إلى AD3 مما يؤدي بدوره لزيادة الدخل من Y2 إلى Y3 بفعل المضاعف ، بينما خفض الضريبة سيؤدي إلى زيادة منحنى العرض الكلي من AS1 إلى AS2 وفي هذه الحالة سيكون الزيادة الحقيقة في الدخل أقل من الزيادة النقدية أي لن يتمكن المنتجون مباشرة من تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات ما يؤدي لبعض الضغوط التضخمية وهي أحد الآثار الجانبية .

نلاحظ مماسبق أن السياسة المالية النشطة من خلال استخدامها لمزيج من الأدوات المالية تسهم في تحفيز الطلب وزيادة الإنتاج ودفع عجلة الاستثمار نحو الأمام .

4.4.4 – السياسة المالية النشطة والنمو الاقتصادي

قبل الحديث عن دور السياسة المالية النشطة في تحفيز النمو فلابد من تعريف النمو الاقتصادي و يرى بعض الكتاب الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي هو زيادة في كمية عناصر الإنتاج المستخدمة ورفع كفاءتها الإنتاجية بهدف زيادة الناتج القومي. فالنمو الاقتصادي يتضمن الأدوات وهي عناصر الإنتاج والنواتج هي السلع والخدمات التي ينتجها هذا الاقتصاد. ويعد معدل الدخل الفردي من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي، فعندما يتحسن الاقتصاد ويتحقق النمو فسيشعر المواطن بذلك عن طريق تحسين مدخوله وفي حال لم يتحقق ذلك يكون قد ذهب النمو في اتجاهات غير صحيحة .

وهنا يبرز دور السياسة المالية النشطة فيما يلي:

أولاً: في إعادة توزيع الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية .

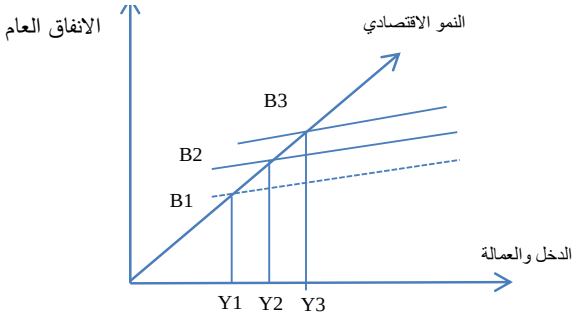
ثانياً: تطوير الأدوات الإنتاجية والإنتاج وذلك عن طريق مايلي:

- زيادة الإنفاق العام على المشاريع الاساسية لكي يكون عاملا مساعدا لتخفيض تكاليف الإنتاج.
- تقديم الإعانات الإنتاجية بهدف تحفيز الاستثمار.

تخفيض الضرائب أو إعفاء المنشآت الحيوية قيد التأسيس من الضرائب وذلك لزيادة التراكم الرأسمالي.

وذلك كماهو موضح في الشكل(30–1) التالي:

الشكل(30–1) السياسة المالية النشطة والنمو الاقتصادي



الشكل من إعداد الباحث

نلاحظ من الشكل السابق مايلي:

- ازداد الدخل من Y1 إلى Y2 نظراً لزيادة الإنفاق العام وزيادة الاعانات الإنتاجية وازداد معدل النمو الاقتصادي وانتقلت نقطة التوازن من B1 إلى B2.

- وعند تخفيض الضرائب يزداد معدل الدخل الذي ينتقل من Y2 إلى Y3 ويرتفع معه معدل النمو الاقتصادي وينتقل إلى نقطة توازن جديد عند B3.

نخلص إلى أنه إذا قامت السياسة المالية النشطة بهذه الإجراءات فإن المستثمرين سيقدمون على إقامة المنشآت ويزداد معدل الإنتاج ويزاد النمو الاقتصادي وتصل الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة .

وعندما يبلغ الاقتصاد الوطني **مراحل متقدمة** تنتقل السياسة المالية النشطة لصيغة جديدة تبحث عندها لتحفيز النمو عن طريق مايلي:

- تقديم الإعانات الاجتماعية للعاطلين عن العمل بهدف تحفيز جانب الطلب الكلي.
- زيادة حجم الإنفاق على اقتصاد المعرفة والتقانات الحديثة والأبحاث العلمية التي تؤدي لزيادة حجم التوظيف والاستثمار في هذا المجال، هناك مثلاً ثلاثة اتجاهات رئيسية في الثورة التكنولوجية الجديدة:

أولاً: الروبوتات التي ستشكل معالم التشغيل الآلي في المستقبل.

وثانياً: تعزيز رقمنة سلاسل الامداد.

وثالثاً: أتمتة التصنيع و الإنتاج الدولي في المستقبل.

وسيكون لكل منها آثار متميزة على طول سلاسل القيمة العالمية وتوزيعها الجغرافي وحوكمتها في الإنتاج الدولي بطريقتها الخاصة[84].

- زيادة حجم الإنفاق على خدمات التمكيلية والترفيهية مما يشجع الاستثمار في قطاع السياسة والترفيه وغيرها.

وبعد ان تناولت في الفصل الأول السياسة المالية و قمت بتوضيح مفهوم السياسة المالية النشطة والآن سوف انتقل الى الفصل الثاني والذي سأتناول فيه الى النمو الأقتصادي.

[84] الاونكتاد (2020). تقرير الاستثمار العالمي. الأمم المتحدة . الطبعة الثلاثين. جنيف .ص:16 (UNCTAD/WIR/2020)

الفصل الثاني :النمو الاقتصادي

تسعى الدول إلى تحقيق الرفاه ورفع مستوى دخل الفرد و يعد النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات الاقتصادية التي حازت على اهتمام الاقتصاديين ، كونه مقياساً يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن. كما أنه يعد من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الاقتصادي للدولة، الذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته، ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة يشكل هاجزا حقيقياً لدى معظم الدول ويمثل ذلك هدفاً مركزيا وأساسيا في خطط التنمية الاقتصادية .

ونظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها النمو الاقتصادي فقد اهتم أغلب الاقتصادين على مر العصور بموضوع النمو الاقتصادي وتفسير حدوثه، ومعرفة محدداته، ونتيجة لهذه الجهود البحثية النظرية والتطبيقية المعمقة والمتواصلة فقد انبثقت عدة نظريات اقتصادية عبر الزمن مقدمة تفسيرات مختلفة للنمو الاقتصادي عير المدارس الاقتصادية.

ويتضمن الفصل الثاني المباحث التالية:

1- المبحث الأول: تطور نظريات النمو الاقتصادي من المدرسة الكلاسيكية إلى نظرية النمو الحديثة

2- المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الدول الناشئة

3- المبحث الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي ومؤشراته

1- المبحث الأول: تطور نظريات النمو الاقتصادي من المدرسة الكلاسيكية إلى نظرية النمو الحديثة

استحوذ النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين الاقتصاديين و لأوقات طويلة. ورغم تباين التركيز عليه من مدةلأخرى إلا أنه بقي في جوهر اهتمام النظريات الاقتصادية. والملاحظ هو عودة الموضوع بقوة منذ التسعينات مع ظهور نظرية النمو الحديثة. وهذا الاهتمام طبيعي لموضوع يقع في صلب العملية الاقتصادية.

1.1- نظرية النمو الاقتصادي من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال آدم سميث ودافيد ريكاردو وغيرهم، و ركز الاقتصاديون الكلاسيك على العوامل المسببة للنمو الاقتصادي وأهمها تقسيم العمل وتراكم العمل و رأس المال واهتموا بالبيئة التي تتفاعل فيها العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية (الاجتماعية والسياسة)، واستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل والحرية الفردية في ممارسة النشاط واتجه الفكر الكلاسيكي في البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي كما ركز التحليل الكلاسيكي على أن المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي هو تكوين رأس المال المتأتي من الأرباح. ونتيجة لزيادة الأرباح يزداد الادخار، وبالتالي يؤدي لرفع معدل تكوين رأس المال فيرتفع حجم الناتج الكلي.

و سنستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أن نتعرض إلى أفكار أبرز مفكريها.

ويعد آدم سميث أب الكلاسيكية فقدم إضافة مهمة لعلم الاقتصاد و ركز سميث في نموذجه على أربع فرضيات ألا وهي التوازن التلقائي، التنافس الحر، التخصص وتقسيم العمل و التقدم التقني. يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيًا[85]، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية ورفض تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي، ويعد أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من

[85] Barro, R. J., & Xavier Sala. I. Martin. (2004). **Economic Growth**. 2nd edition. Cambridge: Cambridge university. P:16-17, 407.

خلال ما أطلق عليه مفهوم "اليد الخفية"[86]. فقد ركز سميث على زيادة الإنتاجية من خلال التخصص في العمل و بالتالي زيادة الكفاءة، ورأى أن الأرباح المحققة في الزراعة و الصناعة تسهم في زيادة الادخار مما يقود إلى زيادة الاستثمار و بالتالي زيادة النمو زيادة مباشرة، كما أن تقسيم العمل و بالتالي زيادة الإنتاجية ينطبق على الصناعة أكثر من الزراعة[87] أي أن التقدم التقني يسهم في تحقيق وفورات الحجم وبالتالي تقليص التكلفة وتعظيم الأرباح وتحقيق مزيد من التراكم الرأسمالي.

فيما يرى ديفيد ريكاردو وهو أحد ابرز رواد المدرسية الكلاسيكية أن الزراعة أهم القطاعات لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان ولكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة ولكنه لم يعط أهمية تذكر لإسهام التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة[88].

يعطي كذلك "دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية و الثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، و الاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة بوصفه عاملاً مهماً للنمو الاقتصادي، في تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل[89].

أشار جوزيف شومبيتر إلى إسهام عوامل الإنتاج والابتكار في النمو الاقتصادي و أشار إلى العلاقة بين التعليم و النمو، ركز على أهمية العامل التقني في النمو الاقتصادي[90].

خلاصة لما سبق فإن بعضهم يعد أن النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي ، ولكنها تعرضت للانتقاد بسبب النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك ، التي ترى بان نهاية التطور الرأسمالي هي الركود، والتي استندت إلى تناقص العوائد الإنتاجية للأرض وكذلك على نظرية

[86] Fisher, S. et al. (2002**). Macroeconomic**. 2nd edition. Paris: dunod edition. P:296.

[87] Thirlwall.A (1999) "**Growth and Development**" 6th edition ,Macmillan Press Ltd. P83-89

[88] لطفي. عامر (2002)، **مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية**، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، ص: 77-133

[89] صدر الدين. صواليلي(2006) ، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع : اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، ص 33.

[90] Gylafson.th (2004) "**Principles of Economic Growth** " Oxford University.

مالتوس للسكان، عدا عن تجاهلها لعامل التطور التكنولوجي وإسهام القطاع العام في النمو في حال فشل المؤسسات الخاصة في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى سياسة الحرية الاقتصادية التامة.

1.2- نظرية النمو الاقتصادي من وجهة نظر المدرسة الكنزية

شهد العالم في الفترة ما بين1929-1933 أزمة سميت بأزمة الكساد العظيم لتعم البطالة نواحي الاقتصاد كلها. بعدما كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظماً قبل الثلاثينات من القرن العشرين لحين حصول الركود وليصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية كون الفكر الكلاسيكي السائد حينها أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظيف الكامل، رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل. رغم ذلك حدث الركود الاقتصادي الكبير ، وضع جون مينارد كينز نظريته المشهورة في العمالة لمعالجة هذه الأزمة وشكلت أفكاره منحى جديدا في الفكر الاقتصادي فقد حدد عددا من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي للخروج من حالة الركود ووضعه في طريق النمو الاقتصادي، وأوضح كينز أن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في الاهتمام بجانب عرض السلع والخدمات تماشيا مع مقولة الاقتصادي الكلاسيكي جون باتيست ساي كل عرض يخلق طلبه الخاص وإنما تكمن المشكلة في تفعيل جانب الطلب وتصريف السلع والخدمات التي فاضت بها مصانع أوروبا وأمريكا في تلك المرحلة[91].

وقدم كينز عدة فرضيات أهمها[92]:

1- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لمدة طويلة.

2- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائياً، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة.

3- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه

4- الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس.

[91] إسماعيل .محمد(2012) ،**اقتصاد التنمية**، دار أسامة،عمان ،الأردن، ص. 20.

[92] أحمد .ضيف (2015) ، **أثر السياسية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1989-2012)** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، ص.47.

على أثر الفرضيات السابقة قام كينز ببناء نظريته، ورأى أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض، و حلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو.

قام عديد من العلماء بالاتجاه نحو النماذج الرياضية لتفسير النمو الاقتصادي ومن بينهم العالمان هنري هاورد وايفسي روي وخلال مرحلة الاربعينات من القرن العشرين أسس كل منهما نموذجه الخاص للنمو ولتشابههما تم دمجهما في نموذج واحد سمي نموذج هارود –دومار

والافتراض الرئيسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية الواحدة و أن معدل النمو في الناتج $(\frac{\Delta y}{y})$ يعتمد على الميل الحدي للادخار ورمزها $(\frac{\Delta s}{\Delta y})$ وكذلك معامل رأس المال على الناتج ورمزها$(\frac{K}{y})$ وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للدخل أي[93]:

$$\frac{\Delta s}{\Delta y} = \frac{s}{y} = S$$

و(s) هي معدل الادخار . وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي S=I

وبذلك فإن :

$$i = \frac{I}{y}$$

و (i) هي معدل الاستثمار . ويعبر الاستثمار عن التغير الحاصل في مخزون رأس المال أي أن :

$$I = \Delta K$$

وعليه فإن معدل النمو (g) في الناتج يساوي معدل الاستثمار(i) أو الادخار (s) مقسوما على المعامل الحدي(k) لرأس المال /الناتج ويمكن صياغة المعادلة بالشكل التالي :

$$g = \frac{s}{k}$$

[93] القريشي .مدحت(2007) ، مرجع سابق ،ص75.

نجد من المعادلة الأساسية التي توصل اليها النموذج أن النمو الاقتصادي يتناسب طردا مع معدل الادخار وعكساً مع معامل رأس المال . وهذا يعني أن المجتمعات اذا أرادت الازدهار والنمو فعليها أن تدخر نسبة من ناتجها وتستثمر به.

أما المعدل الفعلي الذي تنمو به عند أي مستوى من مستويات الادخار والاستثمار، فتعتمد على انتاجية الاستثمار والتي تساوي مقلوب معامل رأس المال أي أن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمارات الجديدة مضروباً في معدل انتاجيتها أي أن جوهر عملية النمو وفقا لهذا النمو تكمن في تلك النسبة التي تقطع من الناتج وتوجه للادخار.

وتعرض نموذج هارود– دومار للانتقادات ومن اهمها اعتماده على ثبات الميل الحدي للإدخار ومعدل رأس المال/ الناتج وهذه الفرضية غير واقعية نظراً لتغير الفن الإنتاجي وتطوره مع الزمن الأمر الذي يؤثر على إنتاجية رأس المال والعوامل الإنتاجية الأخرى.

تمثل هذه النظرية العمليات الفعلية للنمو الاقتصادي في الثلاثينيات ومرحلة ما بعد الحرب ،عندما كان النمو الاقتصادي يعتمد اعتماداً أساسياً على نمو استخدام القدرات الإنتاجية. ومع ذلك ، اعتمدت آفاق تطوير الإنتاج في الخمسينات و السبعينات من القرن العشرين اعتماداً أساسياً على النوعية و التغيرات التكنولوجية ، والتي تنعكس في النظريات الكلاسيكية الجديدة للنمو الاقتصادي.

1.3– نظرية النمو الاقتصادي من وجهة نظر المدرسة النيوكلاسيكية

ظهرت أول نظريات النمو الكلاسيكية الجديدة في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، حين اعترض الاقتصادي الأمريكي روبرت سولو مع علماء آخرين على فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد واستند الأساس المنهجي لنظرياتهم على النظرية الكلاسيكية لعوامل الإنتاج ، فيما يتعلق بالعمل ورأس المال والأرض بوصفها عوامل مستقلة لتشكيل الإنتاج الوطني وكذلك على نظرية الإنتاجية الحدية ، والتي بموجبها ، يحدد أصحاب عوامل الإنتاج من خلال المنتجات الهامشية لهذه العوامل. انتقد المنظرون الكلاسيكيون الجدد نظرية النمو الكينزية الحديثة في ثلاث نقاط (الأمم المتحدة ، 2011) أهمها:

أولاً : تركيزها على تراكم رأس المال، (أي نمو الاستثمار) ، وتجاهل جميع العوامل الأخرى ، ولا سيما تلك المرتبطة بالتقدم التكنولوجي، نمو التعليم ، المهارات ، وتحسين تنظيم الإنتاج وغيرها.

ثانياً : تنشأ من ثبات حصة رؤوس الأموال في الدخل. فيما أخذ النموذج الكلاسيكي الجديد في الحسبان رأس المال والعمالة، وافترض قابليتهما للتبادل، تسمح بإمكانية التغيير في معامل رأس المال.

ثالثًا : قلل الكنزيون الجدد من قدرة آلية السوق لإعادة التوازن التلقائي، و من ناحية أخرى ، يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أن المنافسة في نظام السوق هي الوحيدة القادرة على توفير نمو اقتصادي متوازن. لذلك عارضوا الإنفاق الحكومي التضخمي، مع الأخذ في الحسبان أن تدخل الدولة في الاقتصاد بوصفه عاملاً يخفض الاستقرار.

عرض روبرت سولو نظريته لأول مرة في مقال بعنوان "مساهمة في النظرية من النمو الاقتصادي "(1956) ، ثم تطورت" وظيفة الإنتاج[94] "(في التغيير التقني والجمع 1957) ". في عام 1987 ، حصل المؤلف على جائزة نوبل في الاقتصاد لتطويرها.

ينطلق سولو من افتراض أن المساواة بين إجمالي الطلب والعرض شرط ضروري لتوازن النظام الاقتصادي في نظريته ، يحدد العرض على أساس دالة الإنتاج لـ Cobb–Douglas ، التي تعبر عن الاعتماد الوظيفي بين أحجام الإنتاج من جهة ، ومجموع العوامل المستخدمة وعواملها من ناحية أخرى. تكشف نظرية سولو أن النمو الاقتصادي ينتج عن الترابط بين ثلاثة مصادر (الاستثمارات والقوى العاملة والتقدم التكنولوجي).

توضح النظرية أن العامل الرئيسي في تحديد مستوى رأس المال هو معدل الادخار، لأن معدل الادخار يوفر الأعلى مخزونًا أكبر من رأس المال (أي نمو الاستثمارات) ، ومن ثم مستوى أعلى من الإنتاج.

[94] Solow, R. (1957), "**Technical Change and the Aggregate Production Function**", The Review of Economics and Statistics, Vol. 39 No. 3, pp. 312-320.

يعد النمو السكاني في نظرية سولو أحد أسباب استمرار النمو الاقتصادي في الحالة المستقرة. ومع ذلك ، إذا كان النمو السكاني غير مصحوب بزيادة الاستثمارات ، مما يؤدي إلى انخفاض رأس المال لكل عامل. وهكذا ، فإن النظرية توضح أن البلدان ذات معدلات النمو السكاني الأعلى لديها نسبة أقل من رأس المال إلى العمالة وبالتالي انخفاض مستوى الدخل .

المصدر الثالث للنمو الاقتصادي بعد الاستثمارات وزيادة عدد العاملين هو التقدم التقني. وتجدر الإشارة إلى أنه التقدم التكنولوجي في النظرية الكلاسيكية الجديدة لا يعني استبدال العمل البشري بالآلات، بل التغييرات النوعية في الإنتاج ، مثل: رفع المستوى التعليمي للعاملين ، وتحسين التنظيم ، وغيرها.

ويفترض في نموذج سولو التقليدي للنمو أن دالة الإنتاج تأخذ شكل دالة كوب دوغلاس كما يلي:

$$Y_{(t)} = A(t)K(t)^{\propto}L(t)^{1-\propto}$$

و أن :

Y: تمثل الإنتاج

K: تمثل رأس المال المادي

L: تمثل العمل

A:تمثل مستوى التكنولوجيا

كما نلاحظ من المعادلة السابقة أن المعايير في نظرية سولو مقاسة بدخل الفرد ، و التقدم التقني هو الشرط الوحيد للنمو المستمر للمعيشة. علاوة على ذلك ، اقترح سولو صيغة "القاعدة الذهبية من التراكم "، الذي يحدد المستوى الأمثل لكثافة رأس المال. فيما يتوافق النمو الاقتصادي المتوازن مع معايير الادخار المختلفة ، ولكن المعيار الأمثل هو ذلك المعيار الذي يوفر النمو الاقتصادي مع أعلى مستوى من الاستهلاك. على عكس الأساليب التقليدية ، فإن لا يتم تحديد أعلى استهلاك بأكبر قدر ممكن من رأس المال ، ولكن من خلال المستوى الأمثل الحجم وفعالية التكلفة – إنتاجية رأس المال لكل وحدة من المنتج (الإنتاجية الحدية).وبالتالي ، فإن نظرية

سولو تسلط الضوء على التقدم التكنولوجي بكونه الأساس الوحيد للاستدامة نمو الرفاهية ويسمح لك بالعثور على البديل الأمثل للنمو ، مع توفير الحد الأقصى للاستهلاك.

1.4- نظرية النمو الاقتصادي من وجهة نظر نظريات النمو الحديثة

بدأت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين مرحلة جديدة في تطوير نظرية النمو الاقتصادي مما سمح بالحديث عن "نظرية النمو الحديثة". تعكس النظرية الحديثة من خلالها تأثير المنافسة غير الكاملة وأثر التغييرات المحتملة في معدل الربح. والأهم من ذلك تعد التقدم العلمي والتقني عامل نمو داخلي المنشأ ناتج عن أسباب داخلية.

ظهرت النظرية الحديثة للنمو أو ما تسمى بنظرية النمو الداخلي بداية في النماذج الرياضية والاقتصادية للاقتصاديين الأمريكيين بول رومر وروبرت لوكاس والذين افترضوا السمة الأهم للنمو الاقتصادي هي الابتكارات التكنولوجية الذاتية القائمة على الاستثمار (أو المساهمة) في تقدم التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري. فتبدو نماذج النمو الداخلية مشابهة للنماذج الكلاسيكية الجديدة ،لكنها تختلف اختلافًا كبيرًا في الافتراضات والاستنتاجات الأولية[95].

يعتمد نموذج سولو[96] أن قوة العمل تنمو تحت تأثير متغيرات خارج النموذج بمعدل ثابت يعادل معدل النمو السكاني. ويفترض أيضاً أنه تستثمر نسبة ثابتة من الناتج، وتأخذ معادلة الدخل الفردي الشكل التالي:

$$\text{LnIPC} = LnA(t) + B_1 Ln\frac{S(t)}{Y(t)} - B_2 Ln(n(t) + \delta)$$

و أن :

$\text{IPC} = \frac{Y(t)}{L(t)}$: و أنها تمثل الدخل الفردي

[95] UN (2011), Tashkent: UWED, UNDP, 2nd ed., available at: http://www.undp.uz/en/publications/publication.php?id=317

[96] Solow, R. (1956), "A Contribution to the Theory of Economic Growth", *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 70 No. 1, pp. 65-94.

$\frac{S(t)}{Y(t)}$: و أنها تمثل نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

δ : تمثل الاهتلاك

$n(t)$: تمثل نمو قوة العمل

تمثل هذه المعادلة ان الدخل الفردي في حالة الثبات والسكون يرتبط ايجابياً بمعدل الادخار وسلبياً بمعدل نمو قوة العمل أو معدل النمو السكاني، وأضاف سولو على أن الدولة بمساعدة أدوات السياسة المالية (مثل التغييرات في الضرائب ،الإنفاق الحكومي) غير قادرة على إحداث تأثير طويل الأجل على معدل النمو. وأن التأثير على النمو الاقتصادي ممكن فقط من خلال التأثير على معدل الادخار ويبرز هنا أثر السياسة المالية النشطة من خلال أدواتها الإنفاق العام والضرائب في التأثير على معدل النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على مستوى الطلب الكلي في الأجل القصير .

كما لاحظ بول رومر: "فيما يتعلق بالنصيحة للسياسيين ، لم يكن لدى نظرية النمو الكثير لتقدمه من الناحية النظرية التغيير التكنولوجي الخارجي والنمو السكاني الخارجي لا يهم ما تفعل الحكومة "[97].

تتغلب نظرية النمو الداخلي على هذا النقص في النظرية الكلاسيكية الجديدة. و إنهم يرفضون الفرضية الكلاسيكية الجديدة المتمثلة في تقليص هامش إنتاجية رأس المال .

في نظريات النمو الداخلي، التقدم التكنولوجي ليس هو السبب الوحيد المحتمل للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. قيمة المحددات الاقتصادية المكثفة عالية الجودة وهي:

– نوعية رأس المال البشري الذي يعتمد على الاستثمار في التنمية البشرية(التعليم والصحة).

– تهيئة الشروط والمتطلبات اللازمة لحماية الفكر حقوق الملكية في ظروف المنافسة غير الكاملة .

– دعم الدولة لتطوير العلم والتكنولوجيا.

[97] Romer, P. (1989), **Endogenous technological change**, National Bureau of Economic Research,Cambridge, MA.

– دور الحكومة في خلق المناخ الاستثماري الملائم وجذب التقنيات الجديدة.

لذلك ، فإن نظريات النمو الداخلي على عكس النظريات الكلاسيكية الجديدة تؤيد تدخل الدولة في عملية التنمية. واستناداً لذلك يمكن تقسيم هذه النظريات إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى التي يظهر فيها رأس المال البشري عاملاً مهماً للنمو الاقتصادي ومن أهم المفكرين الاقتصاديين في هذه المجموعة العالمان بول رومر وربرت لوكاس .

يعتمد رومر في نظريته على عامل رئيسي في النمو الاقتصادي هو متغير المعرفة أو المعلومات. يفترض أن المعلومات الواردة في الاختراعات والاكتشافات متاحة للجميع ويمكن استخدامها في نفس الوقت. تفترض نظرية رومر أن يظل مجموع مقدار رأس المال البشري ثابتًا خلال المدة الزمنية المدروسة. فمن الممكن فقط إعادة التوزيع بين مجال الإنتاج والبحث والتطوير (أنشطة البحث والتطوير) وفقًا لوظيفة تفضيلات المستهلك. فالفكرة الأساسية لنظرية رومر هي ما يلي: "هناك تبادل بين الاستهلاك اليوم والمعرفة التي يمكن استخدامها في التوسع في الاستهلاك غدا ". وهو يصوغ الفكرة على أنها" تكنولوجيا البحث "التي تنتج "المعرفة" من الاستهلاك الماضي. وبالتالي ، فإن معدل النمو الاقتصادي حسب رومر يعتمد على قيمة رأس المال البشري ويركز على اكتساب معرفة جديدة هذا يعني أن مجال البحث يؤثر على الاقتصاد ليس فقط تأثيراً مباشراً من خلال تطبيق أفكار جديدة وتطويرها. وجودها شرط ضروري (ولكن ليس كافيا) للنمو الاقتصادي ، لأنه يوفر تراكم رأس المال البشري. تشير نظرية رومر أن البلدان التي لديها قدر أكبر من تراكم رأس المال البشري سيكون لديها معدلات أعلى من النمو الاقتصادي. و تقدم دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y_{(it)} = (K_{it})^{1-\beta}(A_t l_{it})^{\beta}$$

و ان :

$Y_{(it)}$: تمثل انتاج المؤسسة l في المرحلة الزمنية t.

k_{it}: يمثل رأس المال المستخدم في المؤسسة I في المرحلة الزمنية t.

L_{it}: يمثل الكمية المستخدمة من العمل من طرف المؤسسة I في المرحلة الزمنية t.

A_t: يمثل كمية المعرفة المكونة من طرف كل المؤسسات خلال المدة الزمنية t والمرتبطة برأس المال الإجمالي لكل المؤسسات وتقدم بالعلاقة الرياضية التالية:

$$A_t = A^{\frac{1}{\beta}} \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it} \right)^{\alpha}$$

وتعد A قيمة ثابتة.

لذلك ، وفقًا لهذه النظرية ، سيسهم تطوير التجارة الدولية الحرة أيضًا في ارتفاع النمو ، فإن تبادل المنتجات يوسع حدود النظام الاقتصادي و وبالتالي يؤدي إلى زيادة إجمالي رأس المال البشري.

على النقيض من نظرية رومر[98] في النمو الاقتصادي رأى روبرت لوكاس في نظريته أن تراكم رأس المال البشري هي عملية اقتصادية قوية تتطلب موارد معينة ، وهي سبب التكاليف البديلة.

يقترح لوكاس[99] أنه يمكن للناس اختيار إحدى طريقتين لقضاء الوقت: المشاركة في تيار الإنتاج أو تراكم رأس المال البشري. في الواقع ، تخصيص الوقت بين هذه البدائل طرق تحدد معدل النمو الاقتصادي ، على سبيل المثال ، انخفاض في الوقت الذي يقضيه في الإنتاج ،يؤدي إلى انخفاض في إنتاج المنتج الحالي ، ولكن في نفس الوقت مع الاستثمار المتسارع في الموارد البشرية تزيد من نمو ناتج المنتج. وبالتالي ، فإن السمة المميزة لنظريات هذه المجموعة هي إدراج عامل التعليم ورأس المال البشري في وظيفة الإنتاج.

[98] Romer, P. (1989), "Human Capital And Growth: Theory and Evidence," NBER Working Papers 3173, National Bureau of Economic Research, Inc.
[99] Lucas, R. (1988), 'On the mechanics of economic development', *Journal of Monetary Economics*, Vol. 22 No. 1, pp. 3-42.

في المجموعة الثانية من النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي يعد البحث والتطوير عاملًا رئيسيًا للنمو. و تصف نظرية جي جروسمان تأثير التكنولوجيا العالية في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي[100].

تضم المجموعة أيضًا نظرية التقدم التكنولوجي الداخلي[101] لكل من العالمين فيليب اغيون وبيتر هويت وفقًا لهذه النظرية ، فإن النمو الاقتصادي مدفوع بالتقدم التكنولوجي الذي يضمن من خلال المنافسة بين الشركات ، مما يؤدي إلى خلق منتجات مبتكرة ، كل ابتكار يجلب إلى السوق سلعًا مؤقتة جديدة، يمكن استخدامها في إنتاج سلع أكثر فعالية مما كانت عليه من قبل.

الدافع الرئيسي للشركات داخل قطاع البحوث هو احتمال الاحتكار فمثلاً في حالة براءات الاختراع الناجحة للابتكارات. يمكن ايجارها ليغطي هذا الإيجار التكاليف المرتبطة بالتطوير وتنفيذ الابتكارات. وبالتالي يسهم إسهاماً حاسماً في تحديد معدل النمو الاقتصادي .

وبالتالي ، سمحت نظريات النمو الداخلي بإضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين آليات النمو الاقتصادي وعملية الحصول على المعرفة الجديدة وتجميعها ، الذي يتجسد في الابتكارات التكنولوجية. تبحث هذه النظريات في أسباب الاختلافات في معدلات النمو لمختلف البلدان ، وفعالية التدابير المختلفة للدولة السياسات العلمية والتقنية والصناعية ، وكذلك تأثير العمليات الدولية التكامل والتجارة على النمو الاقتصادي .

مما سبق نخلص إلى أن اهتمام الاقتصاديين عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي ومراحله بموضوع النمو وتفسير حدوثه، ومعرفة محدداته، ونتيجة لهذه الجهود البحثية النظرية والتطبيقية المعمقة والمتواصلة فقد انبثقت عدة نظريات اقتصادية عبر الزمن، وضعت تفسيرات مختلفة لحدوث النمو والمتغيرات المؤثرة عليه.

[100] UN (2011**), Tashkent**: UWED, UNDP, 2nd ed.
[101] Aghion, P., and P. Howitt. (1992). "**A Model of Growth Through Creative Destruction**," Econometrica 60, 323–351.

2- المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الدول الناشئة

توصف الدولة أنها ناشئة عندما يحقق اقتصادها نموا كبيرا فيسعى لأن يكون أكثر تقدما، وذلك عن طريق الصناعة والنمو المتسارع، وعادة ما يكون أيضا لهذه الدولة دور على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

2.1-النمو الاقتصادي في الدول الناشئة

كان معيار التقدم قديماً هو التصنيع، فظهر مصطلح الدولة الصناعية (Industrialized country)، ارتبط هذا المصطلح بظهور أول دولة صناعية، وهي المملكة المتحدة. لكن سرعان ما لحقت بها دول أخرى صناعية، بلجيكا أولاً، تلتها في وقت لاحق ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا، قبل أن تتسع الدائرة لتعم القارة الأوروبية .فهناك دول متقدمة اقتصاديا حاليا، كانت دول ناشئة مثل اليابان،. وتعد أسواق الدول الناشئة أقل من نظيرتها المتقدمة في حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، لكن في نفس الوقت، تحقق هذه الاقتصادات معدلات نمو أعلى.

تصنف البلدان في العالم في عدد من الفئات ، وتستند هذه التصنيفات إلى عديد من المعايير وهي[102] :

1- معيار دخل الفرد بالاستناد إلى تقدير متوسط لثلاثة أعوام للدخل الوطني الإجمالي للفرد بعتبة دنيا قدرها1,018 دولار لحالات الإخراج الممكنة من قائمة أقل البلدان نمواً وعتبة أعلى بمقدار1,222 دولار لحالات الإضافة الممكنة إلى القائمة من البلدان الأقل نمواً.

2- معيار مؤشر الأصول البشرية، الذي يشتمل على مؤشرين فرعيين :الأول يتعلق بالصحة ومؤشر فرعي ثانٍ يتعلق بالتعليم.

أ- المؤشر الفرعي المتعلق بالصحة يشمل ثلاثة مؤشرات:

[102] الأمم المتحدة (2020) ، **تقريرأقل البلدان نمواً 2020** ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، جنيف، ص13
https://unctad.org › *files* › *official-document*

أولاً: معدل الوفيات قبل سن الخامسة من العمر

ثانياً: معدل وفيات الأمهات.

ثالثاً: مدى انتشار توقف النمو.

أ- مؤشر التعليم الفرعي يشمل ثلاثة مؤشرات

أولاً: معدل التسجيل الإجمالي في التعليم الثانوي

ثانياً: معدل محو الأمية في صفوف الكبار

ثالثاً: مؤشر المساواة بين الجنسين في إجمالي التسجيل في التعليم الثانوي.

3- معيار الضعف الاقتصادي والبيئي، ويشتمل على مؤشرين فرعيين هما :مؤشر فرعي خاص بالضعف الاقتصادي ومؤشر فرعي خاص بالضعف البيئي .

أ- مؤشر الضعف الاقتصادي يشمل أربعة مؤشرات هي :

أولاً: نسبة الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: مؤشر البُعد والبُعد عن السواحل.

ثالثاً: مؤشر تركّز الصادرات السلعية.

رابعاً: خلل استقرار صادرات السلع والخدمات

ب- المؤشر الفرعي الخاص بالضعف البيئي يشمل أربعة مؤشرات هي:

أولاً: نسبة السكان الذين يقطنون مناطق ساحلية واطئة.

ثانياً: نسبة السكان الذين يقطنون مناطق جافة.

ثالثاً: خلل استقرار الإنتاج الزراعي.

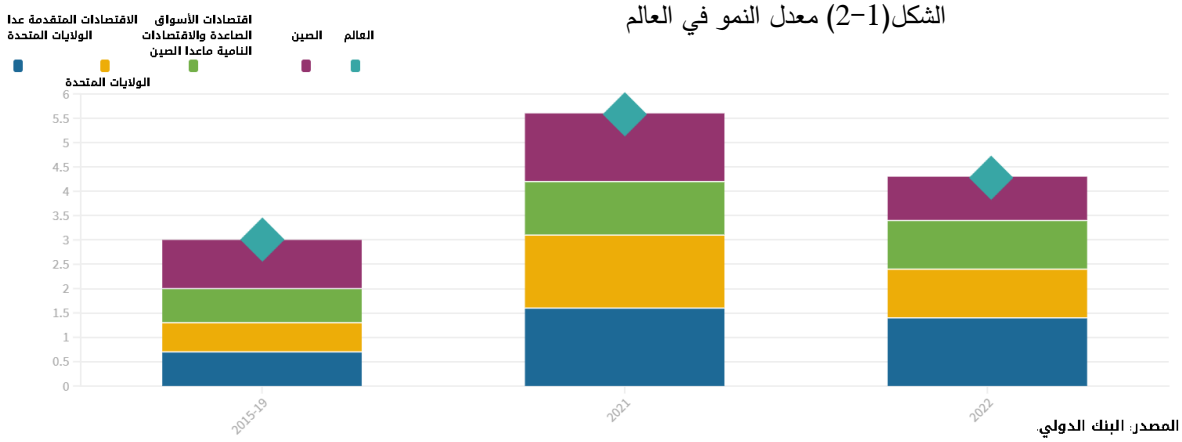
رابعاً: ضحايا الكوارث .

وتُستخدم لهذه المعايير الثلاثة عتبات مختلفة لتحديد الحالات التي يمكن أن تُضاف إلى قائمة أقل البلدان نمواً والحالات التي يمكن أن تُرفع منها. ويكون البلد مؤهلاً إضافة إلى القائمة إذا استوفى عتبات الإضافة للمعايير الثلاثة ولم يزد عدد سكانه على75 مليون نسمة.

ويؤدي التأهّل للإضافة إلى القائمة إلى الدخول عملياً في فئة أقل البلدان نمواً في حالة قبول حكومة البلد المعني الإندراج في هذه الفئة. ويكون البلد مؤهلاً عادة للخروج من القائمة إذا استوفى عتبات الخروج بموجب معيارين اثنين على الأقل من المعايير الثلاثة في استعراضين متتاليين على الأقل من الاستعراضات الثلاثية السنوات للقائمة.

ونعرض فيما يلي إجمالي معدل النمو الكلي في العالم فمن المتوقع أن تسهم كل من الولايات المتحدة والصين بأكثر من ربع النمو العالمي في عام 2021، وتعادل مساهمة الولايات المتحدة تقريبا ثلاثة أمثال متوسط نموها في السنوات 2015-2019 كما هو موضح في الشكل(1-2) التالي :

الشكل(1-2) معدل النمو في العالم



المصدر: البنك الدولي.

ملاحظة: تحتسب معدلات إجمالي النمو الكلي باستخدام الأوزان الترجيحية لإجمالي الناتج المحلي بمتوسط أسعار الدولار للسنوات 2010-2019 وأسعار الصرف السوقية. يظهر الشكل المساهمات في تنبؤات النمو العالمي في 2021 و2022 توقعات البنك الدولي في يونيو/حزيران 2021 بالمقارنة مع متوسط المساهمات في النمو في فترة السنوات 2015-2019.

2.2- دور السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي في الدول الناشئة

ركزت الدول الناشئة اهتماماتها على القطاعات الأساسية واتبعت سياسة مالية نشطة في اقتصاداتها وحصر الفائض الاقتصادي وتوظيفه لصالح التنمية الاقتصادية.

تهتم السياسة المالية بزيادة الإيرادات وتحقيق النمو الاقتصادي لذلك فإن السياسة المالية معنية من ناحية الإنفاق العام والضرائب في اختيار حجم تدفق الإنفاق الحكومي على الاقتصاد ومن الاقتصاد للعودة إلى حكومة على شكل دخل فالسياسة المالية النشطة ومن خلال أدواتها الإنفاق العام والضرائب تستطيع التأثير على الاقتصاد وتحقيق الأهداف الاقتصادية ووفقاً للاقتصادين فإن تغيير الحكومة لمعدل الضرائب والمدفوعات الحكومية فإنها تؤثر على إجمالي الطلب وأيضا على مستوى النشاط الاقتصادي.

اتبعت الدول الناشئة سياسة مالية نشطة من خلال مايلي:

1- التعبئة الفعالة للموارد :

الهدف الرئيسي للسياسة المالية النشطة هو النمو السريع ويتحقق هذا الهدف من النمو الاقتصادي من خلال تعبئة الموارد الاقتصادية للبلد، تكمن تعبئة الموارد في اشراك الافراد والمؤسسات وتعبئتهم لتأمين الموارد القديمة وإيجاد موارد جديدة لدعم النمو الاقتصادي يمكن لهذه الموارد أن تكون سلعاً أو أموالاً أو خدمات أووقتاً . وتصنف الموارد على أنها قابلة للاستملاك وغير قابلة للاستملاك فالموارد القابلة للاستملاك هي تلك الموارد المملوكة او المدارة كملكية خاصية والتي يمكن التعامل بتكاليفها الأساسية وتقسم الى موارد متجددة مثل الغابات والارض الزراعية والطاقة الشمسية أما بالنسبة للمصادر غير المتجددة مثل النفط والغاز الطبيعي والنحاس والحديد وغيرها. والموارد غير القابلة للاستملاك اذا كان هناك مؤثرات خارجية مهمة ترتبط بانتاجها او استهلاكها. مثل جودة الهواء أو المياه الجوفية وغيرها . وتساهم السياسة المالية النشطة من خلال تشجيعها

للصناعات القائمة على الموارد الطبيعية في زيادة القيمة المضافة لكل من الصناعات في اجمالي الناتج المحلي[103] .

تعد الهند من الدول الرائدة في تعبئة الموارد فمثلاً قامت بتغييرات عديدة كان منها تعبئة الفائض الزراعي لاغراض الاستثمار اللازم للتطور الاقتصادي، وتمكنت الهند من الوصول إلى المرتبة الثالثة في إنتاج القمح عالمياً متقدمة على الدول الكبرى[104] و تجاوزت حد الاكتفاء الذاتي من الغذاء وأوجدت مخزونا احتياطيا وهو الأمر الذي كان من نتائجه زيادة قدرة الدولة على التعامل مع الجفاف ولم تعد هناك مجاعات كتلك التي حدثت في البنغال عام 1943 وأدت إلى وفاة ثلاثة ملايين هندي.

2- التوزيع الفعال للموارد المالية :

تسهم السياسة المالية النشطة في التوزيع الاقتصادي لمصادر التمويل من خلال تخصيص الموارد المالية للانشطة الاستثمارية والتطوير والسكك الحديددية والبنية التحتية ، وبينما تشمل الأنشطة غير الاستثمارية مثل الإنفاق على الدفاع و دفع الفوائد والإعانات وغيرها.

وتعد المالية العامة من أهم ادوات توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي فالتوزيع يعني تقسيم الدخل بين عناصر الدخل الذين اشتركوا في العملية الانتاجية (الأجور، الأرباح ، الايجارات، الفوائد والعمولات) أما إعادة التوزيع في عبر الاقتطاعات الضريبية التي تأخذ من الدخل (الأرباح أو الأجور) وغيرها بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ، فعادة ماتوزع الدولة الدخول استناداً لقرارات ونسب تحددها، أي تكون العملية سياسية بامتياز، ويظهر دور السياسة المالية في ماتقدمه من رواتب للعاملين في القطاعات غير الانتاجية (الصحة والتعليم والخدمات..) وبما تقدمه من إعانات مباشرة للعاطلين من العمل والمحتاجين. وفيما توزع الحكومة الانفاق العام بحيث يشعر الأفراد

[103] ساموبلسن .بول وآخرون (2001). **الاقتصاد**. ترجمة : هشام عبد الله. عمان : الأردن. الدار الأهلية للنشر والتوزيع. ص: 380

[104] Fao (2020) , Food Outlook - Biannual Report on Global Food Markets: June 2020. Food Outlook, 1. Rome

بوجودها في الوسط الاقتصادي والاجتماعي ، فالانفاق على القطاعات الاقتصادية يشجع الاستثمار ويدفع المنتجين الى زيادة الانتاج وتطوير الآلات والخدمات الانتاجية وهي تقسم الى عدة فئات[105] :

- الانفاق على مشاريع البنية التحتية من طرقات وجسور وغيرها..
- الانفاق على اقامة المدن الصناعية اللازمة لتشجيع الاستثمار وجذب الصناعيين للعمل فيها بهدف تخفيض التكاليف.
- إقامة المصانع على نفقة الدولة أو مشاركة القطاع الخاص وتؤدي هذه النفقات لزيادة الانتاج واستثمار الموارد الوطنية بالاضافة لخلق فرص العمل .

في البرازيل على سبيل المثال وجهت السياسة المالية في هذا الشأن إلى الاهتمام بشقين للصناعة، الأول هو الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، وهي كانت موجودة بالفعل أما الشق الثاني فهو الصناعات التقنية المتقدمة، فخطت البلاد خطوات واسعة في العقد الأخير في صناعات السيارات والطائرات، ومن أهم الأمثال شركة امبراير (Embraer)، التي تعد ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات تجارية بعد إيرباص وبوينغ وأكبر شركة مصدرة في كل البرازيل.

3- الحد من غياب المساواة في الدخل والثروة :

تهدف السياسة المالية النشطة إلى تحقيق المساواة والإنصاف والعدالة الاجتماعية عن طريق الحد من غياب المساواة في المكاسب المالية بين أفراد المجتمع ويعود عدم المساواة في الدخل من العمل الى عدة عوامل وهي :

- القدرات و المهارات: يختلف الناس في قدراتهم (البدنية والعقلية والجسدية) إلا أن تلك الفوارق البدنية لاتساعد كثيراً في تفسير أحجية تشتت الدخل ، لكن المهارات المقيمة في سوق العمل متباينة ومن الصعب قياسها ، فالأسواق تميل الى مكافأة الاستعداد للمجازفة والطموح والعمل الشاق والأعمال الهندسية الفذة من الصعوبة بمكان قياسها بأي اختبارات معيارية .

[105] كنعان علي (2014). **مبادئ المالية العامة** . دمشق: سورية . منشورات جامعة دمشق . ص:66

- كثافة العمل: تختلف كثافة العمل بين الافراد بشكل كبير،فهناك فرق بين شخص مُجد يعمل 70 ساعة في الاسبوع وشخص لايعمل سوى مايكفيه لتلبية ضروريات الحياة ، قد تكون فروقات الدخل عظيمة وخاصة في مجال الأعمال الابداعية التي لاتقاس بزمن انجازها بل بقيمتها.
- الوظيفة :أحد أهم مصادر عدم المساواة في الدخل هو وظائف الناس فنجد أن دخل العامل أو دخل عمال الخدمات غير المهرة يختلف بشكل جذري عن دخل الاختصاصين من الدكاترة والطباء والمهندسين والمحامين) ويعود سبب الاختلاف جزئياً الى المدة اللازمة لتدريب الشخص ليصبح طبيباً أو محامياً كما تلعب القدرات دوراً كبيراً في مستوى الدخل والحصول على وظيفة ذات دخل مرتفع .
- عوامل أخرى: هناك عوامل أخرى تؤثر في عدم المساواة في الدخل مثل الحياة العائلية والخبرات الاجتماعية التي يكسبها الاطفال تأثر تأثيراً كبيراً فيما يكسبونه في المستقبل ، ولعل أعظم التباينات يكمن في الثروات المكتسبة والموروثة ، وهذا التفاوت في الثروة أثار العديد من التساؤلات في كيفية المحافظة على دخل العائلات الفقيرة في حال حصول احد أفرادها على عمل ، ظهرت الضريبة كحل في توزيع التكليف الضريبي حسب مستويات دخل مختلفة .مثلا تفرض الضريبة التصاعدية على الدخل أو فرض ضريبة إضافية على الأثرياء ، أو فرض ضريبة على الأشياء الفاخرة او شبه الفاخرة التي تستهلكها استهلاكاً كبيراً الطبقة الوسطى العليا أو الطبقة العليا.

وعلى سبيل المثال: تقوم اندونيسيا بتقديم مساعدات وفق برنامج الأمل الأسري (pkh) بنسبة وقدرها 25% لمدة سنة كاملة و تقدم معونات الغذاء الالكترونية لحوالي 20مليون أسرة ، وتقديم بطاقة ماقبل العمل لتشمل حوالي 5.6 مليون عامل في القطاع غير الرسمي والعاملين في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وتقدم الهند 1000 روبيه حوالي (12 دولار) لكل من المستفيدين في برنامج الوطني للمساعدات الاجتماعية (NSAP) حوالي 85 مليون مستفيد، وبالنسبة للمزارعين يدعمون من خلال برنامج دعم الدخل(PM-KISAN) تقدم حوالي 2000 روبيه إلى 87 مليون مستفيد من أسر المزارعين[106].

[106] صندوق النقد الدولي (2022) . **سياسات الانفاق لدعم الشركات والأسر**. ادارة شؤون المالية العامة. ص:7

4- استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم :

تهدف السياسات لاقتصادية لإدارة التضخم واستقرار القيمة وذلك بخفض تكاليف التضخم والتوقعات ذات أهمية كبيرة في تحديد تكاليف التضخم وعندما يكون التضخم متوقعاً فإن ذلك يترتب عليه القليل من التكلفة ، ولكن التضخم غالباً مايكون غير متوقع ويأتي بغتة ، ولكن حتى فيما إذا كان يمكن التنبؤ بدقة فإن هيكل المؤسسات الموجود في الاقتصاد الحديث يمنع التكيف الكامل مع ارتفاع الاسعار. فبدون المواءمة المطلوبة ، فإن التضخم يؤثر على توزع الدخل وعلى المبادلة بين الادخار والاستهلاك وعلى الكفاءة الاقتصادية.

لوأن المعدل التضخم كان معروفاً مقدماً فإن الافراد سيقومون بالعديد من المواءمات التالية:

- سيطالب العمال برط أجورهم بمعدل التضخم ما يؤدي لارتفاع الأجور بنسبة ارتفاع الاسعار.
- سيطالب دافعو الضرائب بربط الضريبة بالتضخم وهذا يتطلب أن تكون الضريبة مبنية على الدخل الحقيقي وليس على الدخل النقدي وبالتالي يزداد الحد الأدنى المعفى بنسبة زيادة مستوى الأسعار.

في معظم الدول المتقدمة يتم ربط بعض المتغيرات بالأرقام القياسية بحيث يمكن أخذ التضخم في الاعتبار مثل ضرائب الدخل الشخصية والضمان الاجتماعي ولكن هناك العديد من الاسباب التي تجعل من الربط الكامل للمتغيرات الاقتصادية مع معدل التضخم أمراً ممكناً منها :

- إن ربط الاجور والرواتب بالتضخم والارقام القياسية يجعل الاقتصاد عرضة لهزات العرض فالزيادة في الرواتب ستصبح مستمرة وسيرغب أصحاب الأجور في اللحاق بارتفاع الأسعار .
- من المتطلبات الاساسية للتوزيع الكفء للموارد الانتاجية هي ربط زيادة الرواتب بالكفاءة والانتاجية بالتالي ربط الرواتب بالارقام القياسية سيحول دون تطبيق هذا المطلب .
- سيجتذب الربط الكامل للأصول المالية القصيرة الاجل الأفراد بالتالي سيقللون من شراء الأصول الطويلة الأجل والأصول الأخرى.
- والسبب الرئيسي في عدم الربط الكلي هو سبب سياسي فإن مثل هذا الربط يشير الى تسليم الحكومة في معركتها أمام التضخم

ويظهر دور القرارات المالية في كبح جماح التضخم ، لو أن الانفاق الحكومي يزداد باستمرار فإنه من الممكن أن نحصل على زيادة مستمرة في مستوى الأسعار ولكن هناك الحد الكلي الممكن للانفاق العام ، فالحكومة لايمكن أن تنفق أكثر من 100% من إجمالي الناتج المحلي، وفي الحقيقة عادة مايكون هدف محدد من الحكومة والعامة للانفاق يسعيان لعدم تجاوزه الا في حدود معينة وفق الظروف المختلفة للبلد .

وبالنسبة للجانب الآخر من أدوات السياسة المالية ألا وهي الضرائب فإن تخفيض الضرائب سيؤدي الى استجابة كل من السعر والناتج الى تخفيض مرة واحدة في الضرائب وسيكون زيادة لمرة واحدة في مستوى الأسعار ولكن الزيادة في مستوى التضخم ستكون مؤقتة[107] .

فعلى سبيل المثال يعاني اقتصاد تركيا من التضخم و لذلك قامت السياسة المالية بسلسلة من الإجراءات بهدف كبح جماحه ومنها خفض ضريبة القيمة المضافة من 18 في المئة إلى 8 في المئة على سلع النظافة وقطاع الضيافة من أجل تخفيف الأعباء المالية عن مواطنيه. وكان سبق أن خفضت ضريبة القيمة المضافة على المنتجات الغذائية الأساسية في عام 2022 فارتفع مؤشر أسعار المستهلكين وفق معهد الاحصاء التركي[108] في شهر تشرين الثاني 2022 بمعدل سنوي ليصل إلى نسبة 84% بعدما 21% في شهر تشرين الثاني 2021.

وجاءت الإجراءات الحكومية التركية لتخفيض التضخم ومحاولة منها لكبح جماحه من خلال زيادة الدخل المتاح للمستهلكين بهدف زيادة القدرة الشرائية للأفراد.

5- خلق فرص العمل:

تهدف الحكومات لتخفيض نسب البطالة وتوسيع نطاق التوظيف البلاد و تسهم السياسة المالية النشطة من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية والاستثمار في المشاريع التجارية إلى التوظيف المباشر وغير المباشر إضافة إلى سياسة دعم الإنتاج والتخفيض الضريبي للمنتج مايسهم في تخفيض الأسعار في حالة المنافسة الكاملة و زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة.

[107] خليل سامي(1994) .مرجع سابق ص.1513

[108] معهد الاحصاء التركي (2022).https://www.tuik.gov.tr

يرى الباحث أن خلق وظائف جديدة يعتبر من أكبر التحديات قد تكون السياسة المالية التوسعية مفيدة عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود ، لأنه يقلل من الآثار السلبية للركود مثل البطالة المرتفعة وركود الأجور. ومع ذلك ، يمكن أن تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى ارتفاع أسعار الفائدة ، وتزايد العجز التجاري ، وتسريع التضخم ، خاصة إذا تم تطبيقها أثناء التوسعات الاقتصادية السليمة.

ويمكن على سبيل المثال تبني استراتيجيات الضمان ودعمها مثل برنامج بولسا فاميليا(Bolsa Família)[109] في البرازيل الذي يساعد في تحسين تدفق المعلومات في سوق العمل ويساعد طالبي العمل في الحصول على وظائف مناسبة وتقديم الدعم لضمان العودة السريعة إلى العمل من خلال إدخال شروط للجمع بين دعم الدخل لمن هم في أمس الحاجة إليه والاستثمارات المختلفة التي تسهم اسهاماً كبيرا في الحد من الفقر وتعزيز فرص المستقبل (سوق العمل) للأسر الفقيرة.

6- تقليل العجز في ميزان المدفوعات

تعمل السياسة المالية النشطة على تشجيع الصادرات من خلال إجراءات مالية منها : الإنفاق على البنى التحتية وإقامة المدن الصناعية ، الإعفاءات الضريبية على الصادرات ، تقديم مزايا مالية لاستيراد الصناعات البديلة وفرض رسوم جمركية عليها وتقدم دول مثل :الصين وتركيا وماليزيا .

تمتلك الصين احتياطيًا هائلاً من العملات الأجنبية ومرافق تحتية مجردة مكتملة، وفي الوقت نفسه خزان بشري فتعد أكبر دولة من حيث عدد السكان يفوق تعداد سكانها المليار ونصف المليار انسان وفق احصاءات البنك الدولي نفذت الصين استراتيجية استبدال الواردات و السعي وراء التصنيع والتي استخدمت بشكل فعال الموارد الاقتصادية المختلفة لتعزيز قدرة البلاد من خلال نظام الاقتصاد المخطط و بحلول السبعينيات من القرن العشرين، كانت الصين قد بنت نظام صناعي كامل نسبيًا، ومع ذلك، تَشكّل النظام الصناعي في الصين تحت مظلة الاستيراد وكانت استراتيجية الاستبدال التنافسية ضعيفة على المستوى العالمي.

كان هناك نمو سريع في التجارة والاستثمار الأجنبي نتيجة لذلك انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، ووصل نمو اجمالي الناتج المحلي في 2007 إلى 14% ، و تم تحديث هيكل التصدير بسرعة حيث تسارعت

[109] صندوق النقد الدولي (2022) . مرجع سابق ص:6

قيمة الصادرات من 510 مليار دولار في عام 2001 ووصلت إلى 2174 مليار دولار في عام 2007. وأصبحت الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ووصل اجمالي الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي 2,72 تريليون دولار في 2020.

7- تكوين رأس المال

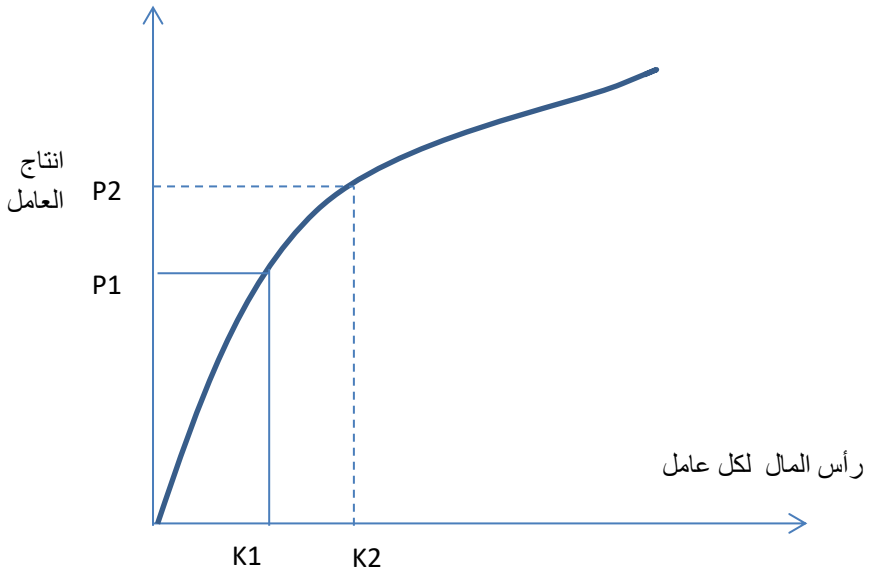
تهدف السياسة المالية إلى التكوين الرأسمالي السريع وماينتج عنه من تسريع وتيرة النمو الاقتصادي فالبلد الواقع في دائرة الفقر بسبب نقص رأس المال في المقام الأول عليه تسريع وتيرة التكوين الرأسمالي وبالتالي زيادة الانتاج ، والزيادة في الطاقة الانتاجية تتطلب الوسع في رصيد رأس المال، وبالتالي تتطلب معدل انفاق استثماري أعلى، فالصناعات والمنشآت ذات الأرباح الجارية المرتفعة نسبياً إنما هي تلك الصناعات والمنشآت التي كانت مبيعاتها وانتاجها يزدادان بسرعة، فالزيادة في رصيد رأس المال المرغوب إنما يكون بسبب زيادة في نمو الطلب على الناتج ويتطلب زيادة في مقدار خدمات السلع الرأسمالية. فإذا كانت طاقة السلع الرأسمالية الحالية قد استغلت بالكامل فإن زيادة مقدار عرض السلع والخدمات يتحقق عن طريق التوسع في رصيد رأس المال .

يشدد علماء الاقتصاد على الحاجة لتكثيف رأس المال وهو العملية التي بموجبها تزداد كمية رأس المال بالنسبة لكل عامل مع مرور الزمن وعلى سبيل المثال مضاعفة المكنات الزراعية وأنظمة الري وزيادة سكك الحديد والطرق في المواصلات والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة والحواسيب وأنظمة الاتصال المتطورة، بالتالي حين تكثف المجتمعات استثماراتها من السلع الانتاجية وتزيد من حصة رأس المال لكل عامل تكون النتيجة زيادة كبيرة في مجال الزراعة والمواصلات وغيرها[110].

ويبين الشكل (2-2) التالي أهمية زيادة حجم رأس المال مع بقاء العوامل الأخرى مثل التطور التكنولوجي ونوعية القوى العاملة والمصادر الطبيعية .

[110] ساموبلسن .بول وآخرون (2001). مرجع سابق. ص: 576

الشكل(2-2) العلاقة بين زيادة رأس المال وانتاجية العامل



الشكل من اعداد الباحث

نلاحظ من الشكل السابق أنه حين تنمو أصول رأس المال بشكل اسرع من نمو القوى العاملة وحين لايكون هناك تغير تكنولوجي ، يؤدي تكثيف رأس المال الى نمو انتاجية العامل ونمو الانتاج الحدي للعمالة وزيادة الأجور.

لكن يحظى تأثير التغيير التكنولوجي بأهمية بالغة في زيادة الانتاج وفي حال أخذ بالحسبان التطور التكنولوجي واستخدام الذكاء الاصطناعي وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة سيحدث علامة فارقة في حجم الانتاج ونوعيته وجودته .

يرى الباحث أن للسياسة المالية النشطة دور كبير في توجيه موارد البلد نحو تنمية رأس المال (المادي والبشري) وخلق القيمة المضافة التي تساهم في زيادة اجمالي الناتج المحلي و تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

3- المبحث الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي ومؤشراته

يقيس الاقتصاديون التقدم والرفاهية لمجتمع ما من خلال مدى توفّر الاحتياجات الأساسية للإنسان توفراً مستداماً من الغذاء ، والمأوى وغيرها.. ، بما في ذلك إمكانات الاستثمار، لتقييم مستوى المعيشة في المواقع ولتطوير النمو المالي في المستقبل. وهناك عدة طرق ومؤشرات لقياس النمو الاقتصادي، أهمها الناتج المحلي الإجمالي ودراسة أنماط الاستهلاك. وتشمل المؤشرات الاخرى للنمو الاقتصادي مجموعة متنوعة من تقييمات الأحوال الاجتماعية. وقد تشمل هذه العوامل متوسط العمر المتوقع ونوعية الرعاية الصحية والمستوى العام للأجور.

3.1- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي حصيلة عمل الدولة لذلك تسعى الحكومات لزيادة الناتج المحلي بهدف تحقيق النمو ، و يعرف الناتج المحلي بأنه :" قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية في مدة زمنية عادة سنة ولايشمل إلا ماينتجه الأفراد في الداخل بينما ما ينتجه العمال في الخارج لايدخل ضمن حسابات الناتج"[111]

يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة البلد على إنتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة[112].

وتوجد هناك ثلاث طرائق لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي وهي :

1- طريقة المنتج النهائي(القيمة المضافة)

وتمثل هذه الطريقة مقدار ماتضيفه كل وحدة إنتاجية على الناتج المحلي وتحسب على الشكل التالي

القيمة المضافة = القيمة الإجمالية للمنتج – مستلزمات الإنتاج

وتمتلك القيمة المضافة الخصائص التالية :

[111] الخصاونة يحيى ورفاقه (2005). **مبادئ الاقتصاد الكلي** . دار المسيرة. الاردن عمان .ص 31
[112] صخري .عمر (2005) ، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة،ص12

- تحدد مدى مساهمة المنشأة في إجمالي الناتج المحلي .
- تحدد درجة التطور الاقتصادي فكلما زاد القيمة المضافة كلما اتصف الاقتصاد بالتطور

2- طريقة الدخول المكتسبة (عوائد عناصر الإنتاج)

كل عملية انتاجية لابد أن يشترك بها مجموعة من عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال وغيرها وكل عنصر سوف يحصل على نصيبه من العوائد وبذلك يحتسب الناتج المحلي بطريقة عوائد عناصر الإنتاج على الشكل التالي :

الناتج المحلي بطريقة عوائد الإنتاج = الأجور + الريع +الفوائد +الأرباح

و يعد العمل من أهم العناصر ويتضمن الأجور كل مايحصل عليه العامل لقاء عمله .

ويمثل الريع : عائد الأرض مقابل استغلالها ، وعائد تأخير المباني ، وعائد الاستثمار الزراعي.

وتعد الفوائد من المتغيرات المهمة في الاقتصاد وتدفع لقاء عنصر المخاطرة تمثل الفوائد أيضاً ثمن استغلال رأس المال هي المقابل المدفوع لقاء الإقراض.[113]

تمثل الارباح عوائد الاستثمار وهي أحد أهم مكونات الطلب الكلي .

3- طريقة الإنفاق النهائي

يستخدم الاقتصاديون المصروفات النقدية التي قام بها الأفراد والقطاع الخاص والحكومي والمفاضلة بين الصادرات والورادات على الشكل التالي:

الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك الكلي+الاستثمار +الإنفاق الحكومي+صافي الصادرات

يمثل الاستهلاك الكلي مجموع ماينفقة الأفراد لشراء حاجياتهم من السلع والخدمات وغيرها.

[113] مصطفي أحمد (1989) . **مبادئ علم الاقتصاد**. ص 131

يمثل الإنفاق على الاستثمار ما ينفق على شراء الآليات والتجهيزات الصناعية والمباني والتجهيزات العقارية اللازمة إضافة للتغير في المخزون.

يمثل الإنفاق الحكومي ماتنفقه الحكومة بشقيه الجاري والاستثماري ويشكل حلقة التوازن التي يمكن من خلالها الدفع بعجلة الاقتصاد فيما لو انخفض الاستثمار أو الاستهلاك.

يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة البلد على إنتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة[114].

وهنالك مقياس آخر كثيرا ما يذكر للتقدم الاقتصادي يسمى الناتج القومي الإجمالي(GNP) الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي هو حدود الإنتاج المستخدمة، فالناتج المحلي الإجمالي يقيس جميع السلع والخدمات المنتجة في الدولة سواء من قبل الشركات المحلية أو الأجنبية .يستثني البضائع والخدمات المنتجة في بلدان أخرى اما الناتج القومي الإجمالي يقيس كل الإنتاج من قبل الشركات المحلية بغض النظر أين يحدث هذا الإنتاج في العالم ، بالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي أكثر فائدة في تحديد المستوى المحلي .

ويعرف الناتج القومي "القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي تنتج ضمن مدة زمنية محددة من قبل عوامل الإنتاج التي يمتلكها مواطنو البلد بغض النظر أين يتم إنتاج المنتجات."[115]

بالتالي الدخل القومي يعرفه ساموبلسون: "أنه مجموع دخل عوامل الإنتاج التي تلقت من العمالة ورأس المال والأرض وتجمع بشكل أساسي بعد طرح استهلاك الأصول والضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثّم يصبح الدخل القومي مجموع الأجور والأرباح والفوائد والإيجارات..."[116]

---

[114] صخري .عمر (2005) ، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة،ص12

[115] الحريري .خالد و الجزائري .ليلى (2012)، مرجع سابق .ص 83

[116] كنعان .علي (2009) ، **الاقتصاد المالي**، مرجع سابق، ص 38

3.2- مؤشرات حديثة لقياس النمو الاقتصادي:

سنعرض فيما يلي مؤشرات جديدة لقياس النمو الاقتصادي وهي:

1- مؤشر استدامة الرفاه الاقتصادي (ISEW)

يعتمد هذا المؤشر على الناتج الإجمالي المحلي عبر إضافة بعض البنود وطرحها وهي:

يكيّف مؤشر الرفاه[117] نهج الناتج المحلي الإجمالي للسلع والخدمات غير السوقية (الأعمال المنزلية) والتكاليف الدفاعية الحماية الاجتماعية والبيئية والإصلاح (النفقات الصحية ، تكاليف حوادث الطرق ، تكاليف التحضر) ، والحد من الرفاهية المستقبلية الناجمة عن الإنتاج والاستهلاك الحاليين (فقدان التربة ، واستنزاف الموارد غير المتجددة ، وتلوث الهواء والماء ، وتأثيرات الاحتباس الحراري) ، وتكاليف الجهود المبذولة للحصول على مستوى الرفاهية الحالي (التنقل والإعلان ومدة العمل وكثافته) ،وتوزيع الدخل والعمل (فقد المساواة بين العمال ، بين العاملين والعاطلين ،بين الذكور والإناث)

2- مؤشر التقدم الحقيقي يرمز له بـ(GPI)

مؤشر التقدم الحقيقي (GPI)[118] هو مقياس يستخدم لقياس النمو الاقتصادي لبلد ما. غالبًا ما يعد مقياسًا بديلاً للناتج المحلي الإجمالي. يأخذ مؤشر GPI كل ما يستخدمه الناتج المحلي الإجمالي في الحسبان ولكنه يضيف أرقامًا أخرى تمثل تكلفة الآثار السلبية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، مثل العمل التطوعي، معدل الإجرام والطلاق و (ضياع) وقت الفراغ والبطالة والأضرار التي لحقت بطبقة الأوزون.

3- الناتج المحلي الإجمالي المستدام أو الأخضر.

[117] Daly, H.E., and J. Cobb (1989). **For the Common Good: Redirecting the Economy Toward Community**, *the Environment, and a Sustainable Future*. Beacon Press, Boston, MA.
ISEW:Index of Sustainable Economic Welfare

[118] Lawn, P.A. (2003). A theoretical foundation to support the Index of Sustainable Economic Welfare (ISEW), Genuine Progress Indicator (GPI), and other related indexes. Ecological Economics 44(1): 105-118.

وهناك نوع ثان من المؤشرات يبدأ أيضًا من الناتج المحلي الإجمالي ولكنه يركز بالكامل على العوامل الخارجية البيئية ونضوب الموارد الطبيعية. تؤدي التصحيحات هنا إلى ظهور نوع من مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي "مستدام" أو "أخضر (محرر)".

يشير "الدخل المستدام"[119] إلى مستوى الدخل الذي يمكن استدامته ، أي الذي يقوم على أساس قابل للتكرار القاعدة الاقتصادية والبيئية. تتجذر مفاهيم أو مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الأخضر والمستدام في اقتصاديات منتعشة. العوامل الخارجية المهمة هي الضوضاء وتلوث الهواء والماء وتآكل التربة والموارد الإرهاق والجفاف والتفتت وفقدان التنوع البيولوجي والنشاط الإشعاعي وعديد من السموم التي تؤثر على الصحة.

إعادة حساب الناتج المحلي الإجمالي مع "استيعاب" العوامل الخارجية ليس بالأمر البسيط ، لأنه يعني ضمنيًا تمامًا مجموعة مختلفة من الأسعار في الاقتصاد. ليس من المستغرب إذن أن يكون هناك عدد قليل من التدريبات التجريبية تهدف إلى حساب الدخل الأخضر أو المستدام.

4- مؤشر الاستثمارات الحقيقية (الادخار)

من المؤشرات العملية التي تركز على القضايا عبر الزمن مدخرات حقيقية (أو استثمار حقيقي) يعني الحفاظ على الثروة أو البذخ أو زيادة رأس المال – مجموع رأس المال الاقتصادي والبشري والطبيعي – عن طريق الادخار الكافي بمعنى واسع[120] .

اعتمد في الآونة الأخيرة مؤشر المدخرات الحقيقية (GS) بكونها مؤشراً مركزياً للبنك الدولي ، تحت اسم "صافي المدخرات المعدلة".

يعرّف مؤشر الاستثمارات الحقيقية أو (صافي المدخرات المعدلة) على أنها مجموع المدخرات الصافية التقليدية والخاضعة لعدد من التصحيحات منها : قيمة نضوب الموارد الطبيعية، التكاليف المرتبطة بأضرار التلوث ، بما

[119] Gerlagh, R., R.B. Dellink, M.W. Hofkes and H. Verbruggen (2002). **A measure of sustainable national income for the Netherlands**. Ecological Economics 41: 157-174.
[120] Hamilton, K., and M.A. Clemens (1999). **Genuine savings rates in developing countries**. World Bank Economic Review 13(2): 333-356.

في ذلك الأضرار الاقتصادية والصحية ، لا يتعامل مع النفقات على التعليم على أنها استهلاك ولكن على أنها المدخرات / الاستثمارات في رأس المال البشري ، يخصم صافي الاقتراض الخارجي من صافي الاقتراض بينما تضاف التحويلات الرسمية ، يخصم استهلاك رأس المال (استهلاك رأس المال).

ويلاحظ أن المدخرات الحقيقية سلبية بالنسبة للشرق الأوسط و مناطق شمال إفريقيا ، وأفريقيا جنوب الصحراء ، إيجابية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والأعلى بالنسبة للشرق منطقة آسيا / المحيط الهادئ[121].

العيب الرئيسي لمؤشر الاستثمارات الحقيقي (الادخار) هو أن خسائر رأس المال الطبيعي لا تعد مقلقة طالما تعوض برأس المال الاقتصادي والبشري (الاستدامة الضعيفة)، لكن لا تعني القيمة الإيجابية لـ GS دائمًا الاستدامة البيئية.

يتميز مؤشر الاستثمارات الحقيقي (الادخار) هو أنه يقيم النمو السريع الذي يسير جنبًا إلى جنب مع الاستهلاك لكن عيب النهج هو أنه يتبنى منظورًا جزئيًا فيما يتعلق بالوقت ، لأنه يتجاهل سلبيًا السياقات التاريخية. على سبيل المثال ، لا يمكن لدولة استنفدت جميع مواردها الطبيعية أن تحقق أهدافًا على المدخرات الحقيقية بعد ذلك.

ونجد مما سبق أن هناك مؤشرات متنوعة لقياس النمو الاقتصادي ولكن الهدف هو ما يحدد الاسلوب المتبع في قياس النمو الاقتصادي من وجهة نظر الباحث.

وبعد ان تناولت في الفصل الثاني مفهوم النمو الاقتصادي ودور السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي في الدول الناشئة وأهم مقاييس النمو والآن سوف انتقل الى الفصل الثالث والذي سأتناول فيه الى النمو الأقتصادي.

[121] World Bank (2006). **Where is the Wealth of Nations**. The World Bank, Washington D.C.

الفصل الثالث : السياسة المالية النشطة والنمو الاقتصادي في الصين

يشهد العالم الحديث ظهور الصين بوصفها أكبر قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفقًا لإحصائيات البنك الدولي، فيما احتلت المرتبة الأولى في حجم الصادرات التي بلغت في عام 2020 حوالي 2.72 تريليون دولار، وكان ذلك نتيجة لتراكم عديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، و تعَدُّ التجربة الصينية من النماذج الدولية المميزة والفريدة من نوعها، مرّت الصين بعدد من المراحل الشاقة لتتمكن من التحول من الاقتصاد المخطط أو المركزي إلى اقتصاد السوق القائم على المنافسة فحققت خلال وقت قصير معجزة اقتصادية ،كما تُعَدُّ الصين أسرع اقتصاد نامٍ خلال الثلاثين سنة الماضية بمعدل نمو سنوي تخطى 10% ولكنه تقلص ليبلغ حوالي 2% في نهاية 2020[122].

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل استخدمت الصين سياسات مالية أو نقدية ناجحة حتى استطاعت إنجاز هذا التطور الصناعي أم أنها تعتمد على الموارد الصناعية فقط؟

ماهو دور السياسة المالية النشطة في التطور الصناعي في الصين؟ وما هي الأدوات التي ركزت عليها اسئلة كثيرة نطرحها في هذا المقام.

ويتضمن الفصل الثالث المباحث التالية:

1- المبحث الأول: مراحل نمو الاقتصاد الصيني

2- المبحث الثاني: تطور السياسة المالية وتأثرها بالمتغيرات الاقتصادية والنظام الاقتصادي في الصين

3- المبحث الثالث: السياسة المالية النشطة في الصين

4- المبحث الرابع: نتائج السياسة المالية النشطة على الاقتصاد الصيني

[122] WORLD BANK (2022). https://www.albankaldawli.org

1- المبحث الأول: مراحل نمو الاقتصاد الصيني

شهد الاقتصاد الصيني حالات من التدهور تبعها حالات من الانتعاش ثم الصعود إلى مستويات قياسية في سرعة النمو، و شكل منتصف القرن التاسع عشر بداية فترة من التدهور نظراً للاضطرابات الاجتماعية والتدخل الاجنبي، حين وصل الشيوعيون إلى السلطة في عام 1949، بعد أن استطاعوا توحيد الصين وذلك بدعم من الاتحاد السوفيتي آنذاك[123]، بدأت الحكومة المركزية في الصين بإعادة بناء الاقتصاد ويعد قانون الإصلاح الزراعي في عام 1950 من أهم القوانين التي تم من خلال التوزيع العادل على الفلاحين بما يضمن سدس هكتار[124](1660م2)كحد أدنى لكل عائلة، وفي نهاية العام 1956م اندمجت أغلب طبقة الفلاحين في الإنتاج الصناعي ، وبدأ في تلك المرحلة تشكيل أجهزة التخطيط المركزي ووضع خطط خمسية للاقتصاد الوطني ، وكانت أول خطة خمسية في المرحلة من 1953 إلى 1957م، ترافقت مع نمو سريع و تضاعف الإنتاج الصناعي 3.2مرة ، وبعد انتهاء الخطة الخمسية بدأت حالة عدم الاستقرار الاقتصادي و دخلت افكار ماوتسي تونغ في النقاش الاقتصادي حول تشكيل ما يسمى بالكومونات الشعبية التي تضم التعاونيات الزراعية في محاولة للقفزة الكبرى نحو الأمام من خلال تحرير طاقة الجماهير، تحرير العقول ، القضاء على البيروقراطية والاستغناء عن النماذج.

دخلت بعدها الصين في حالة من الانهيار الاقتصادي وانتقل جزء كبير من الفلاحين للعمل في ورشات الفولاذ فانخفض الإنتاج الزراعي وعانت الصين من المجاعة وسوء التغذية خلال الأعوام من 1958 إلى عام 1961 وسميت هذه السنوات بالأعوام السوداء لقسوتها وكثرة ما ذهب ضحيتها من بشر نتيجة نقص الموارد الاساسية والغذاء، بعد تلك الأعوام انبعثت سياسة اقتصادية شجعت على الإنتاج الزراعي وعاد نظام التخطيط واستعاد القطاع الزراعي عافيته وعادت الصين في عام 1965 م إلى مستوى إنتاجها في عام 1960، وسددت كامل قروضها للاتحاد السوفيتي في عام 1966م.

---

[123] لوموان، فرانسواز(2010). **الاقتصاد الصيني** ، الهيئة السورية العامة للكتاب ، ترجمة : صباح كعدان. دمشق ، ص : 8

[124] الهكتار واحدة لقياس مساحة الأرض هكتار = 10000م2

في السنوات التالية ما بين 1967 و1978 م تحسن مستوى النمو الاقتصادي وبلغ وسطياً (6%) وفق إحصاءات البنك الدولي في 2021.

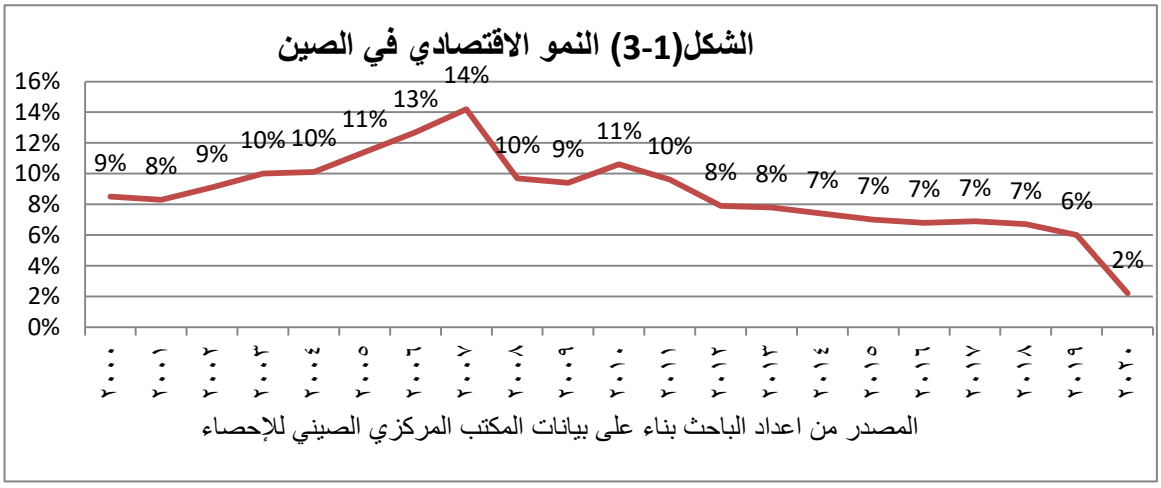
بدأت المرحلة جديدة في المرحلة من عام 1978م إلى عام 1984 م من التحول الاقتصادي عبر التخلي عن الاقتصاد المخطط وتبني اقتصاد السوق من خلال التحفيز على الإنتاج ، وازالة التشييع الزراعي ، وبلغ متوسط النمو الاقتصادي 9.5 % وفق احصاءات البنك الدولي.

بعد الانتعاش الاقتصادي الذي حصل بدأت في المرحلة ما بين 1984 و1989 مرحلة التعايش الاقتصادي بين اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط الذي يتسم بالمرونة من خلال تحرير الأسعار، لامركزية التجارة الخارجية ، استقلال المنشآت، تلا تلك المرحلة مرحلة توقف الإصلاحات استمرت لمدة عامين حتى نهاية عام 1991م ومن بعدها حددت القيادة الصينية منهجاً جديداً للاقتصاد في عام 1992م سمي " اقتصاد السوق الاجتماعي"، وتسارعت وتيرة تحرير الأسعار، واصلاح منشآت القطاع العام، وإصلاح المؤسسات والنظام المصرفي والضريبي وبلغ النمو الاقتصاد في ذلك العام مستوى قياسياً وصل وفق احصاءات البنك الدولي إلى 14.2% .

واستطاعت الصين في عام 1995 أن تزيد قيمة الناتج المحلي الإجمالي أربعة أضعاف ما كان عليه في عام 1988، و بلغ الناتج المحلي في عام 1995 حوالي 6,133 مليار يوان بعد أن كان حوالي 1,518 مليار يوان في عام 1988 وفق احصاءات البنك الدولي، مما شكَّل قفزة كبيرة في تاريخ التنمية الاقتصادية في الصين، وبهذا النجاح سعت الصين بخطى واثقة في نفس العام نحو الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وإجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية و بدأ التحرر الفعلي في عام 1997 مع الالتزام بتمتع الحكومة بقدر عالي من الرقابة متمثل في الحفاظ على رأس مال قطاعات الدولة كلها دون نقصان وعلى الرغم من انفجار الأزمة الآسيوية في نفس العام، إلا أن الصين كانت من ضمن الدول الأقل تضررا جراء الأزمة بفضل الفائض التجاري الذي كان لديها آنذاك.

واستمرت الإصلاحات في مختلف القطاعات الصحية والثقافية والخدمية وتتوجت الإصلاحات الاقتصادية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 م. ما أتاح حرية تصدير المنتجات إلى الأسواق الخارجية.

في عام 2005 وبنهاية الخطة الخمسية لتلك المرحلة تحسن الهيكل الاقتصادي الصيني تحسناً كبيراً، و بلغت القيمة المضافة للصناعات غير الزراعية 85.1% وحوالي 14.9% للمنتجات الزراعية، كما حدثت طفرة كبيرة في البنية التحتية في تطوير شبكة الطرق ومد خطوط الغاز الطبيعي للمناطق الريفية، ذلك إضافة لزيادة الصادرات التكنولوجية الصينية بشكل كبير والاهتمام بجودتها وليس فقط كميتها.استمر النمو الاقتصادي الصيني نمواً سريعاً، وبحلول عام 2010 وصل الناتج المحلى الإجمالي إلى 26.1 تريليون يوان بزيادة قدرها 7.5% مقارنة بعام 2005، وساعد هذا النمو الاقتصادي على وجود زيادة مستقرة في الإيرادات المالية الوطنية مما ضمن تدفق الأموال في عديد من المجالات منها التعليم والصحة والطب. وقامت الصين باستضافة الأحداث العالمية المهمة فعلى سبيل المثال استضافة دورة الألعاب الأولمبية في عام 2008 ما ساعد على تنشيط الاقتصاد على الرغم من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية آنذاك، كما قامت الصين في عام 2010 باستضافة معرض إكسبو العالمي في شنغهاى مما أدى إلى زيادة نفوذ تأثير الاقتصاد الصيني وقوته في العالم. كما نجحت الصين في زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 156 دولار في عام 1978 إلى 10,414 دولار في عام 2020 و تحقيق معدلات نمو مرتفعة و ذلك كما هو موضح في الشكل(1-3) التالي:



ونلاحظ من الشكل السابق ارتفاع النمو الاقتصادي في الصين الى مستوى قياسي في عام 2007 حوالي 14% فيما انخفض الى حوالي 2% في عام 2020 بسبب أزمة جائحة كورونا و اجراءات الاغلاق العام التي تبعتها وتعتبر الصين من الدول القليلة في العالم التي حققت معدل نمو ايجابي .

2- المبحث الثاني: تطور السياسة المالية وتأثرها بالمتغيرات الاقتصادية والنظام الاقتصادي في الصين

بدأت الحكومة الصينية بالإصلاحات منذ عام 1978م وانتقل بالتدريج من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وفي الفترة تمتد من 1949 إلى 1952 وكانت بوقتها السياسة المالية موجهة نحو السوق لاستعادة الاقتصاد الوطني . كان الاقتصاد الصيني في هذه المرحلة يعاني من التضخم الشديد فلم يكن أمام متخذي القرار من خيار سوى تثبيت الأسعار وبأقصر وقت ممكن . فنفذت سياسة مالية موجهة نحو السوق وتعد الصين دولة زراعية بامتياز فلم يكن للقطاع الصناعي أثر يذكر حتى في المناطق الساحلية التي تعد أكثر تطوراً ، وكانت الصين ماتزال غارقة في حل المشاكل الداخلية و لكنها استمرت في مواجهة الضغوط فسجل الميزان المالي في 1952 عائداً مالياً يقدر ب17,394 مليار يوان ونفقات كبيرة تقدر ب 17,207 مليار يوان وتمكنت في عام 1953 من تحقيق هدف استعادة الاقتصاد الوطني فسجل الناتج المحلي نمواً سنوياً يقدر بحوالي 15.3 % .

ويمكن أن نعتمد على تقسيم السياسة المالية إلى ثلاث مراحل:

2.1- المرحلة الأولى سياسة مالية مخططة :

بدأ في هذه المرحلة من عام 1953 وحتى عام 1977 الاقتصاد المخطط من خلال تنفيذ خطط خمسية وبدأ تنفيذ اول خطة خمسية في الاعوام (1953-1957) و خلال هذه المدة تطور 156 مشروعاً صناعياً بمساعدة الاتحاد السوفيتي آنذاك ووسعت و زيد عددها لتصبح أكثر من 900 مشروع كبير ومتوسط الحجم كان الهدف الرئيس هو تمويل مشاريع البناء الرئيسية عبر زيادة الإنفاق الرأسمالي، وبحلول عام 1956 أكملت الصين إكمالاً كبيراً التحول نحو النظام الاشتراكي في أغلب القطاعات الصناعية والزراعية والحرفية. فيما شهدت الإيرادات تحولاً من خلال سياسة الضرائب من خلال سياسة الأجور المخفضة وخاصة في المؤسسات المملوكة للدولة ونظام التسعير و كفل هذا النظام مزيدا من التركيز على الموارد المالية واستخدامها من قبل الدولة في المشاريع الكبرى .

عد الاقتصاد المخطط في الصين أن التوازن بين النفقات و الإيرادات أساساً لاستمرار الاقتصاد الكلي ، كان من المهم أن تشجع الدولة على الإنفاق في حدود ما تحصله من الإيرادات، وفي حال تجاوز النفقات الإيرادات يؤدي ذلك إلى الاختلال في توازن كل من المالية العامة والاقتصاد الوطني و كان التوازن الشامل في الاقتصاد الوطني الصيني .

وفيما يعد التخصيص من وظائف السياسة المالية اتبعت الصين قاعدة (4-3-2) التي تنص على أنه من إجمالي الدخل القومي يجب أن تذهب 20% إلى التراكم الرأسمالي ، و30% أو أكثر لتغطية الميزانية الوطنية و 40% أو اكثر تذهب للنفقات الرأسمالية[125].

تبنت الصين بعد عام 1960" خطة التعديل والدمج و الإثراء والتحسين" في الخطة الخمسية الثانية وكان تجنب العجز والتشغيل العادي للمالية العامة هدفاً مباشراً في ذلك الوقت .

2.2-المرحلة الثانية سياسة مالية تلبي احتياجات التحول الاقتصادي:

كانت السياسة المالية من عام 1978 وحتى عام 2012 م متغيرة لتلبية احتياجات التحول الاقتصادي. لم تكن الأهداف المحددة للإصلاح واضحة في هذه المرحلة ولكن ما يؤكده أن الاصلاح سيكون موجها نحو السوق، فالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق تطلب من الحكومة الصينية إجراء تعديلات في كيفية ادارة الاقتصاد من ثلاثة جوانب وهي استبدال الاقتصاد الجزئي بإدارة الاقتصاد الكلي، و استبدال الإدارة المباشرة بالإدارة غير المباشرة واستبدال الخطة التوجيهية السنوية بالخطط المتوسطة وطويلة الأجل وفي عام 1992 أصبحت السياسة المالية مستقلة استقلالاً كبيراً على الرغم من أن التخطيط المركزي مازال يمارس أثره في الاقتصاد الصيني إلاّ أن معالم السياسة المالية أصبحت تتكيف مع احتياجات اقتصاد السوق أكثر فأكثر فازدياد الإيرادات والموارد المالية للدولة الصينية أسهم إسهاماً فعالاً في تنفذ سياسة مالية نشطة .

[125] Yang, Z. (2019). **China's Fiscal Policy in the Past Seven Decades: Characteristics, Experience and Prospects**. China Finance and Economic Review, 8(4), P:32.

2.3 المرحلة الثالثة سياسة مالية تلبي حاجات العصر:

دخلت السياسة المالية من عام 2012 ولغاية الآن في الصين حقبة جديدة و شددت القيادة في الصين على الإصلاح الإضافي للنظام المالي والضريبي وتطوير سياسة مالية حديثة من منظور بناء الدولة الحديثة فشهدت الأعوام بعد 2012 استمرار تنفيذ سياسة مالية نشطة مع التركيز على التخفيضات الضريبية، ونظرا للتغيرات الاقتصادية أصبح الوضع أكثر تعقيداً فيسهم السوق إسهاماً متزايداً في تخصيص الموارد وتعمل السياسة المالية في الغالب ضمن قانون السوق ، وفي عام 2019 كان من ضمن الأهداف الاقتصادية للحكومة الصينية تعزيز السياسة المالية النشطة، فحدد الإنفاق الحكومي عند مستوى 23 تريليون يوان بزيادة وقدرها 6.5% عن نفس المدة من عام 2018 ، وأعلن عن سياسة لتخفيض الضرائب و فإنها تضمنت تخفيض ضريبة القيمة المضافة من 16% إلى 13% في قطاع التصنيع ، ومن 10% إلى 9% في قطاع النقل ، وأعلنت عن استثمارات ضخمة في قطاع البنية التحتية للسكك الحديدية والطرق والنقل المائي بقيمة 2.15 تريليون يوان بزيادة وقدرها 800 مليون يوان عن 2018، وإضافة لمزيد من الاستثمار في البحث والتطوير.[126]

[126] Jiro .N (2020). **The Financial Situation in China: Issues and Challenges**. Vol.16, No.3, Policy Research Institute, Ministry of Finance, Japan, Public Policy Review

3- المبحث الثالث: السياسة المالية النشطة في الصين

بدأت الاصلاحات في تغيير وجه الاقتصاد الصيني في عام 1976، فقد منح المزارعون الحق في استغلال أراضيهم الخاصة مما ساعد في تحسين مستويات معيشتهم والتقليل من ظاهرة شح المواد الغذائية.

كما فتحت الأبواب للاستثمارات الأجنبية بعد أن أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة في عام 1979. وتدفقت الأموال على الصين من قبل المستثمرين الذين كانوا يتوقون للاستفادة من العمالة الرخيصة والايجارات المنخفضة في الصين. وفي التسعينيات من القرن الماضي ، بلغت نسبة نمو الاقتصاد الصيني مستويات قياسية، وانضمت البلاد إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 مما منح اقتصادها دفعة اضافية. فقد انخفضت التعرفات الجمركية المفروضة على المنتجات الصينية في شتى البلدان، مما أدى إلى انتشار هذه السلع في كل مكان.

وكان للسياسة المالية المالية التي اتبعتها الصين الدور الأكبر في تحقيق النمو الاقتصادي السريع والفعال، إذ تتمتع السياسة المالية في الصين بخصوصية و تواجه الحكومة تحدياً في تنظيم الاقتصاد بالتالي لا تستخدم الحكومة سياسة مالية توسعية ولاسياسية مالية انكماشية ، ولكن سياسة مالية مناسبة وفعالة لأن الطريقة النشطة للسياسة المالية في الصين تبقي النمو الاقتصادي على المسار الصحيح، و تركز السياسة المالية النشطة على إعطاء دفعة حقيقية للاقتصاد.

3.1- أهداف السياسة المالية النشطة في الصين:

1- تعزيز تنمية الاقتصاد الحقيقي والنمو الاقتصادي السريع.

2- دعم الطلب المحلي من خلال زيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية وزيادة معدلات التشغيل.

3-خفض الضرائب والرسوم فإن هذا سوف يقلل تقليلاً فعالاً من تكاليف الشركات وتخفيف عبء الضرائب على المنتجات وأسعارها.

4- التوزيع العادل للدخل فتركز الحكومة على دعم الفئات ذات الدخل المنخفض والتشدد في عتبة الضرائب على الفئات ذات الدخل المرتفع

3.2-الإنفاق العام في الصين

يشير الإنفاق الحكومي في الصين إلى توزيع الأموال التي جمعتها الحكومة واستخدامها، وذلك لتلبية متطلبات البنية الاقتصادية في المجتمع والمشاريع المختلفة و يقسم الإنفاق الحكومي إلى نفقات الحكومة المركزية ونفقات الحكومة المحلية وفقًا للوظائف المختلفة للحكومات التي تؤديها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وتشمل البنود الرئيسية للإنفاق الحكومي في الصين ما يلي: الإنفاق على الخدمات العامة، والإنفاق على الشؤون الخارجية ، ونفقات الدفاع الوطني على الأمن العام ، ونفقات التعليم ، ونفقات العلوم والتكنولوجيا، والإنفاق على الثقافة والرياضة والإعلام ، والإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي، الإنفاق على الرعاية الطبية والصحية، الإنفاق على حماية البيئة ، الإنفاق على شؤون المجتمع الحضري والريفي ، الإنفاق على الزراعة و الغابات والحفاظ على المياه ، الإنفاق على النقل ، الإنفاق على شؤون الاستكشاف و الطاقة والمعلومات ، الإنفاق على الشؤون التجارة والخدمات ، الإنفاق على شؤون الإشراف المالي، الإنفاق على شؤون الأرض والطقس ، الإنفاق على شؤون أمن الإسكان ، الإنفاق على شؤون إدارة احتياطيات الحبوب والنفط ، سداد الفوائد على الديون الداخلية والخارجية. ونعرض في الجدول(1-3) التالي تطور الإنفاق الحكومي في الصين على مدى عشر سنوات من عام 2010 إلى عام 2020 وفقا لبيانات وزارة المالية في الصين:

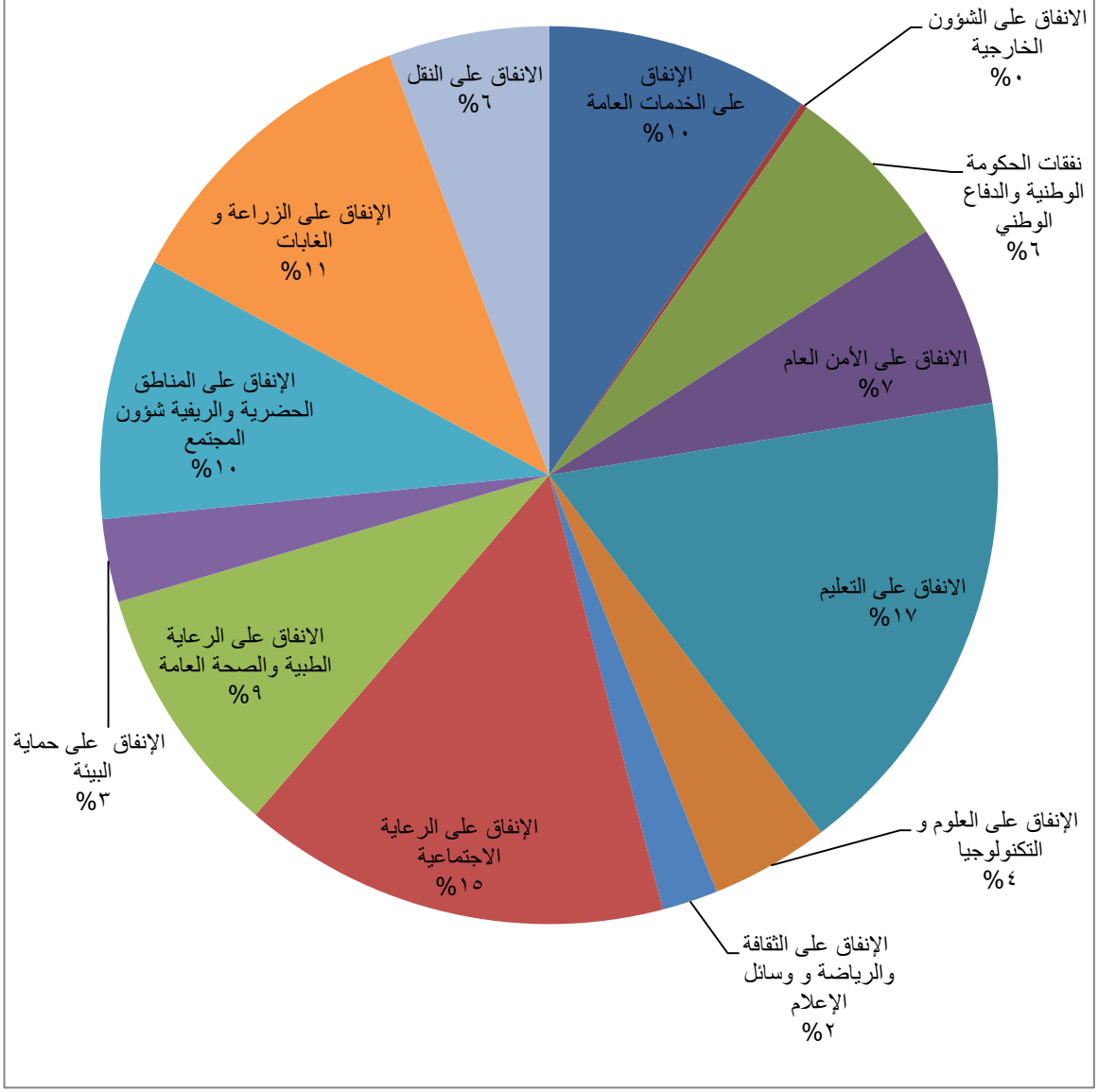
جدول(1-3) النفقات الحكومية الصينية (مليار يوان)															
السنوات	الإنفاق على الخدمات العامة	الإنفاق على الشؤون الخارجية	نفقات الحكومة الوطنية والدفاع الوطني	الإنفاق على الأمن العام	الإنفاق على التعليم	الإنفاق على العلوم و التكنولوجيا	الإنفاق على الثقافة والرياضة و وسائل الإعلام	الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي و جهد التوظيف	الإنفاق على الرعاية الطبية والصحة العامة	الإنفاق على حماية البيئة	الإنفاق على المناطق الحضرية والريفية شؤون المجتمع	الإنفاق على الزراعة ، الغابات والحفاظ على المياه	الإنفاق على النقل	النفقات الأخرى	المجموع
2010	933.7	26.9	533.3	551.8	1255	419.7	154.3	913.1	480.4	244.2	598.7	813	548.8	1514.5	8,987.4
2011	1098.8	31	602.8	630.4	1649.7	382.8	189.3	1110.9	643	264.1	762.1	993.8	749.8	1816.3	10,924.8
2012	1270	33.4	669.2	711.2	2124.2	445.3	226.8	1258.6	724.5	296.3	907.9	1197.4	819.6	1910.9	12,595.3
2013	1375.5	35.6	741.1	778.7	2200.2	508.4	254.4	1449.1	828	343.5	1116.6	1335	934.9	2120.2	14,021.2
2014	1326.8	36.2	829	835.7	2304.2	531.5	269.1	1596.9	1017.7	381.6	1296	1417.4	1040	2296.5	15,178.6
2015	1354.8	48	908.8	938	2627.2	586.3	307.7	1901.9	1195.3	480.3	1588.6	1738	1235.6	2677.3	17,587.8
2016	1479.1	48.2	976.6	1103.2	2807.3	656.4	316.3	2159.2	1315.9	473.5	1839.5	1858.7	1049.9	2691.7	18,775.5
2017	16510	52.2	1043.2	1246.1	3015.3	726.7	339.2	2461.2	1445.1	561.7	2058.5	1908.9	1067.4	2732	20,308.5
2018	1837.5	58.6	1128	1378.1	3216.9	832.7	353.8	2701.2	1562.4	629.8	2212.4	2108.6	1128.3	2942.1	22,090.4
2019	2034.5	61.8	1212.2	1390.2	3479.7	947.1	408.6	2937.9	1666.5	739	2489.5	2286.3	1181.8	3050.7	23,885.8
2020	2006.1	51.5	1291.9	1386.3	3636	901.8	424.6	3256.9	1921.6	633.3	1994.6	2394.8	1219.8	3448.7	24,567.9

المصدر : اعداد الباحث بناء على بيانات مكتب الاحصاء الوطني الصيني

(https://data.stats.gov.cn)

يلاحظ الباحث أن الصين تنفق القسم الأكبر من ميزانيتها على التعليم فوصل الإنفاق على التعليم في عام 2020 إلى 17% من إجمالي النفقات العامة ، ويوضح الشكل(2–3) التالي نسبة هيكلية الانفاق العام على القطاعات المختلفة في الصين خلال عام 2020.

الشكل (2-3) هيكلية الانفاق العام في الصين خلال عام ٢٠٢٠



المصدر : اعداد الباحث بناء على بيانات مكتب الاحصاء الوطني الصيني (https://data.stats.gov.cn)

نلاحظ من الشكل أن الحكومة الصينية تخصص القسم الأكبر من الإنفاق لصالح التعليم ويليها الرعاية الاجتماعية، فيما تشمل النفقات الكبيرة المتعلقة بالبنية التحتية (هدم المباني القديمة ونقل السكان وإعداد الأراضي لمشاريع التنمية الحضرية والريفية أو بناء المنازل) مدرجة تحت بند الإنفاق على المناطق الحضرية والريفية وشؤون المجتمع بلغت10% من إجمالي النفقات العامة ، وعلى الرغم من الأزمة العالمية في أعقاب تفشي فيروس كورونا في عام 2020 نلاحظ ان الإنفاق على الرعاية الطبية والصحة العامة لم يتجاوز 9% من إجمالي النفقات العامة و يرى الباحث أن تركيز اهتمام الصين بالإنفاق على التعليم يشكل أحد العوامل الرئيسية في تطور الأمة الصينية وتفوقها الاقتصادي.

وفيما يلي جدول(2–3) يوضح إجمالي النفقات العامة في الصين ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي :

جدول (2-3) النفقات العامة الصينية ونسبتها مع إجمالي الناتج المحلي			
العام	النفقات العامة (مليار يوان)	إجمالي الناتج المحلي (مليار يوان)	نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي
	1	2	1/2=3
1978	112	361	31.10%
1979	128	405	31.70%
1980	123	454	27.10%
1981	114	492	23.10%
1982	123	539	22.80%
1983	141	603	23.40%
1984	170	729	23.30%
1985	200	911	22.00%
1986	221	1,039	21.20%
1987	226	1,220	18.50%
1988	249	1,521	16.40%
1989	282	1,725	16.40%
1990	308	1,897	16.30%
1991	339	2,200	15.40%
1992	374	2,714	13.80%
1993	464	3,558	13.00%
1994	579	4,841	12.00%
1995	682	6,105	11.20%
1996	794	7,154	11.10%
1997	923	7,942	11.60%
1998	1,080	8,479	12.70%
1999	1,319	9,010	14.60%

15.90%	9,980	1,589	**2000**
17.10%	11,039	1,890	**2001**
18.20%	12,133	2,205	**2002**
18.00%	13,715	2,465	**2003**
17.70%	16,136	2,849	**2004**
18.10%	18,766	3,393	**2005**
18.40%	21,960	4,042	**2006**
18.40%	27,050	4,978	**2007**
19.70%	31,807	6,259	**2008**
21.90%	34,765	7,630	**2009**
22.00%	40,851	8,987	**2010**
22.60%	48,411	10,925	**2011**
23.40%	53,904	12,595	**2012**
23.50%	59,635	14,021	**2013**
23.50%	64,655	15,179	**2014**
25.40%	69,209	17,588	**2015**
25.20%	74,598	18,776	**2016**
24.50%	82,898	20,309	**2017**
24.10%	91,577	22,090	**2018**
24.10%	99,071	23,886	**2019**
24.00%	102,563	24,568	**2020**
المصدر : اعداد الباحث بناء على بيانات مكتب الاحصاء الوطني الصيني			
(https://data.stats.gov.cn)			

نلاحظ من الجدول السابق أن أعلى زيادة في نسبة النفقات العامة كانت في عام 2008 و بلغت نسبة الزيادة 26% عن العام السابق 2007 نتيجة للأزمة المالية العالمية ومحاولة الحكومة الصينية الخروج من هذه الأزمة وتشكل النفقات العامة مانسبته 19% من إجمالي الناتج المحلي في 2008. فيما كانت أعلى نسبة من النفقات العامة إلى إجمالي الناتج في الأعوام 1978و 1979 العام الذي بدأت فيه الاصلاحات الاقتصادية و شكلت مانسبته 31% من إجمالي الناتج المحلي.

3.3- الإيرادات العامة في الصين:

تشير الإيرادات العامة إلى الدخل اللازم للتمويل الحكومي للنفقات من خلال المشاركة في توزيع المنتجات الاجتماعية، تشمل الإيرادات الحكومية العناصر الرئيسية التالية:

1- الإيرادات الضريبية: يُعرف النظام الحالي للضرائب في الصين بأنه نظام المشاركة الضريبية، الذي جرى تبنيه في عام 1994 . هناك ثلاث فئات من الضرائب: المركزية والمحلية والمشتركة[127].

أ- الضرائب المركزية تحصل الضرائب المركزية والاحتفاظ بها بالكامل من قبل الحكومة المركزية.

ب- الضرائب المحلية تجمع الضرائب المحلية والاحتفاظ بها بالكامل من قبل الحكومات المحلية

ت- الضرائب المشتركة تجمع الضرائب المشتركة من قبل الحكومة المركزية وتقاسم بنسبة محددة مسبقًا مع الحكومة المحلية (الإقليمية) فتولد الإيرادات الضريبية المشتركة. وأهم ما يميز هذا النظام أن الحكومة المركزية هي التي تحدد أنواع الضرائب ومعدلاتها كافة.

ث- بموجب نظام المشاركة الضريبية في الصين (المركزية، المحلية، المشتركة) تشمل الضرائب التوزيع التالي: ضريبة المبيعات (المخصصة للمحلي في 2019) ،ضريبة الأعمال (حولت جميعها إلى ضريبة القيمة المضافة في 2018) ضريبة القيمة المضافة (50:50)، ضرائب الدخل موزعة على ضريبة دخل الشركات (60:40) ضريبة الدخل الفردي (60:40)، ضرائب الموارد ضريبة الموارد ضريبة استخدام الأراضي في المدن والبلدات ضرائب الغرض المحدد ضريبة شراء المركبات ضريبة البناء والصيانة الحضرية ضريبة إشغال الأراضي الصالحة للزراعة و غيرها من الضرائب والرسوم الأخرى.

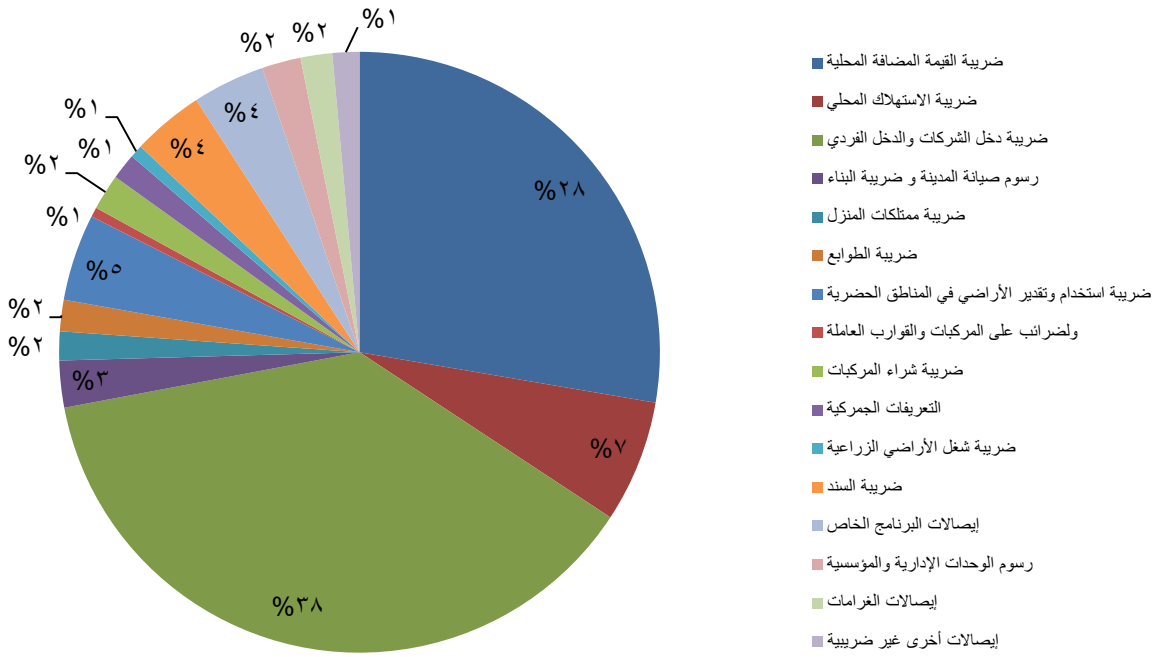
2-الإيرادات غير الضريبية تشمل إيصالات البرامج الخاصة ، ورسوم الوحدات الإدارية والمؤسسية ، وإيصالات الغرامات وغيرها من الإيصالات غير الضريبية. وذلك كما هو موضح في الجدول(3-3) التالي:

[127] Man. J. , Hong.y.(2011). **China's local public finance in transition**, edited by Lincoln Institute of Land Policy.Massachusetts:USA.P:28.

جدول(3-3) الإيرادات العامة الصينية (مليار يوان)																	
السنوات	ضريبة القيمة المضافة المحلية	ضريبة الاستهلاك المحلي	ضريبة دخل الشركات والدخل الفردي	رسوم صيانة المدينة و ضريبة البناء	ضريبة ممتلكات المنزل	ضريبة الطوابع	ضريبة استخدام وتقدير الأراضي في المناطق الحضرية	ولضرائب على المركبات والقوارب العاملة	ضريبة شراء المركبات	التعريفات الجمركية	ضريبة شغل الأراضي الزراعية	ضريبة السند	إيصالات البرنامج الخاص	رسوم الوحدات الإدارية والمؤسسية	إيصالات الغرامات	إيصالات أخرى غير ضريبية	المجموع
2010	3,145	607	2,216	189	89.4	104	228	24.2	179	203	88.9	247	204	300	108	378	8,310
2011	2,853	694	3,729	278	110	104	329	30.2	205	256	108	277	306	404	130	574	10,387
2012	3,274	788	4,035	313	137	98.6	426	39.3	223	278	162	287	323	458	156	727	11,725
2013	3,768	823	4,201	342	158	124	501	47.4	260	263	181	384	353	478	166	872	12,921
2014	3,502	891	5,751	365	185	154	591	54.1	289	284	206	400	371	521	172	301	14,037
2015	3,782	1,054	6,079	389	205	344	597	61.3	279	256	210	390	699	487	188	207	15,227
2016	4,077	1,022	6,586	403	222	221	647	68.3	267	260	203	430	691	490	192	182	15,961
2017	4,649	1,023	6,924	436	260	221	727	77.4	328	300	165	491	703	475	239	241	17,259
2018	5,139	1,063	7,289	484	289	220	803	83.1	345	285	132	573	752	393	266	220	18,336
2019	5,023	1,256	7,720	482	299	246	866	88.1	350	289	139	621	713	389	306	252	19,039
2020	5,065	1,203	6,909	461	284	309	853	94.5	353	256	126	706	712	384	311	265	18,291
المصدر : اعداد الباحث بناء على بيانات مكتب الاحصاء الوطني الصيني (https://data.stats.gov.cn)																	

ويلاحظ الباحث من خلال دراسة هيكل الإيرادات العامة في الصين في عام 2020 أن ضريبة القيمة المضافة تشكل حوالي 28% من اجمالي الايرادات العامة فيما تشكل ضريبة الاستهلاك حوالي 7% من اجمالي الايرادات العامة أما ضريبة دخل الشركات و الأفراد تشكل حوالي 38% من إجمالي الايرادات العامة و كما هو موضح الشكل(3-3) أدناه هيكل الإيرادات العامة في الصين في عام 2020.

الشكل(3-3) هيكل الايرادات العامة في الصين في عام ٢٠٢٠

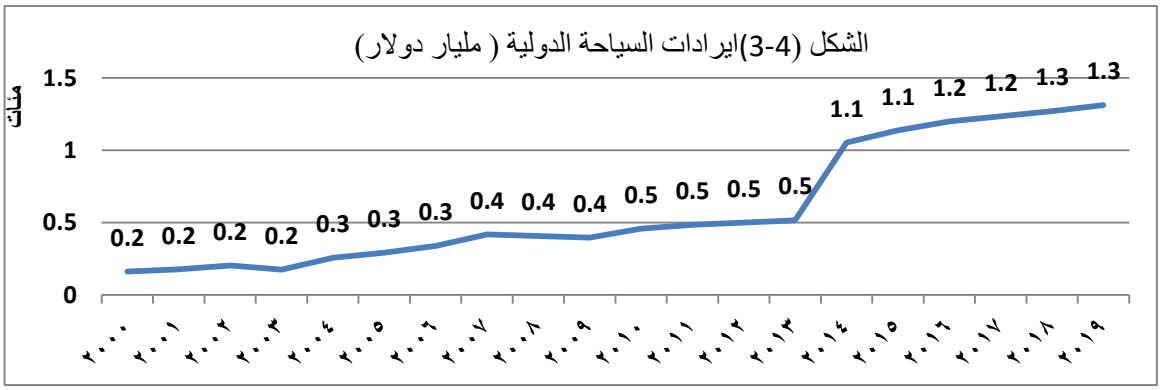


المصدر : اعداد الباحث بناء على بيانات مكتب الاحصاء الوطني الصيني (https://data.stats.gov.cn)

وتعمل الصين في المرحلة الأخيرة على سياسة تخفيض الضرائب ووفقًا لوزارة المالية الصينية[128] أن خفض الضرائب وزيادة الإنفاق المالي واحتواء العجز هو "ثالوث مالي شبه مستحيل" ، وقد تضطر بعض السلطات المحلية إلى تعزيز تحصيل الضرائب أو اللجوء إلى الاقتراض خارج الميزانية لتغطية نفقاتها وعملت الحكومة الصينية على زيادة الإيرادات من القطاعات الخدمية الاخرى مثل السياحة و بلغ الايراد من السياحة الدولية في عام 2019 حوالي 131 (مليار دولار) ويوضح الشكل تطور إيرادات السياحة الدولية في الصين وفق

[128] وزارة المالية في جمهورية الصين الشعبية (2022) http://szs.mof.gov.cn/shuizhijianjie/index.htm.

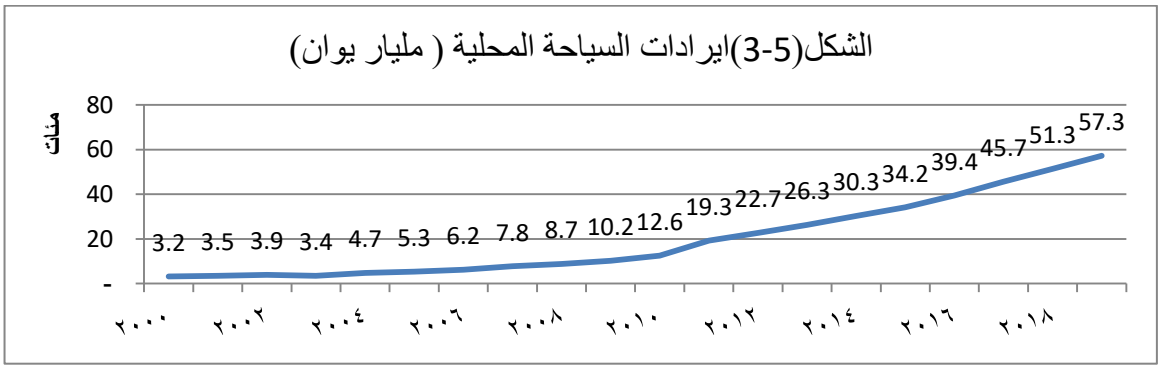
إحصاءات المكتب الوطني للاحصاء في الصين منذ عام 2000 ولغاية 2019 وذلك كما هو موضح في الشكل(4-3) أدناه :



المصدر : اعداد الباحث بناء على بيانات مكتب الاحصاء الوطني الصيني (https://data.stats.gov.cn)

ويعزى السبب الرئيسي لارتفاع الايراد من السياحة في 2014 الى تعافي الاقتصاد واستضافة الصين للمؤتمرات العالمية وبالاضافة الى سياسة التسويق للأماكن السياحية الخلابة في الصين.

وبالنسبة للسياحة الداخلية فقد ازداد الايراد من السياحة الداخلية من 3175 مئة مليون يوان في عام 2000 إلى حوالي 5,725 مليار يوان في عام 2019 ويوضح الشكل تطور إيرادات السياحة المحلية في الصين وفق إحصاءات المكتب الوطني للإحصاء في الصين منذ عام 2000 ولغاية 2019 وذلك كما هو موضح في الشكل(5-3) أدناه:



المصدر : اعداد الباحث بناء على بيانات مكتب الاحصاء الوطني الصيني (https://data.stats.gov.cn)

نلاحظ مما سبق النمو السريع في المكاسب من السياحة الداخلية و العالمية (الزوار الأجانب داخل الصين) نظرا لما تحتويه الصين من معالم حضارية وثقافية وأهمها سور الصين العظيم و ذلك من خلال جعل الصين نقطة جذب سياحي والاستفادة من المحافل الدولية التي تحصل في الترويج لذلك ولاسيما عندما استضافت الصين الأولمبياد العالمي في عام 2008 ومانتج عنه من زيادة في الايرادت العامة في الصين.

ونورد فيما يلي جدول(4-3) يوضح الإيرادات العامة في الصين ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي:

جدول(4-3) الإيرادات العامة الصينية ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي			
العام	الإيرادات العامة (مليار يوان)	إجمالي الناتج المحلي (مليار يوان)	نسبة الإيرادات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي
	1	2	1/2=3
1978	113	361	31.40%
1979	115	405	28.30%
1980	116	454	25.50%
1981	118	492	23.90%
1982	121	539	22.50%
1983	137	603	22.70%
1984	164	729	22.50%
1985	201	911	22.00%
1986	212	1,039	20.40%
1987	220	1,220	18.00%
1988	236	1,521	15.50%
1989	267	1,725	15.40%
1990	294	1,897	15.50%
1991	315	2,200	14.30%
1992	348	2,714	12.80%
1993	435	3,558	12.20%
1994	522	4,841	10.80%
1995	624	6,105	10.20%
1996	741	7,154	10.40%
1997	865	7,942	10.90%
1998	988	8,479	11.60%
1999	1,144	9,010	12.70%

13.40%	9,980	1,340	**2000**
14.80%	11,039	1,639	**2001**
15.60%	12,133	1,890	**2002**
15.80%	13,715	2,172	**2003**
16.40%	16,136	2,640	**2004**
16.90%	18,766	3,165	**2005**
17.70%	21,960	3,876	**2006**
19.00%	27,050	5,132	**2007**
19.30%	31,807	6,133	**2008**
19.70%	34,765	6,852	**2009**
20.30%	40,851	8,310	**2010**
21.50%	48,411	10,387	**2011**
21.80%	53,904	11,725	**2012**
21.70%	59,635	12,921	**2013**
21.70%	64,655	14,037	**2014**
22.00%	69,209	15,227	**2015**
21.40%	74,598	15,961	**2016**
20.80%	82,898	17,259	**2017**
20.00%	91,577	18,336	**2018**
19.20%	99,071	19,039	**2019**
17.80%	102,563	18,291	**2020**
المصدر : اعداد الباحث بناء على بيانات مكتب الاحصاء الوطني الصيني			
(https://data.stats.gov.cn)			

نلاحظ من الجدول السابق أن أعلى نسبة زيادة سنوية في الإيرادات العامة كانت في عام 2007 عن العام 2006 و بلغت نسبة الزيادة 32% وبلغت أعلى نسبة من الإيرادات العامة من إجمالي الناتج المحلي 31% في الصين في عام 1978 العام الذي بدأ فيه التحول الاقتصادي.

3.4عجز الموازنة

تبنت الحكومة الصينية بعد الاستقلال وتأسيس جمهورية الصين الشعبية ، سياسة الموازنة المتوازنة فقبل الإصلاحات التي حصلت في عام 1978 كانت الصين بلد فقير، وبعد التحول الاقتصادي في عام 1978 بدأت الحكومة في الصين بتفعيل سياسة عجز الموازنة وقامت بإصدار محدود للسندات المحلية والأجنبية وفي عام 1993 قامت الحكومة الصينية بإقرار قانون يجبر وزارة المالية على تمويل كامل عجز الموازنة من السندات عوضاً من استدانة الأموال من المصرف المركزي في الصين (مصرف الصين الشعبي، عندها بدأت ديون الحكومة بالازدياد وخاصة بعد الأزمة المالية في آسيا 1997 والأزمة المالية العالمية في عام 2008 وركزت الحكومة الصينية على أثر السياسة المالية خلال الخطة الخمسية الرابعة عشر الممتدة من عام (2021–2025) في السياق الحكومي لدمج التمويل العام في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في الصين وسيطاً بين مختلف النظم الفرعية والوطنية[129].

ويمكن تلخيص المراحل التي مرت بها سياسة عجز الموازنة في الصين بأربعة مراحل :

1– في المرحلة الأولى من عام 1949 إلى عام1957 قامت الحكومة بتمويل العجز من خلال الديون المحلية والاجنبية.

2– في المرحلة الثانية من عام 1958 إلى عام 1978 كانت تتبع الحكومة سياسة الموازنة المتوازنة فلم يكن هناك ديون لا محلية ولا حتى أجنبية .

3– في المرحلة الثالثة من عام 1978 إلى عام 1993 تميزت هذه المرحلة بمحدودية بتمويل العجز من خلال الديون المحلية والاجنبية.

4– في المرحلة الرابعة التي بدأت من عام 1994 ولغاية الآن تميزت بتمويل العجز من خلال الديون المحلية.

ويوضح الجدول(5–3) التالي الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز/ الوفر في الميزانية من عام 1978 ولغاية 2020.

[129] Kung Yan and shuguang Bao (2021), **China's fiscal sustainable development during the 14th FYP period**, vol.(17).no.(1) P.P 40-50, China Economist

جدول(5-3) عجز الموازنة الصينية					
العام	الإيرادات العامة (مليار يوان)	النفقات العامة (مليار يوان)	العجز/ الوفرة (مليار يوان)	إجمالي الناتج المحلي (مليار يوان)	نسبة (العجز/ الوفرة) إلى إجمالي الناتج المحلي
	1	2	3= (1-2)	4	4/3=5
1978	113	112	1	361	0.30%
1979	115	128	13.5-	405	-3.30%
1980	116	123	6.9-	454	-1.50%
1981	118	114	3.7	492	0.80%
1982	121	123	1.8-	539	-0.30%
1983	137	141	4.3-	603	-0.70%
1984	164	170	5.8-	729	-0.80%
1985	201	200	0.1	911	0.00%
1986	212	221	8.3-	1,039	-0.80%
1987	220	226	6.3-	1,220	-0.50%
1988	236	249	13.4-	1,521	-0.90%
1989	267	282	15.9-	1,725	-0.90%
1990	294	308	14.6-	1,897	-0.80%
1991	315	339	23.7-	2,200	-1.10%
1992	348	374	25.9-	2,714	-1.00%
1993	435	464	29.3-	3,558	-0.80%
1994	522	579	57.5-	4,841	-1.20%
1995	624	682	58.2-	6,105	-1.00%
1996	741	794	53-	7,154	-0.70%
1997	865	923	58.2-	7,942	-0.70%
1998	988	1,080	92.2-	8,479	-1.10%
1999	1,144	1,319	174-	9,010	-1.90%
2000	1,340	1,589	249-	9,980	-2.50%
2001	1,639	1,890	252-	11,039	-2.30%
2002	1,890	2,205	315-	12,133	-2.60%

2003	2,172	2,465	294-	13,715	-2.10%
2004	2,640	2,849	209-	16,136	-1.30%
2005	3,165	3,393	228-	18,766	-1.20%
2006	3,876	4,042	166-	21,960	-0.80%
2007	5,132	4,978	154	27,050	0.60%
2008	6,133	6,259	126-	31,807	-0.40%
2009	6,852	7,630	778-	34,765	-2.20%
2010	8,310	8,987	677-	40,851	-1.70%
2011	10,387	10,925	537-	48,411	-1.10%
2012	11,725	12,595	870-	53,904	-1.60%
2013	12,921	14,021	1,100-	59,635	-1.80%
2014	14,037	15,179	1,142-	64,655	-1.80%
2015	15,227	17,588	2,361-	69,209	-3.40%
2016	15,961	18,776	2,815-	74,598	-3.80%
2017	17,259	20,309	3,049-	82,898	-3.70%
2018	18,336	22,090	3,754-	91,577	-4.10%
2019	19,039	23,886	4,847-	99,071	-4.90%
2020	18,291	24,568	6,277-	102,563	-6.10%
المصدر : اعداد الباحث بناء على بيانات مكتب الاحصاء الوطني الصيني					
(https://data.stats.gov.cn)					

نلاحظ من الجدول السابق كيف استخدمت الحكومة الصينية سياسة عجز الموازنة فمنذ عام 1985 بدأ العجز بالازدياد ووصل إلى مستوى قياسي بلغ 6.1 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 نتيجة لجائحة كورونا والإقفال العام الذي أصاب البلاد والعالم بأسره .فيما نلاحظ الوفرة التي حصلت في الموازنة العامة في الصين في عام 2007 وصلت إلى مستوى 0.6% من إجمالي الناتج المحلي .

المبحث الرابع : أثر السياسة المالية النشطة في الصناعة والاستثمار والقطاع المالي ونتائجها على الاقتصاد الصيني

3.4.1- أثر السياسة المالية النشطة في الصناعة

حققت الصين إنجازات عظيمة في التنمية الصناعية. هذا ليس فقط بسبب الإصلاح الموجه نحو السوق ووجود سوق محلية أكثر انفتاحاً ، ولكن أيضا بسبب استراتيجية التنمية الصناعية الصحيحة والسياسات الصناعية المتغيرة.

اضافة لسياسة مالية نشطة تتمثل في الاستثمار الحكومي والائتمان المصرفي و تخفيض الضرائب، ولتعزيز الصلة بين السياسات الصناعية والسياسات ذات الصلة ،عملت الحكومة الصينية على التشجيع الفعال لتعميق تقسيم العمل بين الشركات والصناعات والمناطق، وتجنب البناء المتكرر والمنافسة الشرسة. وتحقيق العدالة أي خلق بيئة سوق منافسة عادلة ، وتعزيز السياسات الصناعية الوظيفية ، وتعزيز تعويض فشل السوق في العملية الصناعية ، وذلك لتعزيز آلية لتسهم إسهاماً أكثر فعالية ومساهمة في إجمالي الناتج المحلي فنجد في الجدول(6-3) التالي القيمة المضافة التي حققتها الصناعة في الصين ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي .

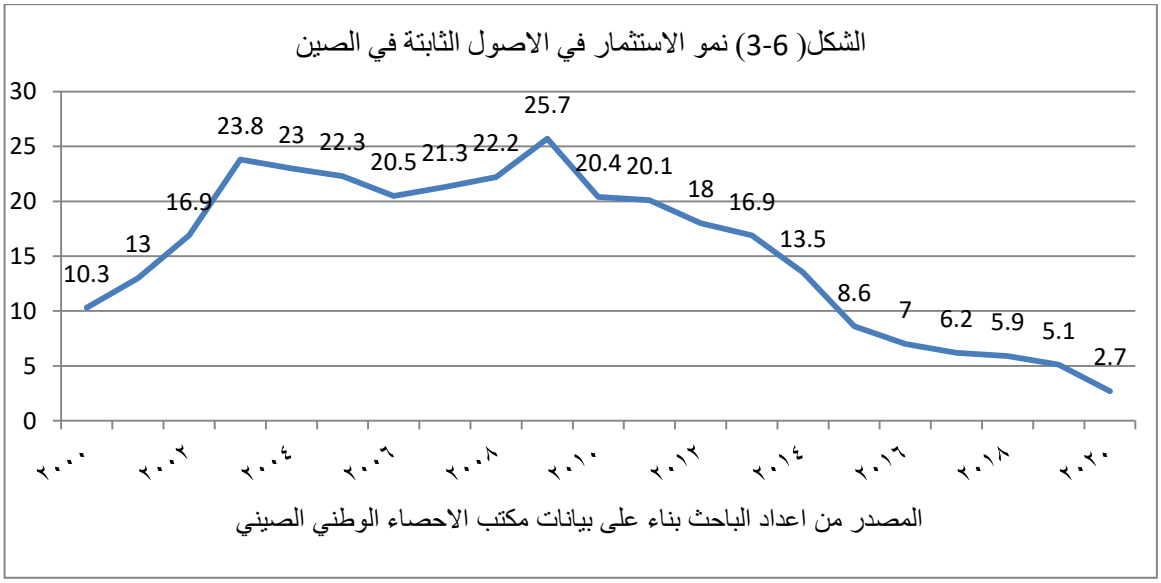
جدول (6-3)مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي

السنة	إجمالي الناتج المحلي (GDP) (مليار يوان)	القيمة المضافة للصناعة (مليار يوان)	نسبة القيمة المضافة للصناعة إلى إجمالي الناتج المحلي
2002	12,171.74	4,777.49	39%
2003	13,742.20	5,536.22	40%
2004	16,184.02	6,577.49	41%
2005	18,731.89	7,795.83	42%
2006	21,943.85	9,223.58	42%
2007	27,009.23	11,169.08	41%
2008	31,924.46	13,172.40	41%
2009	34,851.77	13,809.26	40%
2010	41,211.93	16,512.31	40%
2011	48,794.02	19,513.91	40%
2012	53,858.00	20,890.14	39%
2013	59,296.32	22,233.32	37%
2014	64,356.31	23,319.74	36%
2015	68,885.82	23,496.89	34%
2016	74,639.51	24,540.64	33%
2017	83,203.59	27,511.93	33%

33%	30,108.93	91,928.11	2018
32%	31,185.87	98,651.52	2019
31%	31,290.29	101,356.70	2020
الجدول من اعداد الباحث بناء على بيانات مكتب الاحصاء الوطني الصيني			

3.4.2- أثر السياسة المالية النشطة في الاستثمار

كرست الحكومة الصينية أولوية خاصة للاستثمار و نلاحظ ازدياد الاستثمار في الأصول الثابتة في الصين من 3,291 في عام 2000 إلى 52,727 في عام 2020 (مليار يوان) أي بزيادة وقدرها 16 ضعفاً ويوضح الشكل(6-3) التالي النمو السنوي للاستثمار في الأصول الثابتة من عام 2000 إلى عام2020 كمايلي:



نلاحظ من الشكل السابق أن أقل نسبة نمو كانت في عام 2020 ب2.7% ويعود بسبب جائحة كورونا والإغلاق العام الذي حصل في البلاد ماسبب توقف الاستثمار وتراجعه وبينما أعلى نسبة نمو للاستثمار في الاصول الثابتة في الصين كان في عام 2009 ويعود ذلك إلى حزمة التحفيز التي أطلقتها الحكومة الصينية في عام 2008 التي بلغت 4 تريليون يوان[130] من الربع الرابع في عام 2008 ولغاية 2010 وشملت هذه الخطة زيادة الإنفاق الاستثماري عبر الاستثمار في المنازل لذوي الدخل المنخفض حوالي 400 بليون يوان ، ومايقارب 370 بليون يوان لصالح البنية التحتية في الأرياف (الكهرباء والمياه وغيرها) ، وبناء الطرقات والمطارات

[130] Lin, S. (2011), **'China's Fiscal Policy and Fiscal Sustainability'**. ERIA Research Project Report 2010-01, pp.92-93.

والجسور وغيرها من البنى التحتية الضخمة التي خصص لها حوالي 1,800 بليون يوان ، فيما خصص للصحة والتعليم 150بليون يوان ، وخصص حوالي 370 بليون يوان للإبداع والابتكار في الصناعات، وخصص ماتبقى حوالي 1000 بليون يوان لإعادة بناء ما تدمره الزلازل والفيضانات .

ونلاحظ مما سبق أن خطة الحكومة الصينية عبر تحفيز الاقتصاد من خلال زيادة الاستثمارات أسهمت في خروج الصين من الأزمة المالية العالمية 2008 و أزمة تفشي فايروس كرورنا في 2020 مما يدل على الأثر الكبير الذي تركته السياسة المالية النشطة من خلال الاستثمارات في إنقاذ الاقتصاد الوطني .

3.4.3- أثر السياسة المالية النشطة في القطاع المالي

شهدت الصين تطوراً كبيراً وحققت تجربة غنية وأسهم القطاع المالي في التخفيف من حدة الفقر وزيادة النمو الاقتصادي فبلغت القروض المستحقة وفقا للبنك الدولي 40.7 تريليون يوان والمناطق الزراعية37.8 تريليون يوان. ومع التطور السريع للاقتصاد والتحول الاقتصادي الذي تشهده الصين قامت السياسة المالية لمجموعة من الإجراءات أسهمت في تعزيز هذا القطاع أصدرت وزارة المالية في الصين توفر الأموال المخصصصة من قبل الحكومة واستخدامها على النحو التالي:

- منح زيادة تدريجية في القروض المتعلقة بالزراعة من قبل المؤسسات الماليةعلى مستوى المقاطعه
- توجيه الإعانات للمؤسسات المالية الريفية
- دعم فوائد القروض المضمونة لصالح الأعمال التجارية

وقامت الحكومات المحلية في الصين بإنشاء صناديق تعويض المخاطر لزيادة القروض المتعلقة بالزراعة للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر.

من ناحية التأمين تدعم الحكومة في الصين دعماً نشطاً إنشاء شركات تأمين مملوكة للحكومة لتقاسم مخاطر الائتمان من قروض المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم المرتبطة بالزراعة.

و في عام 2018 انشات الحكومة صندوق ضمان وطني وذلك لتشجيع الاستثمار في رأس المال بلغ حجم الصندوق في 7.1 مليار دولار امريكي في 2020.

بالنسبة للضرائب فقد شملت القطاع المالي مجموعة من الحوافز وهي:

1- تخفيض حساب الدخل الخاضع بنسبة 10% للفوائد التي تجنيها المؤسسات المالية على القروض الصغيرة للمزارعين.

2- الإعفاء من ضريبة الدمغة لعقود القروض بين المؤسسات المالية والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

3- رفع مستوى الخصم قبل الضريبة لاحتياطيات خسائر القروض

4- تطبيق خصم ضريبي للشركات المساهمة في تربية الأحياء المائية وصناعة الاستزراع

نلاحظ مما سبق الأثر الذي تركته السياسة المالية النشطة من خلال التخفضيات التي قدمتها للأفراد عبر المؤسسات المالية التي بدورها استفادت من إعفاءات الحكومة ووسعت نشاطها وفاعليتها ومساهمتها في القيمة المضافة للناتج المحلي و بلغت مساهمة الشركات المالية الوسيطة حوإلى 5%[131] من إجمالي الناتج المحلي الصيني في الربع الرابع من عام 2020 .

3.4.4-نتائج السياسة المالية النشطة على النمو الاقتصادي في الصين

وأثمرت السياسة المالية النشطة في الصين في تحقيق مايلي:

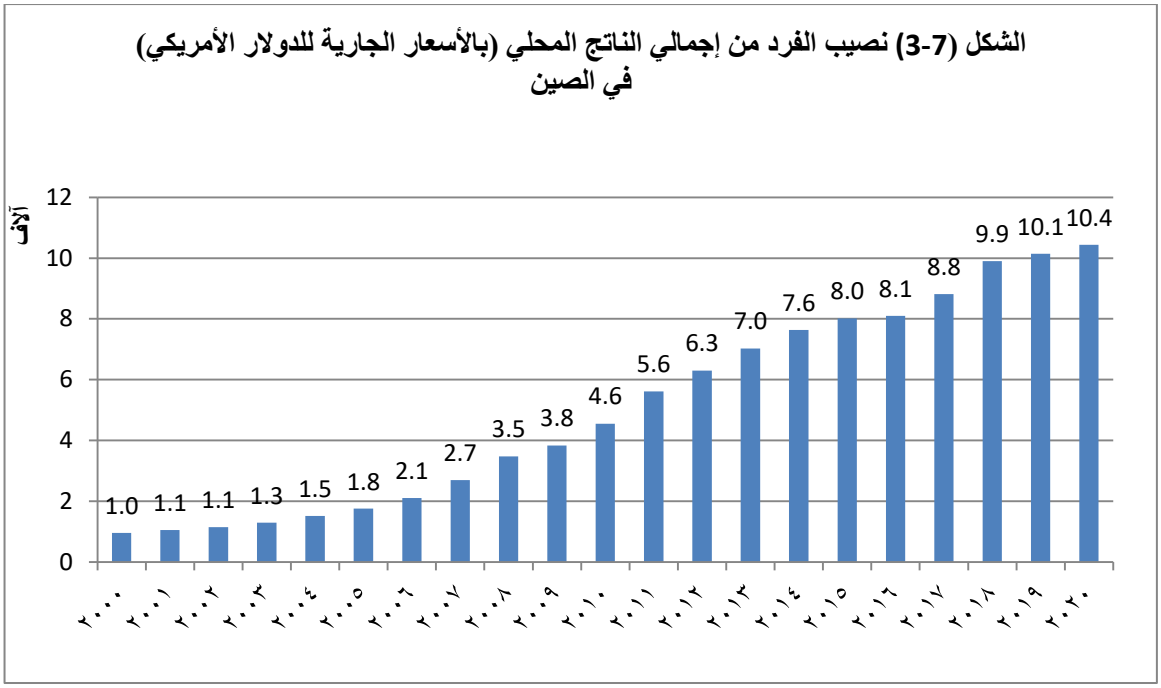
1- السياسة المالية النشطة والتوزيع العادل للدخل

أسهمت السياسة المالية النشطة في تعزيز النمو الاقتصادي النشط والسريع فبلغ وسطي معدل النمو الاقتصادي من عام 2000 ولغاية عام 2020 8.6 % وازدادت حصة الفرد السنوية من إجمالي الناتج المحلي من 960 دولار أمريكي في عام 2000 إلى 10,435 دولار أمريكي في عام 2020 أي بزيادة وقدرها 988 %.

وذلك وفقاً لبيانات البنك الدولي كما هو موضح في الشكل(7-3) أدناه:

[131] **مكتب الاحصاء الوطني الصيني (2022).** https://data.stats.gov.cn

الشكل (3-7) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في الصين



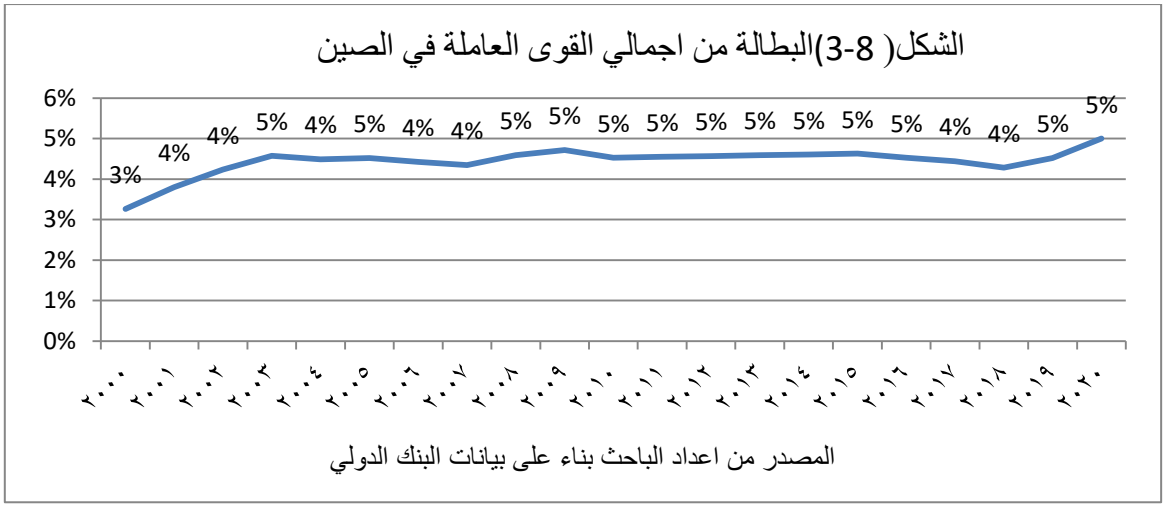
المصدر من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي

2- الحد من البطالة

تعرضت الصين لعديد من الأزمات جعلت من الشعب الصيني يعاني من المجاعة وخاصة المجاعة التي ضربت البلاد في عام 1958 وراح ضحيتها ما يقارب 20 مليون إنسان ونظراً للتعداد السكاني الكبير للصين و بلغ ما يقارب مليار وأربعمائة مليون إنسان في عام 2020 وفق إحصاءات البنك الدولي[132].

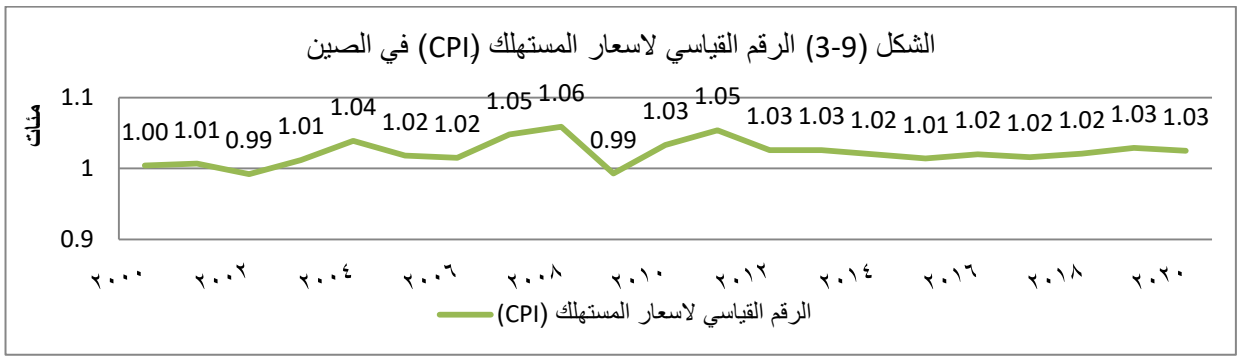
فأصبحت عملية التوظيف أولوية ملحة لضمان معيشة الشعب الصيني و ضمان استقرار المجتمع الصيني من خلال زيادة فرص العمل و توسيع نطاق العمالة للحفاظ على معدل بطالة مقبول يخدم الأهداف الاقتصادية للبلاد و حافظت معدلات البطالة في المرحلة الأخيرة عند مستوى 5% تقريباً وفقاً لبيانات البنك الدولي كما هو موضح في الشكل(8-3) أدناه:

[132] World bank (2022). https://data.worldbank.org/



3- الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي

فيما أسهمت السياسة المالية النشطة في الحفاظ على الاستقرار من خلال المحافظة على معدلات تضخم مقبولة و بلغت مستويات التضخم في السنوات العشر الأخيرة بمعدل وسطي وقدره 2.6 % وفق إحصاءات البنك الدولي ويمثل الشكل(9-3) التالي تطور الرقم القياسي للأسعار في الصين .



المصدر من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي

ونلاحظ من الشكل السابق ارتفاع معدلات التضخم الى مستوى قياسي في عام 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية واستعادة الاقتصاد الصيني على معدل التضخم في 2010 بسبب حزمة الحوافز المالية والاجراءات الاقتصادية التي حافظت على استقرار الاقتصاد الصيني في السنوات التي تليها.

وبعد ان تناولت في الفصل الثالث دور السياسة المالية النشطة في الصين ، سوف انتقل الآن الى الفصل الرابع وهو الفصل التطبيقي الذي سيتم فيه بناء النموذج القياسي واجراء الاختبارات الاحصائية وفق البرنامج الاحصائي Eviews-12.

الفصل الرابع : الفصل التطبيقي (الإطار العملي للدراسة)

تمهيد :

يعد الاقتصاد القياسي من أساليب التحليل الكمي الذي يهتم بالتقدير العددي معتمداً بذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء ويعرف الاقتصاد القياسي :

بأنه تكامل للنظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف اختبار الفروض عن الظواهر الاقتصادية، وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر.[133]

لقياس دور السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي في الصين واختبارها سيتم بداية اعتماد النموذج القياسي للدراسة واستخراج البيانات ومن ثم إجراء الاختبارات الإحصائية في البرنامج الإحصائي Eviews-12 .

ويتضمن الفصل الرابع المباحث التالية:

1- المبحث الأول: تقدير النموذج القياسي بيانات الدراسة ومتغيراتها

2- المبحث الثاني: الاختبارات الإحصائية للمعادلة الأولى

3- المبحث الثالث: الاختبارات الإحصائية للمعادلة الثانية

4-المبحث الرابع: الاختبارات الإحصائية للمعادلة الثالثة

[133] بخيت ، حسين. و فتح الله ، سحر (2006). **الاقتصاد القياسي**. عمان :الاردن . دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .ص:440

1- المبحث الأول: تقدير النموذج القياسي بيانات الدراسة ومتغيراتها

1.1 بيانات الدراسة

جمعت بيانات الدراسة بالاعتماد على البيانات الرسمية المنشورة لدى المكتب المركزي الصيني للإحصاء[134] لدولة الصين الشعبية وبالاعتماد على البيانات المنشورة في البنك الدولي [135] وفي دراستي جمعت البيانات على الشكل التالي :

1- بيانات سنوية لكل من المتغير التابع إجمالي الناتج المحلي والمتغيرات المستقلة (الاستهلاك والاستثمار وصافي الصادرات إضافة للنفقات العامة والإيرادات العامة والمتغيرات الاخرى المستخدمة لقياس الدور النشط خلال المرحلة من عام 1995 ولغاية 2020.

2- بيانات فصلية (ربعية) لكل من المتغير التابع (عجز الموازنة) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في القيمة المضافة لكل من الصناعات الأولية و الثانوية والأخرى وذلك وفق تصنيف المكتب المركزي الصيني للإحصاء. خلال المدة من الربع الأول من عام 1995 ولغاية الربع الرابع من عام 2020(وفق البيانات المتاحة المنشورة من قبل المكتب المركزي الصيني للإحصاء)

1.2- تقدير النموذج القياسي ومتغيراته:

سنعتمد في دراستنا على النموذج الأساسي لدالة الإنتاج الذي اعتمدت عليه أغلب الدراسات السابقة في تقدير النمو الاقتصادي

سأستخدم في دراستي نموذجين:

النموذج الأول: سيستخدم لإثبات الفرضيات الأولى والثانية المتعلقة بدور السياسة المالية النشطة من خلال الإنفاق العام والإيرادات العامة في النمو الاقتصادي.

النموذج الثاني:

يستخدم لإثبات الفرضية الثالثة المتعلقة بدور السياسة المالية النشطة من خلال دور عجز الموازنة في النمو الاقتصادي.

[134] National Bureau of statistics of China . (2022). https://data.stats.gov.cn
[135] World Bank Open data. (2022). https://data.albankaldawli.org/

1.2.1- تقدير النموذج الأول:

وبداية لإثبات فرضيات الدراسة الأولى والثانية سنعتمد في دراستنا على النموذج الاساسي لدالة الإنتاج وفق طريقة الإنفاق في تقدير النمو الاقتصادي وذلك على الشكل التالي :

1- $$Y = C + G + I + NX$$

و أن :
Y: تمثل إجمالي الناتج المحلي
C: تمثل الإنفاق على الاستهلاك الخاص
G: تمثل الإنفاق الحكومي
I: تمثل الإنفاق على الاستثمار الخاص
NX: تمثل صافي الصادرات وهي الفرق بين الصادرات والواردات

ولاختبار أثر السياسة المالية النشطة سيتم الاخذ سيؤخد بالحسبان أثر الصدمات الناتجة عن عجز الوازنة و فجوة الناتج لتصبح أدوات السياسة المالية النشطة على الشكل التالي[136] :

2- $$AG = \beta_1 \mathrm{G}_{t-1} + \beta_2 \mathrm{D}_{t-1} + \beta_3 Cab_{-1}$$
3- $$A\mathrm{R} = \beta_1 \mathrm{R}_{t-1} + \beta_2 \mathrm{D}_{t-1} + \beta_3 Cab_{-1}$$

و أن:
AG: النفقات العامة النشطة
AR: الإيرادات العامة النشطة
D: عجز الموازنة
Cab: فجوة الناتج

و تشير المعادلة (3 و2) إلى قدرة السلطات المالية على تعديل الإنفاق العام والإيرادات العامة بفعالية من خلال التحكم في حجم العجز المالي ويبين النموذج السابق أن تغير الإنفاق العام والإيرادات العامة سيكون مصحوبا بالتغير في فجوة الناتج، ويشير العجز المالي إلى الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ، وتعبر فجوة الناتج إلى الفرق بين الناتج الإجمالي الحالي والناتج الإجمالي المحتمل .

ولتبيان دور السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي نقوم بتعويض المعادلة (2) بالمعادلة (1)

وكذلك نقوم بتعويض المعادلة (3) بالمعادلة (1)

وبالتالي يتكون هذا النموذج من المعادلات التالية و سنحاول حل كل منها على حدة وهي:

$$4-\Delta \mathrm{Y} = \beta_0 + \beta_1 \Delta \mathrm{C} + \beta_2 \Delta \mathrm{I} + \beta_3 \Delta \mathrm{NX} + \beta_4 \Delta AG + \varepsilon_1$$

$$5-\Delta \mathrm{Y} = \beta_0 + \beta_1 \Delta \mathrm{C} + \beta_2 \Delta \mathrm{I} + \beta_3 \Delta \mathrm{NX} + \beta_4 \Delta \mathrm{AR} + \varepsilon_2$$

و أن:
ΔY[137]: يمثل النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي (GDP)
ΔC[138]: يمثل النمو السنوي في الاستهلاك

[136] Wang S, Gao H and Zhou B (2022) **. Research on the Dynamic Feedback Mechanism of Fiscal Policy Regulation Under COVID-19: Evidence From China.** Front. Public Health. Vol:10 . P:2 doi: 10.3389/fpubh.2022.931135

[137] ΔY: يمثل النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي (GDP) ويحسب على الشكل التالي: $\frac{(GDP_t - GDP_{t-1})}{GDP_{t-1}}$

ΔI[139]: يمثل النمو السنوي في إجمالي الاستثمار
ΔNX[140]: يمثل النمو السنوي في إجمالي صافي الصادرات
ΔAG[141]: يمثل النمو السنوي في الإنفاق العام النشط
ΔAR[142]: يمثل النمو السنوي في الإيرادات العامة النشطة
$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: تمثل الحدود التي سيتم تقديرها
$\varepsilon_2, \varepsilon_1$: تمثل حد الخطأ (error term)

1.2.2-تقدير النموذج الثاني:

ولاختبار الفرضية الثالثة دور العجز في النمو الاقتصادي سنقوم بالاستفادة من البيانات الربعية المتوفرة حول التغيرات الفصلية وسنعتمد على النموذج الاساسي لدالة الإنتاج وذلك وفق طريقة القيمة المضافة و يجمع ما تضيفه كل صناعة إلى قيمة الناتج النهائي ويقسم الناتج المحلي في الصين وفق المكتب المركزي الصيني للإحصاء[143] إلى ثلاثة أقسام رئيسية تشكل قيمتها المضافة إجمالي الناتج المحلي بالتالي تصبح دالة الإنتاج على الشكل التالي :

$$Y = f(P, S, T)$$

Y[144]: يمثل الناتج المحلي الإجمالي
P[145]: القيمة المضافة للصناعات الأولية
S[146]: القيمة المضافة للصناعات الثانوية
T[147]: القيمة المضافة للصناعات الأخرى

ولاختبار الأثر الذي يتركه عجز الموازنة في النمو الاقتصادي سيختبر اختباراً مختلفاً ليختبر أثر التغيرات الفصلية (الربعية) في نمو القيمة المضافة للصناعات الأولية والثانوية والأخرى في نمو عجز الموازنة وبالتالي

---

[138] ΔC: يمثل النمو السنوي في الاستهلاك ويحسب على الشكل التالي: $\frac{(C_t - C_{t-1})}{C_{t-1}}$

[139] ΔI: يمثل النمو السنوي الاستثمار ويحسب على الشكل التالي: $\frac{(I_t - I_{t-1})}{I_{t-1}}$

[140] ΔNX: يمثل النمو السنوي في صافي الصادرات ويحسب على الشكل التالي: $\frac{(NX_t - NX_{t-1})}{NX_{t-1}}$

[141] ΔAG: يمثل النمو السنوي للإنفاق العام النشط ويحسب على الشكل التالي: $\frac{(AG_t - AG_{t-1})}{AG_{t-1}}$

[142] ΔAR: يمثل النمو السنوي للإيرادات العامة النشطة ويحس ب على الشكل التالي: $\frac{(AR_t - AR_{t-1})}{AR_{t-1}}$

[143] https://data.stats.gov.cn/

[144] الناتج المحلي الإجمالي :يشير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى المنتجات النهائية بأسعار السوق التي تنتجها جميع الوحدات المقيمة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة. يتم التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي في ثلاث وجهات نظر مختلفة ، وهي القيمة والدخل والمنتجات على التوالي. يشير الناتج المحلي الإجمالي في منظور القيمة الخاص به إلى توازن القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات التي تنتجها جميع الوحدات المقيمة خلال فترة زمنية معينة ، مطروحًا منها القيمة الإجمالية لمدخلات السلع والخدمات ذات طبيعة الأصول غير الثابتة ؛ بمعنى آخر ، هو مجموع القيمة المضافة لجميع الوحدات المقيمة.

[145] القيمة المضافة للصناعات الأولية: تشير الصناعة الأولية إلى الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك (باستثناء خدمات الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك)

[146] القيمة المضافة للصناعات الثانوية: تشير الصناعة الثانوية إلى التعدين (باستثناء أنشطة التعدين والدعم) والتصنيع (باستثناء خدمات إصلاح المنتجات المعدنية والآلات والمعدات) وإنتاج وتزويد الكهرباء والتدفئة والغاز والمياه والبناء.

[147] القيمة المضافة للصناعات الأخرى: تشير الى صناعة الخدمات ، و إلى جميع الصناعات الأخرى غير المدرجة في الصناعات الأولية والثانوية.

وفي هذه الحالة سيتحول عجز الموازنة إلى متغير تابع للتغير في المتغيرات المستقلة وهي القيمة المضافة للصناعات الأولية والثانوية والأخرى و تصبح معادلة النموذج على الشكل التالي:

وبالتالي يتكون هذا النموذج من المعادلة التالية :

$$6-\ \Delta D = \beta_0 + \beta_1 \Delta P + \beta_2 \Delta S + \beta_3 \Delta T + \varepsilon_3$$

و أن:

ΔD[148]: يمثل نسبة نمو عجز الموازنة (الإيرادات العامة – النفقات العامة) إلى إجمالي الناتج المحلي

ΔP[149]: نسبة نمو القيمة المضافة من الصناعات الأولية إلى إجمالي الناتج المحلي

ΔS [150] : نسبة نمو القيمة المضافة من الصناعات الثانوية إلى إجمالي الناتج المحلي

ΔT [151] : نسبة نمو القيمة المضافة من الصناعات الاخرى إلى إجمالي الناتج المحلي

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$: تمثل الحدود التي ستقدر

ε_1 ,: تمثل حد الخطأ (error term)

1.3- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات :

اختبرت في هذه الفقرة الإحصاءات الوصفية من خلال مقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات البحث.

1.3.1- اختبار مقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات الدراسة في النموذج الأول:

أجري اختبار مقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات الدراسة في النموذج الأول كما هو موضح في الجدول(1-4) أدناه:

جدول (1-4) : مقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات النموذج الأول

المتغيرات	نمو إجمالي الناتج المحلي	نمو الاستهلاك الخاص	نمو الاستثمار الخاص	نمو صافي الصادرات	نمو النفقات العامة النشطة	نمو الايردات العامة النشطة
	ΔY	**ΔC**	**ΔI**	**ΔNX**	**ΔAG**	**ΔAR**
مشاهدة	26.00	26.00	26.00	26.00	26.00	26.00
المتوسط	0.09	0.53	0.77	1.05	0.49	0.60

[148] ΔD: يمثل نسبة نمو عجز الموازنة (الايرادات العامة – النفقات العامة) لاجمالي الناتج المحلي ويحسب على الشكل التالي:$\frac{(D_t - D_0)}{GDP_0}$ ، حيث تمثل D_t عجز الموازنة الحالي و تمثل D_0 عجز الموازنة في الربع الأول 1995 ، و يمثل GDP_0 إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول 1995.

[149] ΔP: نسبة نمو القيمة المضافة من الصناعات الاولية لاجمالي الناتج المحلي ويحسب على الشكل التالي:$\frac{(P_t - P_0)}{GDP_0}$ ، حيث تمثل P_t القيمة المضافة من الصناعات الاولية الحالية و تمثل P_0 القيمة المضافة من الصناعات الاولية في الربع الأول 1995 ، و يمثل GDP_0 إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول 1995.

[150] ΔS: نسبة نمو القيمة المضافة من الصناعات الثانوية لاجمالي الناتج المحلي ويحسب على الشكل التالي:$\frac{(S_t - S_0)}{GDP_0}$ ، حيث تمثل S_t القيمة المضافة من الصناعات الثانوية الحالية و تمثل S_0 القيمة المضافة من الصناعات الثانوية في الربع الأول 1995 ، و يمثل GDP_0 إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول 1995.

[151] ΔT: نسبة نمو القيمة المضافة من الصناعات الاخرى لاجمالي الناتج المحلي ويحسب على الشكل التالي:$\frac{(T_t - T_0)}{GDP_0}$ ، حيث تمثل T_t القيمة المضافة من الصناعات الاخرى الحالية و تمثل T_0 القيمة المضافة من الصناعات الاخرى في الربع الأول 1995 ، و يمثل GDP_0 إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول 1995.

الوسيط	0.09	0.46	0.57	0.98	0.52	0.67
الحد الأعظمي	0.14	1.22	2.02	2.24	0.94	1.10
الحد الأدنى	0.02	0.04	0.04	0.02	0.04	0.08
الانحراف المعياري	0.02	0.27	0.58	0.72	0.26	0.33
الالتواء	-0.23	0.53	0.75	0.08	-0.12	-0.26
التفلطح	4.31	3.18	2.62	1.82	2.40	1.73
Jarque-Bera	2.10	1.27	2.61	1.53	0.44	2.03
Probability	0.35	0.53	0.27	0.46	0.80	0.36
المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12						

نلاحظ من الجدول السابق مايلي:

-بلغ متوسط النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي 9% خلال مدة الدراسة وبلغت أعلى قيمة له 14% في عام 2007 بينما أدنى قيمة للنمو الاقتصادي كانت 2% في عام 2020 بسبب جائحة كورونا والإقفال العام الذي حصل في البلاد والعالم بأسره وتوقف سلاسل الامداد والتورديات مما ادى لانخفاض الإنتاج وبالنتيجة انخفاض النمو الاقتصادي.

-و بلغ متوسط النمو السنوي لإجمالي الاستهلاك الخاص 53% خلال مدة الدراسة وبلغت أعلى قيمة له 122% في عام 2011 بسبب توجهات الخطة الخمسية الوطنية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين نحو زيادة الاستهلاك المحلي، بينما أدنى قيمة نمو 4% في عام 2020 بسبب جائحة كورونا والاقفال العام.

- وبلغ متوسط النمو السنوي لإجمالي الاستثمار الخاص 77% خلال مدة الدراسة وبلغت أعلى قيمة له 202% في عام 2007 بينما أدنى قيمة كانت 4% في عام 2020 بسبب جائحة كورونا والاقفال العام.

- فيما بلغ متوسط النمو السنوي لصافي الصادرات 105% خلال مدة الدراسة وبلغت أعلى قيمة له 224% في عام 1997 نتيجة إصلاحات نظام التجارة الدولية الموجه نحو السوق الموحد و خفض سعر الصرف الأجنبي منذ عام 1994 وخفض الرسوم الجمركية من جانب واحد من متوسط 40 في المائة إلى 16 في المائة، فيما بلغت أدنى قيمة 2% في عام 2018 بسبب الحرب التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية وفرضها رسوم جمركية على قائمة من المنتجات الصينية.

-بلغ متوسط النمو السنوي لإجمالي النفقات العامة النشطة 49% خلال مدة الدراسة وبلغت أعلى قيمة له 94% في عام 2007 فيما بلغت أدنى قيمة 4% في عام 2019 بسبب الحرب التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية وانخفاض الطلب.

-بلغ متوسط النمو السنوي لإجمالي الإيرادات العامة النشطة 60% خلال مدة الدراسة وبلغت أعلى قيمة له 110% في عام 2018 نتيجة إصلاحات نظام الضربية و آلية التعاون في إدارة الضرائب لمبادرة الحزام والطريق، فيما بلغت أدنى قيمة 8% في عام 2010 بسبب إجراءات السياسة المالية لتخفيض آثار اللأزمة المالية العالمية.

- بينما يدل مقياس التشتت (Std. Dev.) إلى وجود تشتت خفيف في قيم المتغيرات عبر الزمن، بينما يشير كل من معامل الالتواء (Skewness) ومعامل التفرطح (Kurtosis) إلى أنه لاتوجد قيم متطرفة إضافة لانخفاض تشتت المتغيرات عبر الزمن، بالتالي يمكن القول أن الدراسة تقترب في توزيعها الاحتمالي من التوزيع الطبيعي. وهذا ما يؤكده اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للمتغيرات و كانت القيم الاحتمالية للمتغيرات أكبر من 0.05 وبالتالي خضوع المتغيرات للتوزيع الطبيعي.

1.3.2- اختبار مقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات الدراسة في النموذج الثاني:

أجري اختبار مقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات الدراسة في النموذج الثاني كما هو موضح في الجدول(2-4) أدناه:

جدول (2-4) : مقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات النموذج الثاني

	نمو عجز الموازنة	نمو القيمة المضافة للصناعات الأولية	نمو القيمة المضافة للصناعات الثانوية	نمو القيمة المضافة للصناعات الأخرى
	ΔD	ΔP	ΔS	ΔT
مشاهدة	**103**	**103**	**103**	**103**
المتوسط	0.0031	0.1057	0.1089	0.0767
الوسيط	0.0030	0.1100	0.1134	0.0780
الحد الأعظمي	0.0044	0.1280	0.1238	0.1050
الحد الأدنى	0.0013	0.0740	0.0788	0.0327
الانحراف المعياري	0.0009	0.0102	0.0132	0.0179
الالتواء	0.3776-	0.6484-	0.8592-	0.3606-
التفلطح	2.0921	3.2592	3.0760	2.6389

2.791426	12.6966	7.505769	5.98	**Jarque-Bera**
0.247656	0.175	0.2345	0.05176	**Probability**

- بلغ متوسط نمو نسبة عجز الموازنة 0.3 % خلال مدة الدراسة وبلغت أعلى قيمة لها 0.44% في الربع الرابع من عام 2008 نظرا للإجراءات الكبيرة التي قامت بها الصين للخروج من الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ، بينما أدنى قيمة لنسبة نمو عجز الموازنة كانت 0.13 % في الربع الرابع من عام 2020 ويعود السبب الأساسي لجائحة كورونا والتي أدت لانخفاض الإنتاج إضافة لتوقف بعض سلاسل الإمداد وانخفاض التوريدات إنخفاضاً كبيراً.

- بلغ متوسط نسبة نمو القيمة المضافة للصناعات الأولية 10 % خلال مدة الدراسة وبلغت أعلى قيمة لها 12.8% في الربع الرابع من عام 2020 نظرا للإجراءات الكبيرة التي قدمتها الصين للقطاع الزراعي والتخفضيات الضربية والاعانات وغيرها من الإجراءات التي أسهمت في نمو القيمة المضافة لهذه الصناعة، بينما أدنى كانت 7.4% في الربع الأول من عام 1996 بسبب الضغوط التي تعرض لها الاقتصاد الصيني نتيجة الاصلاحات الاقتصادية والضريبية في عام 1995.

- بلغ متوسط نسبة نمو القيمة المضافة للصناعات الثانوية 10.8% خلال مدة الدراسة وبلغت أعلى قيمة لها 12.3% في الربع الرابع من عام 2020 نظرا للإجراءات الكبيرة التي قدمتها الصين للقطاع الصناعي والتخفضيات الضربية والإعانات الإنتاجية للنهوض من أزمة كورونا ، بينما أدنى 7.8% كانت في الربع الثاني من عام 1995 بسبب الاصلاحات الاقتصادية والضريبية.

- بلغ متوسط نسبة نمو القيمة المضافة للصناعات الخدمية الأخرى 7.6 % خلال مدة الدراسة وبلغت أعلى قيمة لها 10.5% في الربع الرابع من عام 2020 نظرا للإجراءات الكبيرة التي قدمتها الصين للقطاع الخدمي للنهوض بعد أزمة جائحة كورونا والإقفال العام، بينما أدنى قيمة كانت 3.2 % في الربع الثالث من عام 1995 .

- بينما يدل مقياس التشتت (Std. Dev.) إلى وجود تشتت خفيف في قيم المتغيرات عبر الزمن، بينما يشير كل من معامل الالتواء (Skewness) ومعامل التفرطح (Kurtosis) إلى أنه لاتوجد قيم متطرفة إضافة لانخفاض تشتت المتغيرات عبر الزمن، بالتالي يمكن القول أن الدراسة تقترب في توزيعها الاحتمالي من التوزيع الطبيعي. وهذا ما يؤكده اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع

2- المبحث الثاني الاختبارات الإحصائية للمعادلة الأولى :

لاختبار دور السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق العام سيستخدم الباحث المعادلة الأولى في النموذج الأول و بعد إجراء اختبار اللوغاريتم الطبيعي على المعادلة تبين فقد الحاجة لاستخدام اللوغاريتم الطبيعي بالتالي تصبح المعادلة الأولى على الشكل التالي:

$$\Delta Y = a_0 + a_1 \Delta C + a_2 \Delta I + a_3 \Delta NX + a_4 \Delta AG + \varepsilon_1$$

و أن:

$a_0, a_1\ a_2, a_3, a_4$: تمثل الحدود التي سيتم تقديرها

ε_1 ,: تمثل حد الخطأ (error term)

2.1-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) لمتغيرات المعادلة الأولى :

لاختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات المعادلة الأولى وذلك من ناحية الجذر الأحادي فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة وسنستخدم نموذج KPSS وفق الجدول(3-4) التالي:

جدول (3-4) اختبار سكون بيانات متغيرات المعادلة الأولى (جذر الوحدة)

المتغير	حالة استقرار السلسلة	نوع الاختبار	درجة الاستقرار	.LM-Stat	Asymptotic values Critical
ΔY	مستقرة	Kwiatkowski Phillips Schmidt-Shin test statistic (KPSS)	المستوى(I0)	0.379685	0.463
ΔC	مستقرة		المستوى(I0)	0.210849	0.463
ΔI	مستقرة		المستوى(I0)	0.161941	0.463
ΔNX	مستقرة		المستوى(I0)	0.256079	0.463
ΔAG	مستقرة		المستوى(I0)	0.358879	0.463

المصدر من إعداد الباحث اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews-12

ومن خلال اختبار المتغيرات في المعادلة الأولى تبين أن المتغيرات جميعها مستقرة في المستوى وفي هذه الحالة سيقوم الباحث باختبار المتغيرات باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) بغرض دراسة تأثير تغيرات المتغيرات وتطورها في الأجل القصير والأجل الطويل.

2.2- اختبار المعادلة الأولى للنموذج الأول وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة(ARDL):

بغرض التحقق من صحة الفرضية الأولى سيدرس تأثير تغيرات وتطورات المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل للمعادلة الأولى من خلال مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.12 وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL التي معادلتها على الشكل التالي:

$$\Delta y_t = \alpha + \beta y_{t-1} + \beta x_{t-1} + \sum_{i=0}^{p} a_{1i}\Delta(y_{t-1}) + \sum_{i=0}^{m} a_{2,i}\Delta(x_{t-1}) + \epsilon_t$$

في الأجل القصير:

$$\Delta y_t = \alpha + \sum_{i=0}^{p} a_{1i}\Delta(y_{t-1}) + \sum_{i=0}^{m} a_{2,i}\Delta(x_{t-1}) + \lambda \mathrm{EC}_{t-1}$$

و أن :

y: المتغير التابع

X: المتغير المستقل

وبالتالي يمكننا استنتاج المعادلة الأولى من خلال منهجية الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وذلك بعد اختبار النموذج الأمثل كما هو موضح في الجدول(4-4) أدناه:

جدول(4-4) نتائج اختبار المعادلة الأولى وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

Method: ARDL				
Dependent Variable: (ΔY)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Sample (adjusted): 1998 2020				
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): ΔI ΔNX ΔC ΔAG				
Fixed regressors: C @TREND				
Number of models evalulated: 768				
Selected Model: ARDL(3, 2, 2, 2, 3)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.11	-1.97	0.28	-0.054	ΔY(-1)
0.02	-3.24	0.26	-0.085	ΔY(-2)
0.02	-3.48	0.17	-0.059	ΔY(-3)
0.00	6.31	0.01	0.005	ΔC
0.13	1.79	0.01	0.002	ΔC(-1)
0.08	2.14	0.01	0.002	ΔC(-2)
0.00	7.40	0.00	0.003	ΔI
0.29	1.18	0.01	0.001	ΔI(-1)
0.01	4.48	0.01	0.003	ΔI(-2)
0.00	11.08	0.00	0.003	ΔNX

0.19	1.54	0.01	0.001	ΔNX(-1)
0.02	3.60	0.01	0.003	ΔNX(-2)
0.00	8.29	0.00	0.004	ΔAG
0.10	1.99	0.01	0.002	ΔAG(-1)
0.01	4.02	0.01	0.003	ΔAG(-2)
0.09	2.07	0.00	0.001	ΔAG(-3)
0.02	3.53	0.01	0.005	C
0.07	-2.30	0.00	0.000	@TREND
0.09	Mean dependent var		1.00	R-squared
0.02	S.D. dependent var		0.98	Adjusted R-squared
-8.42	Akaike info criterion		0.00	S.E. of regression
-7.53	Schwarz criterion		0.00	Sum squared resid
-8.20	Hannan-Quinn criter.		114.86	Log likelihood
2.86	Durbin-Watson stat		62.18	F-statistic
			0.00	Prob(F-statistic)

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12

ومن الجدول السابق نجد أن القوة التفسيرية للنموذج القياسي (R^2 =0.99) أي أن النموذج يفسر حوالي 99% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي والباقي يعود لعوامل أخرى غير مشمولة في الدراسة .

ومن الجدول السابق يمكن تقدير المعادلة الأولى في النموذج الأول للدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta Y = 0.0045 - 0.054 * \Delta Y(-1) - 0.084 * \Delta Y(-2) - 0.058 * \Delta Y(-3) + 0.0049 * \Delta C + 0.001 * \Delta C(-1) + 0.001 * \Delta C(-2) + 0.0025 * I + 0.008 * I(-1) + 0.003 * I(-2) + 0.002 * \Delta NX + 0.0012 * \Delta NX(-1) + 0.002 * \Delta NX(-2) + 0.003 * \Delta AG + 0.0017 * \Delta AG(-1) + 0.003 * \Delta AG(-2) + 0.0007 * \Delta AG(-3)$$

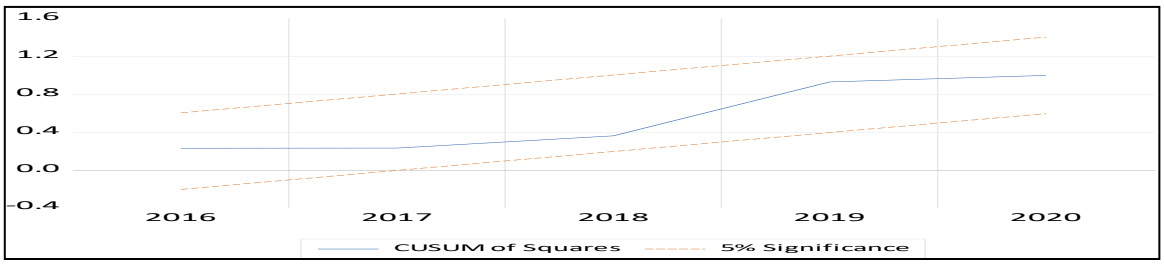
وبعد تقدير المعادلة سنقوم باستخراج معامل تصحيح الخطأ وتقدير معادلة الأجل القصير ومن ثم اختبار الحدود وتقدير معادلة الأجل الطويل.

2.2.1- الاستقرار الهيكلي:

يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج لإحصائية (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، وتكون المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبار خارج الحدود عند هذا المستوى الدلالي، ويوضح هذا الاختبار أمرين مهمين هما وجود تغير هيكلي في البيانات، إضافة إلى أن هذا

الاختبار من أهم الاختبارات المصاحبة لمنهجية(ARDL) المستخدمة في هذه الدراسة[152] ومن خلال اختبار الاستقرار الهيكلي للمعادلة الأولى يتبين لنا استقرار متغيرات الدراسة، فوقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5%. وذلك كما هو مبين في الشكل(1−4) التالي :

الشكل (1-4) الاستقرار الهيكلي للمعادلة الأولى



المصدر من إعداد الباحث اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي12- Eviews

2.2.2- معامل تصحيح الخطأ (ECM)

تشير النتائج إلى أن معامل التصحيح (Coefficient=0.298−) سالب وهي قيمة مستوفيه للشروط النظرية للمعامل ، ومعنوي بكون قيمة الاختبار المحتمل (Pro=0.00) أقل من مستوى الدلالة المفترض 5%. وذلك كما هو وراد في الجدول(8−4) أدناه

جدول(4-5) نتائج اختبار تصحيح الخطأ للمعادلة الأولى وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL(3, 2, 2, 2, 3)				
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Sample: 1995 2020				
Included observations: 23				
ECM Regression				
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0	8.98	0.01	0.005	C
0	6.72	0.21	1.44	D(Y(-1))
0	6.95	0.08	0.059	D(Y(-2))
0	11.58	0	0.005	D(C)
0.01	-4.54	0	-0.002	D(C(-1))
0	13.99	0	0.003	D(I)

[152] Pesaran .M. Hashem, Shin .Yongcheol and Smith. Richard J., (2001), **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**.Vol.16. p: 290-. Journal of Applied Econometrics.

0	-6.42	0.01	-0.003	D(I(-1))
0	20.47	0	0.003	D(NX)
0	-5.73	0.01	-0.003	D(NX(-1))
0	17.22	0	0.004	D(AG)
0	-7.19	0.01	-0.004	D(AG(-1))
0	-4.79	0	-0.001	D(AG(-2))
0	-9.56	0.31	-0.298	CointEq(-1)*
0.01	-4.4	0	0	@TREND
0	Mean dependent var		0.987	R-squared
0.01	S.D. dependent var		0.97	Adjusted R-squared
-8.77	Akaike info criterion		0	S.E. of regression
-8.08	Schwarz criterion		0	Sum squared resid
-8.6	Hannan-Quinn criter.		114.86	Log likelihood
2.86	Durbin-Watson stat		53.71	F-statistic
			0	Prob(F-statistic)
المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12				

يتبين من الجدول السابق أن القوة التفسيرية للنموذج القياسي (R^2 =0.98) أي أن النموذج يفسر حوالي 98.7% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي والباقي يعود لعوامل أخرى غير مشمولة في الدراسة.

2.2.3 معادلة الانحدار في الأجل القصير:

ومما سبق يمكننا تقدير معادلة الانحدار في الأجل القصير على الشكل التالي:

$$\Delta Y = 0.0045 + 0.005*\Delta C + 0.003*\Delta I + 0.003*\Delta NX(-1) + 0.004*\Delta AG(-1) - 0.29*EC$$

و تشير المعادلة إلى أن زيادة نمو الاستهلاك بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار0.5% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% .

و تشير المعادلة إلى أن زيادة نمو الاستثمار بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار0.3% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% .

و تشير المعادلة إلى أن زيادة نمو صافي الصادرات بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار0.3% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% .

و تشير المعادلة إلى أن زيادة نمو النفقات العامة النشطة بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار0.4% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% .

بالتالي **نرفض الفرض العدم** ونقبل بالفرض البديل القائل توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في الصين في الأجل القصير.

2.2.4-منهج اختبار الحدود (Bounds Test)

لاختبار مدى توازن العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل بين المتغير التابع (نمو إجمالي الناتج المحلي) والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج القياسي باستخدام منهج اختبار الحدود تبين من خلال مقارنة إحصائية فيشر أن قيمة F المحسوبة F=10.16 أكبر من القيم الإحصائية عند مستوى دلالة 5 % كما هو موضح في جدول(9-4) أدناه.

ما يعني قبول **الفرض العدم** الذي ينص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل بالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى دلالة احصائية (5%) أي الاستفادة من المعادلة في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل.

جدول(6-4) نتائج اختبار منهج الحدود للمعادلة الأولى وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.09	2.2	10%	10.16	F-statistic
3.49	2.56	5%	4	k
3.87	2.88	2.50%		
4.37	3.29	1%		

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12

2.2.5 معادلة الانحدار في الأجل الطويل:

قدرت المعادلة الأولى في النموذج الأول للأجل الطويل وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL وذلك كما هو وارد في الجدول(7−4) أدناه :

جدول(7-4) نتائج اختبار الأجل الطويل للمعادلة الأولى وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.00	9.60	0.00	0.0028	ΔC
0.00	9.45	0.00	0.0019	ΔI
0.00	23.99	0.00	0.0022	ΔNX
0.00	14.68	0.00	0.0034	ΔAG
المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12				

من الجدول السابق نستنتج أن معادلة الانحدار في الأجل الطويل لمعادلة الأولى النموذج الأول على الشكل التالي:

$$\Delta Y = 0.0028\,\Delta C + 0.0019\,\Delta I + 0.0022\,\Delta NX + 0.0034\Delta AG$$

و تشير النتائج إلى أن زيادة نمو الاستهلاك بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار0.28% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0.00 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% .

و تشير المعادلة إلى أن زيادة نمو الاستثمار بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار0.19% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0.00 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5%

و تشير المعادلة إلى أن زيادة نمو صافي الصادرات بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار0.22% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0.00 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5%.و تشير المعادلة إلى أن زيادة نمو النفقات العامة النشطة بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار0.34% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0.00 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% بالتالي **نرفض الفرض العدم** ونقبل بالفرض البديل القائل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في الصين في الأجل الطويل.

3- المبحث الثالث الاختبارات الإحصائية للمعادلة الثانية :

لاختبار دور السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق العام سيستخدم الباحث المعادلة الثانية في النموذج الأول و بعد إجراء اختبار اللوغاريتم الطبيعي على المعادلة تبين عدم الحاجة لاستخدام اللوغاريتم الطبيعي بالتالي تصبح المعادلة الثانية على الشكل التالي:

$$\Delta \mathbf{Y} = \mathbf{a_0} + \mathbf{a_1}\Delta \mathbf{C} + \mathbf{a_2}\Delta \mathbf{I} + \mathbf{a_3}\Delta \mathbf{NX} + \mathbf{a_4}\Delta \mathbf{AR} + \boldsymbol{\varepsilon_2}$$

و أن:

$a_0, a_1\ a_2, a_3, a_4$: تمثل الحدود التي ستقدر

ε_2 ,: تمثل حد الخطأ (error term)

3.1-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) للمعادلة الثانية :

لاختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات المعادلة الثانية وذلك من ناحية الجذر الأحادي فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة وسنستخدم نموذج KPSS وفق الجدول(8-4) التالي:

جدول (8-4) اختبار سكون بيانات متغيرات المعادلة الثانية (جذر الوحدة)

المتغير	حالة استقرار السلسلة	نوع الاختبار	درجة الاستقرار	.LM-Stat	Asymptotic critical values
ΔAR	مستقرة	Kwiatkowski Phillips Schmidt-Shin test statistic (KPSS)	المستوى(I0)	0.41	0.463

المصدر من إعداد الباحث اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews-12

ومن خلال الجدول السابق تبين أن الإيرادات العامة النشطة مستقرة في المستوى وسبق أن أختبر باقي المتغيرات في الجدول (3-4) وتبين أن جميعها مستقرة في المستوى وفي هذه الحالة سيقوم الباحث باختبار المتغيرات باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) بغرض دراسة تأثير تغيرات وتطورات المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل.

3.2- اختبار المعادلة الثانية للنموذج الأول وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة(ARDL):

بغرض التحقق من صحة الفرضية الثانية سيدرس تأثير تغيرات وتطورات المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل للمعادلة الثانية من خلال مخرجات البرنامج الاحصائي EViews.12 وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL التي معادلتها على الشكل التالي:

$$\Delta y_t = \alpha + \beta y_{t-1} + \beta x_{t-1} + \sum_{i=0}^{p} a_{1i}\Delta(y_{t-1}) + \sum_{i=0}^{m} a_{2,i}\Delta(x_{t-1}) + \epsilon_t$$

في الأجل القصير:

$$\Delta y_t = \alpha + \sum_{i=0}^{p} a_{1i}\Delta(y_{t-1}) + \sum_{i=0}^{m} a_{2,i}\Delta(x_{t-1}) + \lambda \mathrm{EC}_{t-1}$$

حيث أن :

y: المتغير التابع

X: المتغير المستقل

وبالتالي يمكننا استنتاج المعادلة الثانية من خلال منهجية الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وذلك كما هو موضح في الجدول(9-4) أدناه:

جدول(9-4) نتائج اختبار المعادلة الثانية وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

Dependent Variable: ΔY				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 1998 2020				
Included observations: 24 after adjustments				
Maximum dependent lags:3 (Automatic selection)				
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic):Δ I ΔNX ΔC ΔAR				
Fixed regressors: C @TREND				
Number of models evalulated: 768				
Selected Model: ARDL(3, 3, 1, 3, 3)				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.00	-11.82	0.11	-0.131	ΔY(-1)
0.00	-6.25	0.04	-0.024	ΔY(-2)
0.00	-9.98	0.07	-0.069	ΔY(-3)
0.00	21.26	0.00	0.005	ΔC
0.00	10.65	0.00	0.003	ΔC(-1)
0.00	12.31	0.00	0.003	ΔC(-2)
0.00	7.97	0.00	0.002	ΔC(-3)
0.00	34.64	0.00	0.003	ΔI
0.00	8.99	0.00	0.003	ΔI(-1)
0.00	42.56	0.00	0.003	ΔNX
0.00	10.91	0.00	0.003	ΔNX(-1)
0.00	12.58	0.00	0.001	ΔNX(-2)
0.00	10.92	0.00	0.001	ΔNX(-3)
0.00	32.14	0.00	0.004	ΔAR
0.00	11.38	0.00	0.003	ΔAR(-1)
0.00	11.58	0.00	0.001	ΔAR(-2)
0.00	6.14	0.00	0.0007	ΔAR(-3)
0.04	2.92	0.00	0.008	C
0.00	5.67	0.00	0.000	@TREND
0.086	Mean dependent var		0.999737	R-squared
0.024445	S.D. dependent var		0.998554	Adjusted R-squared

-11.22048	Akaike info criterion	0.00093	S.E. of regression
-10.28246	Schwarz criterion	0.00000346	Sum squared resid
-10.98457	Hannan-Quinn criter.	148.0355	Log likelihood
2.7203	Durbin-Watson stat	F-statistic	
		Prob(F-statistic)	
المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12			

ومن الجدول السابق نجد أن القوة التفسيرية للنموذج القياسي (R^2 =0.99) أي أن النموذج يفسر حوالي 99% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي والباقي يعود لعوامل أخرى غير مشمولة في الدراسة .

ومن الجدول السابق يمكن تقدير المعادلة الثانية في النموذج الأول للدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta Y = 0.008 - 0.131 * \Delta Y(-1) - 0.023 * \Delta Y(-2) - 0.0688 * \Delta Y(-3) + 0.004 * \Delta C + 0.002 * \Delta C(-1) + 0.003 * \Delta C(-2) + 0.002 * \Delta C(-3) + 0.002 * \Delta I + 0.002 * \Delta I(-1) + 0.002 * \Delta NX + 0.003 * \Delta NX(-1) + 0.001 * \Delta NX(-2) + 0.001 * \Delta NX(-3) + 0.003 * \Delta AR + 0.003 * \Delta AR(-1) + 0.001 * \Delta AR(-2) + 0.0007 * \Delta AR(-3)$$

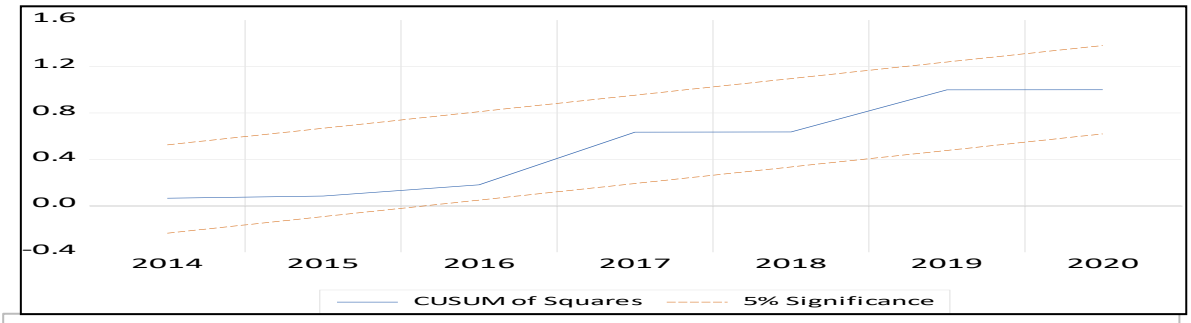
وبعد تقدير المعادلة سنقوم باستخراج معامل تصحيح الخطأ وتقدير معادلة الأجل القصير ومن ثم اختبار الحدود وتقدير معادلة الأجل الطويل.

3.2.1- الاستقرار الهيكلي:

يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج لإحصائية (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، وتكون المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبار خارج الحدود عند هذا المستوى الدلالي، ويوضح هذا الاختبار أمرين مهمين هما وجود تغير هيكلي في البيانات، إضافة إلى أن هذا الاختبار من أهم الاختبارات المصاحبة لمنهجية(ARDL) المستخدمة في هذه الدراسة[153] ومن خلال اختبار الاستقرار الهيكلي للمعادلة الثانية يتبين لنا استقرار متغيرات الدراسة، فوقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5%. وذلك كما هو مبين في الشكل(2-4) التالي :

[153] Pesaran .M. Hashem, Shin .Yongcheol and Smith. Richard J., (2001), **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**.Vol.16. p: 290-. Journal of Applied Econometrics.

الشكل (4-2) الاستقرار الهيكلي للمعادلة الثانية



المصدر من إعداد الباحث اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي12- Eviews

3.2.2- معامل تصحيح الخطأ (ECM)

تشير النتائج إلى أن معامل التصحيح (Coefficient=0.323−) سالب وهي قيمة مستوفيه للشروط النظرية للمعامل ، ومعنوي بكون قيمة الاختبار المحتمل (Pro=0.00) أقل من مستوى الدلالة المفترض 5% وذلك كما هو وراد في الجدول(10−4) أدناه:

جدول(4-10) نتائج اختبار معامل تصحيح الخطأ للمعادلة الثانية وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(3, 3, 1, 3, 3)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Sample: 1995 2020
Included observations: 23

ECM Regression
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.00	17.09	0.00	0.008	C
0.00	24.37	0.04	0.093	D(Y(-1))
0.00	24.04	0.03	0.069	D(Y(-2))
0.00	46.00	0.00	0.005	D(C)
0.00	-22.76	0.00	-0.005	D(C(-1))
0.00	-17.65	0.00	-0.002	D(C(-2))
0.00	56.66	0.00	0.003	D(I)
0.00	78.23	0.00	0.003	D(NX)
0.00	-24.06	0.00	-0.002	D(NX(-1))
0.00	-20.60	0.00	-0.001	D(ΔNX(-2))
0.00	68.60	0.00	0.004	D(AR)
0.00	-24.13	0.00	-0.002	D(AR(-1))
0.00	-17.01	0.00	-0.001	D(AR(-2))
0.00	-30.93	0.10	-0.324	CointEq(-1)*
-0.003043	Mean dependent var		0.999289	R-squared
0.014868	S.D. dependent var		0.998045	Adjusted R-squared
-11.56831	Akaike info criterion		0.000657	S.E. of regression

-10.82777	Schwarz criterion	3.46E-06	Sum squared resid
-11.38206	Hannan-Quinn criter.	148.0355	Log likelihood
2.7203	Durbin-Watson stat	803.1983	F-statistic
		0	Prob(F-statistic)
المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12			

يتبين من الجدول السابق أن القوة التفسيرية للنموذج القياسي (R^2 =0.99) أي أن النموذج يفسر حوالي 99% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي والباقي يعود لعوامل أخرى غير مشمولة في الدراسة.

3.2.3 معادلة الانحدار في الأجل القصير:

ومما سبق يمكننا تقدير معادلة الانحدار في الأجل القصير على الشكل التالي:

$$\Delta Y=0.008+0.005*\Delta C+0.003*\Delta I+0.003*\Delta NX+0.004*\Delta AR-0.324\ EC$$

– و تشير المعادلة إلى أن زيادة نمو الاستهلاك بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار0.5% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% .

– و تشير المعادلة إلى أن زيادة نمو الاستثمار بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار0.3% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% .

– و تشير المعادلة إلى أن زيادة نمو صافي الصادرات بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار0.3% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% .

– و تشير المعادلة إلى أن زيادة نمو الإيرادات العامة النشطة بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار0.4% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية=0.0 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% .

بالتالي **نرفض الفرض العدم** ونقبل الفرض البديل القائل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإيرادات العامة و النمو الاقتصادي في الصين في الأجل القصير.

3.2.4-منهج اختبار الحدود (Bounds Test)

لاختبار مدى توازن العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل بين المتغير التابع (نمو إجمالي الناتج المحلي) والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج القياسي باستخدام منهج اختبار الحدود تبين من خلال مقارنة إحصائية فيشر أن قيمة F المحسوبة F=95.67 أكبر من القيم الإحصائية عند مستوى دلالة 5 % كما هو موضح في جدول(4-11) أدناه. ما يعني قبول **الفرض العدم** الذي ينص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل بالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى دلالة إحصائية (5%) أي يمكن الاستفادة من المعادلة في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل.

جدول(4-11) نتائج اختبار منهج الحدود للمعادلة الثانية وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.01	1.9	10%	95.67	F-statistic
3.48	2.26	5%	4	k
3.9	2.62	2.50%		
4.44	3.07	1%		

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12

3.2.5 معادلة الانحدار في الأجل الطويل:

قدرت متغيرات المعادلة الثانية في النموذج الأول في الأجل الطويل وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL وذلك كما هو وارد في الجدول(4-12) أدناه :

جدول(4-12) نتائج اختبار الأجل الطويل للمعادلة الثانية وفق منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.00	52.79	0.00	0.004	ΔC
0.00	29.14	0.00	0.0023	ΔI
0.00	74.74	0.00	0.0027	ΔNX
0.00	54.33	0.007	0.003	ΔAR

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12

من الجدول السابق نستنتج أن معادلة الانحدار في الأجل الطويل للمعادلة الثانية في النموذج الأول على الشكل التالي:

$$\Delta Y = 0.004\,\Delta C + 0.0023\,\Delta I + 0.0027\,\Delta NX + 0.003\Delta AR$$

- و تشير النتائج إلى أن زيادة نمو الاستهلاك بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار 0.4% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0.00 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% .
- و تشير المعادلة إلى أن زيادة نمو الاستثمار بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار 0.23% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0.00 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% .
- و تشير المعادلة إلى أن زيادة نمو صافي الصادرات بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار 0.27% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0.00 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% .
- و تشير المعادلة إلى أن زيادة نمو الإيرادات العامة بمقدار 1% تؤدي لارتفاع النمو الاقتصادي بمقدار 0.3% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0.00 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% .
- بالتالي **نرفض الفرض العدم** ونقبل الفرض البديل توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإيرادات العامة و النمو الاقتصادي في الصين في الأجل الطويل.

4- المبحث الرابع الاختبارات الإحصائية للمعادلة الثالثة

لاختبار دور السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي من خلال عجز الموازنة سيستخدم الباحث المعادلة الثالثة (معادلة النموذج الثاني) و بعد إجراء اختبار اللوغاريتم الطبيعي على المعادلة تبين عدم الحاجة لاستخدام اللوغاريتم الطبيعي بالتالي تصبح المعادلة الثالثة على الشكل التالي:

$$\Delta D = a_0 + a_1 \Delta P + a_2 \Delta S + a_3 \Delta T + \varepsilon_3$$

و أن:

$a_0, a_1\ a_2, a_3$: تمثل الحدود التي ستقدر

ε_3 ,: تمثل حد الخطأ (error term)

4.1-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) للمعادلة الثالثة :

لاختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات المعادلة الثالثة من ناحية الجذر الأحادي فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة وسنستخدم نموذج KPSS وفق الجدول(13-4) التالي:

جدول (13-4)اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج (جذر الوحدة) وفق KPSS

المتغير	حالة استقرار السلسلة	نوع الاختبار	درجة الاستقرار	LM-Stat.	Asymptotic critical values
ΔD	مستقرة	Kwiatkowski Phillips Schmidt-Shin test statistic (KPSS)	الفرق الأول (I1)	0.143702	0.463
ΔP	مستقرة		الفرق الأول (I1)	0.420565	0.463
ΔS	مستقرة		الفرق الأول (I1)	0.172454	0.463
ΔT	مستقرة		الفرق الأول (I1)	0.155084	0.463

المصدر من إعداد الباحث اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews-12

ومن خلال اختبار المتغيرات في المعادلة الثالثة تبين أن المتغيرات جميعها مستقرة عند الفرق الأول وفي هذه الحالة سيقوم الباحث باختبار المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

4.2- تقدير المعادلة الثالثة وفق طريقة المربعات الصغرى:

ستختبر متغيرات المعادلة الثالثة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Least Squares) وذلك من خلال مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.12 و تبين من خلال الجدول (14-4) مايلي:

جدول(14-4) نتائج اختبار المعادلة الثالثة وفق طريقة المربعات الصغرى				
Dependent Variable:D Method: Least Squares Sample: 1995Q2 2020Q4 Included observations: 103				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0	45.37296	0.000102	0.004617	**C**
0	-6.45816	0.000337	-0.00218	**P**
0	10.64637	0.000203	0.002158	**S**
0	-8.82886	0.000453	-0.004	**T**
0.004602	Mean dependent var		0.809136	R-squared
0.001419	S.D. dependent var		0.803353	Adjusted R-squared
-11.866	Akaike info criterion		0.000629	S.E. of regression
-11.7637	Schwarz criterion		0.00	Sum squared resid
-11.8246	Hannan-Quinn criter.		615.0991	Log likelihood
2.308811	Durbin-Watson stat		139.8984	F-statistic
			0	Prob(F-statistic)

ومن الجدول السابق يمكن تقدير المعادلة الثالثة وفق طريقة المربعات الصغرى على الشكل التالي:

$$\Delta D = 0.004 - 0.0022\Delta P + 0.002\Delta S - 0.004\,\Delta T$$

تبين لنا من خلال تقدير معادلة النموذج الثاني أن جميع المتغيرات المستقلة(القيمة المضافة للصناعات الأولية والثانوية والاخرى) لها أهمية إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

و تشير المعادلة إلى أن زيادة نسبة نمو القيمة المضافة من الصناعات الأولية إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 1% تؤدي لانخفاض نسبة عجز الموازنة إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.2 % وهي علاقة عكسية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0.01 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5%.

بالتالي **نرفض الفرض العدم** ونقبل بالفرض البديل القائل توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين القيمة المضافة للصناعات الأولية و عجز الموازنة في الصين.

كما تشير النتائج إلى أن زيادة نسبة نمو القيمة المضافة من الصناعات الثانوية إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 1% تؤدي لزيادة نسبة عجز الموازنة إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.2 % ، وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F الاحتمالية= 0 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5%، بالتالي **نرفض الفرض العدم** ونقبل بالفرض البديل القائل توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين القيمة المضافة للصناعات الثانوية و عجز الموازنة في الصين.

و تشير المعادلة إلى أن زيادة نسبة نمو القيمة المضافة من الصناعات الأخرى إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 1% تؤدي لانخفاض نسبة عجز الموازنة إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.4 %. وهي علاقة عكسية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0.04 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% ، بالتالي **نرفض الفرض العدم** ونقبل بالفرض البديل القائل توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين القيمة المضافة للصناعات الأخرى و عجز الموازنة في الصين.

4.2.3- الاختبارات التشخيصية :

4.2.3.1- مشكلة الارتباط الذاتي :

ستختبر مشكلة ارتباط الذاتي لمتغيرات النموذج الذي سنقوم بدراسته باستخدام (LM Test, Breusch-Godfrey) وذلك من خلال مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.12 و نجد ان قيمة احتمالية F (Prob. F(2,97)=0.0) أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% أي أن F معنوية ، ما يعني قبول الفرض العدم القائل بأنه لاتوجد مشكلة ارتباط ذاتي ، ورفض الفرض البديل القائل بوجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات ، أي أن تباين الأخطاء متجانس . وذلك كما هو وارد في الجدول(17-4) أدناه :

جدول (17-4)اختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات المعادلة الثالثة

F-statistic	30.30282	Prob. F(2,97)	0.00
Obs*R-squared	39.60759	Prob. Chi-Square(2)	0.00

المصدر من إعداد الباحث اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews-12

4.2.3.2- عدم ثبات التباين:

سنقوم باختبار عدم ثبات التباين و يسهم هذا الاختبار بإعطاء صورة واضحة حول وجود مشكلة قياسية من عدمها وذلك باستخدام (Heteroskedasticity Test: ARCH) ومن خلال مخرجات البرنامج الاحصائي EViews.12 يتبين لنا قيمة احتمالية F (Prob.F(2,98)=0.04) أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% أي أن F غير معنوية، ما يعني قبول الفرض العدم القائل لا يوجد خلل تجانس البيانات، ورفض الفرض البديل القائل بوجود مشكلة عدم ثبات التباين بين المتغيرات ، أي أن البيانات متجانسة ولا توجد مشكلة قياسية . وذلك كما هو وارد في الجدول(18-4) أدناه :

جدول (18-4)اختبار عدم ثبات التباين لبيانات لمتغيرات المعادلة الثالثة

0.047	Prob. F(1,100)	4.046591	F-statistic
0.0464	Prob. Chi-Square(2)	3.966994	Obs*R-squared

المصدر من إعداد الباحث اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews-12

مناقشة الفرضيات :

بعد اجراء الاختبارات الاحصائية توصلنا الى مايلي :

أولا الفرضية الأولى : توجد أثر علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإنفاق العام النشط و النمو الاقتصادي في الصين

خلصت الدراسة إلى مايلي:

- **نرفض الفرض العدم** ونقبل بالفرض البديل القائل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإنفاق العام النشط و النمو الاقتصادي في الصين في الأجل القصير.
- و تشير المعادلة إلى أن زيادة نمو النفقات العامة النشطة بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار 0.4% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5%
- **نرفض الفرض العدم** ونقبل بالفرض البديل القائل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإنفاق العام النشط و النمو الاقتصادي في الصين في الأجل الطويل.

ونجد من خلال دراسة النموذج الأول في أن الإنفاق العام وفق السياسة المالية النشطة يسهم إسهاماً ايجابياً و كانت نتيجة الاختبار أن العلاقة طردية أي أن زيادة نمو النفقات العامة النشطة بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار 0.3% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% في الأجل الطويل.

ونجد أن الإنفاق العام يسهم إسهاماً إيجابياً في الأجلين الطويل و القصير في النهوض بالاقتصاد الوطني وفق سياسة مالية نشطة.

ثانياً الفرضية الثانية : لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإيرادات العامة النشطة و النمو الاقتصادي في الصين

خلصت الدراسة إلى مايلي:

- **نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل** توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإيرادات العامة النشطة و النمو الاقتصادي في الصين في الأجل القصير.

ونجد من خلال دراسة النموذج الأول إلى أن أن زيادة نمو الإيرادات العامة النشطة بمقدار 1% تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار 0.4% وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية=0. 0 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% .

- **نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل** توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإيرادات العامة النشطة و النمو الاقتصادي في الصين في الأجل الطويل.

- ونجد من خلال دراسة النموذج في أن زيادة نمو الإيرادات العامة وفق سياسة مالية نشطة بمقدار 1% تؤدي لارتفاع النمو الاقتصادي بمقدار 0.3% وهي علاقة طردية ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0.00 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5% .

يالتالي نستنتج مما سبق أن زيادة الإيرادات العامة تسهم اسهاماً فعالاً في زيادة النمو الاقتصادي في الصين على المدى القصير والطويل .

ثالثاً الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين عجز الموازنة و النمو الاقتصادي في الصين

خلصت الدراسة إلى مايلي:

- **نرفض الفرض العدم** ونقبل بالفرض البديل القائل توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين القيمة المضافة للصناعات الأولية و عجز الموازنة في الصين.

وجدنا من خلال دراسة النموذج الثاني أن زيادة نسبة نمو القيمة المضافة من الصناعات الأولية إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 1% تؤدي لانخفاض نسبة عجز الموازنة إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.2 % وهي علاقة عكسية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5%.

بالتالي تسهم القيمة المضافة للصناعات الأولية من الزراعية إلى التربية السمكية وتربية الحيوانية إسهاماً كبيراً في تغطية العجز وزيادة الإيرادات العامة و تقوم الحكومة الصينية بدعم هذا القطاع دعماً كبيراً من خلال الحوافز الضريبية والإعانات المالية لما له من أهمية كبيرة في تأمين الأمن الغذائي للصين والتي يبلغ عدد سكانها في عام 2021 حوالي 1.4 مليار نسمة وفق إحصائيات البنك الدولي ولاسيما انها عانت خلال تاريخها من عدة مجاعات أودت آخرها بحولي 20 مليون نسمة .

- **نرفض الفرض العدم** ونقبل بالفرض البديل القائل توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين القيمة المضافة للصناعات الثانوية و عجز الموازنة في الصين

وجدنا من خلال دراسة النموذج المقدم في أن زيادة نسبة القيمة المضافة من الصناعات الثانوية إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 1% تؤدي لزيادة نسبة عجز الموازنة إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.2 % ، وهي علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F الاحتمالية= 0 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5%.

بالتالي نستنتج مما سبق أنه لزيادة القيمة المضافة من الصناعات الثانوية تحتاج الحكومة الصينية لزيادة العجز أي زيادة الإنفاق العام على الصناعة والإنشاءات لما له من أثر في زيادة النمو الاقتصادي.

- **نرفض الفرض العدم** ونقبل بالفرض البديل القائل توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين القيمة المضافة للصناعات الأخرى و عجز الموازنة في الصين.

وجدنا من خلال دراسة النموذج المقدم في أن زيادة نسبة القيمة المضافة من الصناعات الاخرى إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 1% تؤدي لانخفاض نسبة عجز الموازنة إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.4 %. وهي علاقة عكسية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 5% و ذلك لأن قيمة F احتمالية= 0 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 5%.

ونسنتج أن زيادة القيمة المضافة من الصناعات الأخرى التي تشمل(القيمة المضافة من الخدمات والقيمة المضافة من النقل والتخزين والقيمة المضافة من تكنولوجيا المعلومات والقيمة المضافة من الوساطة المالية) تؤدي لزيادة الإيرادات العامة بالتالي انخفاض العجز و قامت الحكومة الصينية بتعزيز قطاع الخدمات والتكنولوجيا وغيرها ما أسهم إسهاماً جوهرياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

بعد أن تناولت الأطروحة في الاطار النظري أهم المفاهيم النظرية حول السياسة المالية والنمو الاقتصادي وتوضيح مفهوم السياسة المالية النشطة ودورها في الصين، و في الاطار العملي انتقلت من بناء النموذج القياسي واختبار الفرضيات الى مناقشتها ، سوف ننتقل لنتناول السياسة المالية في سورية وامكانية الاستفادة من التجربة الصينية الناجحة في سورية.

السياسة المالية في سورية وامكانية الاستفادة من السياسة المالية في الصين

تمهيد :

يعد الاقتصاد السوري من الاقتصادات المتنوعة وتعدّ سورية واحدة من أغنى الدول العربية في حجم الثروات على اختلاف أنواعها الطبيعية والبشرية، من المشتقات النفطية (النفط والغاز) إلى الفوسفات إلى مختلف أنواع الزراعات، وتمتلك سورية موقعاً جغرافياً متميزاً تعد نقطة تلاقي القارات الثلاث وتقع سورية على طريق الحرير[154] الذي يربط الصين بأوروبا ماراً من مدينة تدمر السورية . وعاد هذا الطريق إلى الحياة مجدداً فوقّعت سورية والصين في كانون الثاني من عام 2022 م مذكرة تفاهم في إطار الانضمام إلى مبادرة (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين) و انضمت إليها نحو 150 دولة و32 منظمة وباتت أوسع منبر تعاون دولي في العالم[155].

وفيما ألقت الأزمة الاقتصادية التي تعيشها سورية والتي خلفتها الحرب الكونية التي شنّت عليها بظلالها على الناتج المحلي الإجمالي و على الموازنة العامة للدولة، وضاعفت من حجم الضغوط على مستوى المعيشة في ظل ضعف شبكات الأمان الاجتماعي، ورفعت الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي إلى مستويات قياسية بعد أن كانت سورية تصنف من أقل البلاد مديونية في العالم. فقبل بدء الأزمة في سورية في عام 2011 كان حجم الصناعات السورية في حلب وحمص ودمشق وسورية عامة، يفوق حجم الصناعات في دول الجوار، وصلت مساهمة الصناعة إلى 13 % في مرحلة ما قبل الأزمة تدنى هذا المعدل إلى أقل من 8 % من الناتج المحلي الإجمالي عما كان عليه قبل الأزمة، وانخفض عدد المعامل بنسبة 40% إضافة إلى المعامل المهمة التي توقفت في مرحلة الأزمة بسبب ضعف إمكانية تأمين المواد الأولية والطرق الآمنة والطاقة بأنواعها[156].

---

[154] Unesco (2022). https://ar.unesco.org/silkroad/.

[155] SANA(2022). http://www.sana.sy/?p=1558747

[156] وزارة الصناعة السورية (2014)، **تقرير تقييم الاداء**، مديرية التحليل المالي

1- السياسة المالية المتبعة في الاقتصاد السوري:

تعد السياسة المالية وأدواتها جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة ، لأن تغير إيرادات الدولة ونفقاتها له تأثير مباشر على التوازن الاقتصادي العام أي أن المتغيرات المالية تؤثر على المتغيرات الاقتصادية والعكس صحيح ، وتشكل السياسة المالية مكونات الموازنة العامة من خلال السياسة الضريبية والإنفاقية بما تحمله من إعانات وإضافة إلى سياستها الائتمانية، وتصنف سورية من الدول ذات الدخل المنخفض وفق الامم المتحدة .

- النفقات العامة

تتقرر النفقات العامة في سورية تبعاً للحالة الاقتصادية السائدة، وانعكست سياسة الإصلاح والتحديث الاقتصادي واعتماد مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي إلى زيادة حجم الإنفاق العام الانمائي من 132 مليار ل.س في عام 2000 إلى 380 مليار ل.س في عام 2011 اي بزيادة وقدرها 190% .

أما النفقات العادية زادت من 143.4 مليار ل.س في عام 2000 إلى 410 مليار ل.س في عام 2011 أي بزيادة وقدرها 185% . وبعد الأزمة التي شهدتها سورية في عام 2011 نلاحظ انخفاض نسبة زيادة النفقات الإنمائية لصالح النفقات العادية فزادت النفقات الانمائية من 380 مليار ل.س في عام 2011 إلى 1,300 مليار ل.س في عام 2020 أي بزيادة وقدرها 242% بينما زادت النفقات العادية من 410 مليار ل.س في عام2011 إلى 2,700 مليار ل.س في عام 2020 أي بزيادة وقدرها 558% . وفيما يلي جدول(5) توزّع الإنفاق العام بين النفقات الإنمائية والنفقات العادية.

جدول (5) توزع النفقات العامة في الموازنة التقديرية في سورية

السنة	انمائيــة		عاديــة	
	%	المبلــغ	%	المبلــغ
2010	43	327,000,000.00	57.00	427,000,000.00
2011	46	380,000,000.00	54.00	455,000,000.00
2012	28	375,000,000.00	71.73	951,550,000.00

1,108,000,000.00	80.12	275,000,000.00	20	2013
1,010,000,000.00	72.66	380,000,000.00	27	2014
1,144,000,000.00	73.62	410,000,000.00	26	2015
1,470,000,000.00	74.24	510,000,000.00	26	2016
1,982,000,000.00	74.51	678,000,000.00	25	2017
2,362,000,000.00	74.00	825,000,000.00	26	2018
2,782,000,000.00	71.66	1,100,000,000.00	27	2019
2,700,000,000.00	67.50	1,300,000,000.00	28	2020

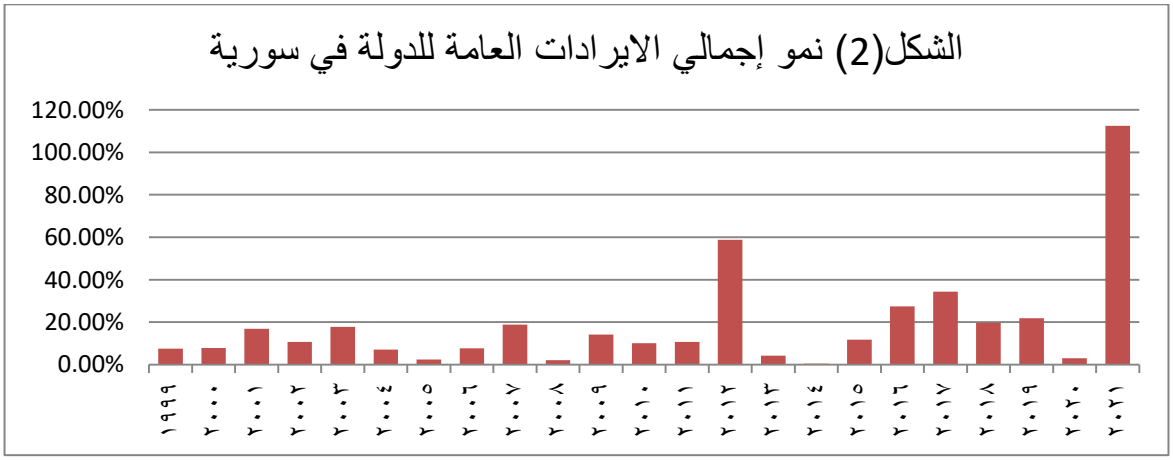
المصدر من إعداد الباحث بناء على المكتب المركزي للاحصاء(www.cbssyr.sy)

- **الإيرادات العامة :**

تشمل الإيرادات العامة في سورية على الإيرادات من أملاك الدولة ،الرسوم،الغرامات والضرائب و الهبات والمنح والإعانات، وايردات الدولة النقدية (سندات الخزينة و الإصدار النقدي)، الإيرادات شبه الضريبية(على سبيل المثال: الاشتراكات بالتأمينات الاجتماعية)، والقروض العامة ، إضافة لأهم الإيرادات في العصر الحديث وهي الضرائب و تعتمد عليها السياسة المالية في سورية اعتماداً أساسياً في تمويل نفقاتها إضافة لماسبق من الموارد. ولكن بعد تطبيق مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي صدر القانون المالي الاساسي الجديد رقم /54/ لعام 2006 ونصّ بالنسبة لتبويب الإيرادات العامة بأنه "تبوب إيرادات الموازنة تبويباً نوعياً ويجوز عند الاقتضاء تبويبها وظيفياً و إقليمياً وأي تبويب آخر بقرار من وزير المالية ".

ومن خلال القانون أصبح تبويب الإيرادات النوعي إلزامياً و أخذ الاهتمام يزيد في الإيرادات من الرسوم والخدمات وإيرادات البلديات والدوائر الوقفية التي تأتي تحت بند الفائض المتاح ويشكل حوالي 28% من إجمالي إيرادات الموازنة التقديرية في عام 2020 وبعدها تأتي الضرائب والرسوم التي تشكل ما نسبته 34.6% وتعد الإيرادات الاستثنائية التي تشمل على القروض والموارد الخارجية والمبالغ المأخوذة من الاحتياطي مانسبته 36.4% من إجمالي الإيرادات العامة .

ويوضح الشكل (2) التالي تطور إيرادات العامة التقديرية في سورية :



المصدر من اعداد الباحث بناء على بيانات المكتب المركزي للاحصاء

أدت الأزمة التي تعيشها سورية إلى تراجع إيرادات الدولة الطبيعية من الضرائب، الرسوم، عوائد أملاك الدولة، فائض المؤسسات الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية)، ما دفع الحكومة السورية لاعتماد بصورة كبيرة على مصادرالتمويل أخرى استثنائية كبدائل للإيرادات مالية، سواء أكان ذلك عن طريق الاستدانة الخارجية فعلى سبيل المثال عبر فتح الخط الائتماني مع إيران، أم عن طريق الاستدانة الداخلية عن طريق تغذية مالية مستمرة، تتم بوتيرة شهرية، يقدمها البنك المركزي للحكومة، بواسطة إصدارات نقدية، لسد العجز المالي الحكومي الناجم عن التراجع الكبير في حجم الإيرادات الطبيعية/العادية، وتوفير السيولة اللازمة لتمويل الإنفاق العام ما أدى إلى ارتفاع كبيرفي حجم الديون والالتزامات واجبة الأداء على الدولة السورية، تجاه الداخل والخارج، قاربت بحسب بعض التقديرات بحدود 6 تريليون ليرة سورية[157]. ونلاحظ من الشكل السابق ارتفاع ايرادات العامة التقديرية في عام 2021 بسبب الخروج من جائحة كورونا بعد الاغلاق العام الذي حصل في 2020 وعودة الحياة الاقتصادية.

3- مراحل نمو الاقتصاد السوري ودور السياسة المالية خلال الأزمة:

تسهم السياسات الاقتصادية في التغلب على المصاعب التي يواجهها الاقتصاد الوطني، ومن أهم الخطوات التي يمكن ان تقوم بها الحكومة لتحسين المستويات المعيشة هي ازالة المعوقات التي تحد من النمو الاقتصادي وزيادة

[157] علي. مدين (2018). محن الاقتصاد السوري: بين محدودية أداء الإدارة النقدية واملالية ومآزق التمويل البديل "مقاربة نقدية من منظور سياساتي/استراتيجي مختلف. مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد).www.dcrs.sy

الإنتاج المحلي. وتقتضي الحكمة الاقتصادية الحد من آثار المعوقات الخارجية التي تقع خارج قدرة الدولة على السيطرة والتي بطبيعة الحال تزيد من كلف الإنتاج ماتنعكس سلباً على الأسعار وعلى قدرة المواطن على شراء السلع والخدمات. وفي هذا الصدد فإن السياسة المالية تستطيع دعم النمو الاقتصادي من خلال تحسين بنود الإنفاق في الموازنة العامة، وضمان وجود مخصصات مالية كافية لقطاعات وكذلك زيادة الاستثمارات العامة الجديدة وعمليات صيانة الاستثمارات القائمة. مر الاقتصاد السوري خلال المدة 2000 – 2020 بمراحل مختلفة أثرت تأثيراً كبيراً على مستوى أدائه وذلك كمايلي:

- المرحلة الأولى (2000 – 2005) :

شهد الاقتصاد السوري قفزة نوعية من خلال تبني مفهوم "اقتصاد السوق الاجتماعي." وذلك ضمن سعي الحكومة السورية إلى التحرير والانفتاح الاقتصادي المدروس، وتناول برنامج الإصلاح الاقتصادي القطاعات الاقتصادية المختلفة [158]في القطاع المالي على سبيل المثال (تخفيض ضريبة الدخل، وتطبيق ضريبة المبيعات لتعوض التراجع التدريجي في إيرادات الرسوم الجمركية والضرائب وايجاد مطارح ضريبية أخرى) .

وشمل إصلاح القطاع النقدي على سبيل المثال: (افتتاح مصارف خاصة، وتحرير معدلات الفائدة، وتحرير تحويل الأموال، وتوحيد سعر الصرف، وضمان قابلية التحويل الكاملة لليرة السورية، والسماح بالمصارف الإسلامية، وإيجاد سوق للأوراق المالية)، إضافةً إلى إصلاح النظام القضائي، وتحرير التجارة الخارجية، وتقليل البيروقراطية والعقبات الإدارية، وإيجاد إسهام أكبر للقطاع الخاص.

من أهم سمات الخطة الخمسية التاسعة التي نفذت خلال هذه المرحلة:

1- تأمين متطلبات الدفاع الوطني والأمن القومي.

2- رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال بناء مناخ الاستثمار و تفعيله، وذلك بتطوير السياسات

---

158 سمح المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 بإقامة المصارف الإسلامية في سورية.
صدور المرسوم رقم 43 لعام 2005 الذي فتح باب قطاع التأمين أمام الاستثمار الخاص، وكذلك تم سابقاً فتح الباب للاستثمار الخاص في الصحة والتعليم العالي.
حلّ القانون رقم 24 لعام 2003 والخاص بضريبة الدخل محل القانون 85لعام 1949، وهو إصلاحٌ في الإطار الاقتصادي والقانوني، ثم جاء صدور المرسوم رقم /51/ لعام 2006 المتضمن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم /24/ لعام 2003ليخفض معدلات ضريبة الدخل إلى مستويات مشجعة .
كما تم إصدار قانون جمركي جديد، ويتوقع صدور قانون للتجارة الإلكترونية وآخر للاستثمار العقاري .
وفي عام 2004 أنشأت محكمة بداية مدنية (غرفة رقم 2) في كل المحافظات مهمتها النظر في الدعاوى المتعلقة بالنزاعات الناشئة حول قانون الاستثمار، وقد وجهت هذه المحاكم بأن تفصل الدعاوى من غير تأخير.
أقر المرسوم رقم 92 لعام 2004 انضمام سورية إلى "نظام مدريد" للتسجيل الدولي للعلامات التجارية، وإلى معاهدة التعاون في مجال براءات الاختراع (PCT) الخاصة بتسجيل الاختراعات.
وقد انضمت سورية إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) الذي تأسس للمساعدة في التوسط في حل النزعات الاستثمارية بين الحكومات وبين المستثمرين الأجانب من القطاع الخاص، وفي تموز 2002، أصبحت سورية عضواً في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

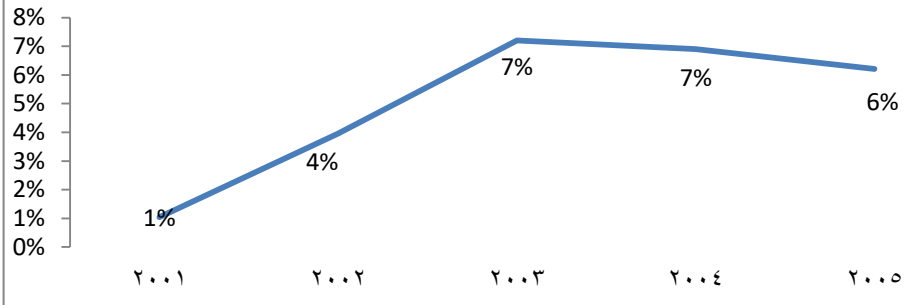
الاستثمارية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة (المدن والمناطق الصناعية، المصارف، أسواق الأوراق المالية، الطرق والخدمات الأخرى، الموانئ والمطارات، الإصلاح المالي والضريبي .

3- تطوير البنى الهيكلية للاقتصاد الوطني، والخروج من تركيبته التقليدية بإدخال صناعات حديثة (صناعات التقانة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)،وإيجاد بدائل تنموية مستقبلية، تقلل من اعتماد الاقتصاد الوطني على صادرات المواد الخام (النفط الخام ، القطن)

4- إصلاح النظام المالي والنقدي والضريبي بهدف تشجيع الادخار، وتحفيز الاستثمار العام والخاص، والبحث عن مطارح ضريبية جديدة، وتفعيل القائم منها لتحقيق العدالة الضريبية.

و يوضح الشكل (3) التالي تطور النمو الاقتصادي و بلغ 7% في عامي 2003و 2004 وفق مايلي:

الشكل (٣)نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)



المصدر من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي

- المرحلة الثانية (2005 . 2010) :

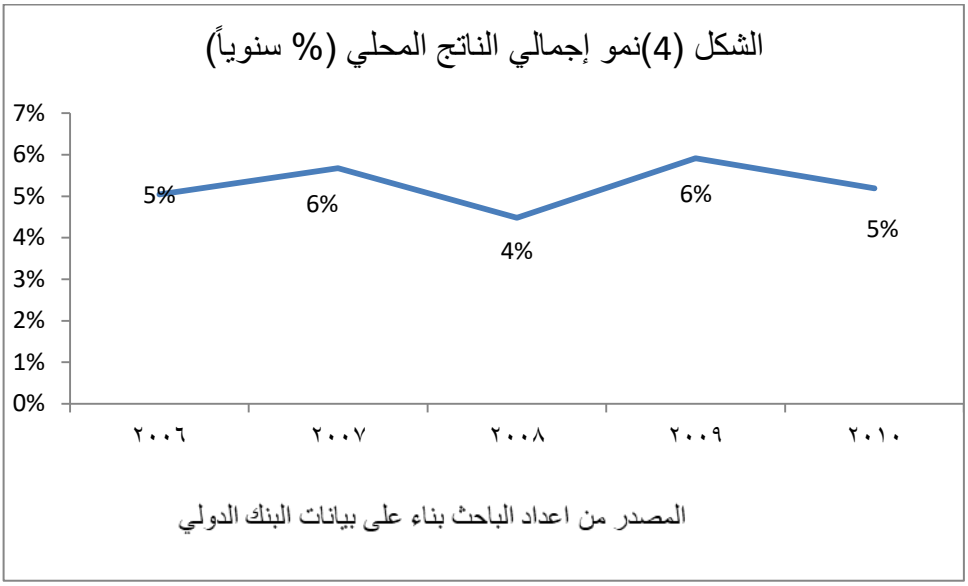
شهدت المنطقة والعالم في هذه المرحلة عديداً من الأزمات ومن بينها الأزمة المالية العالمية 2008 لكن وبالرغم من كل هذه الأحداث والظروف فقد شهد الاقتصاد السوري نمواً ملحوظاً، إذ بلغ وسطي معدل النمو الاقتصادي 5.4%. وترافق ذلك مع تطوير القوانين شمل تطوير القوانين القائمة أو إصدار قوانين جديدة[159].

وارتفع مجموع الإيرادات المحلية الجارية الفعلية (الضرائب والرسوم) من 297 مليار ل.س في عام 2006 إلى حوالي 400 مليار ل.س في عام 2009 بزيادة وقدرها 34.6%.

[159] - صدور المرسوم رقم 55 لعام 2006 المتضمن إحداث سوق دمشق للأوراق المالية.
- صدور المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 2007 المتضمن إحداث هيئة الاستثمار السورية.
- صدور المرسوم رقم 8 لعام 2007 لتشجيع الاستثمار بدلاً من قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته.

وانخفض حجم القروض الخارجية من 14.15 مليار ل.س في عام 2006 إلى حوالي 12.269 مليار ل.س في عام 2010 و سويت جميع ملفات الدين الخارجي لتصبح سورية في تلك المرحلة من أفضل دول المنطقة تبعاً لمؤشرات الدين العام، واستمر العجز الفعلي في هذه المرحلة بحدود 3% نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. ويوضح الشكل (4)تطور النمو الاقتصادي خلال المدة من 2006-2010:

الشكل (4)نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)



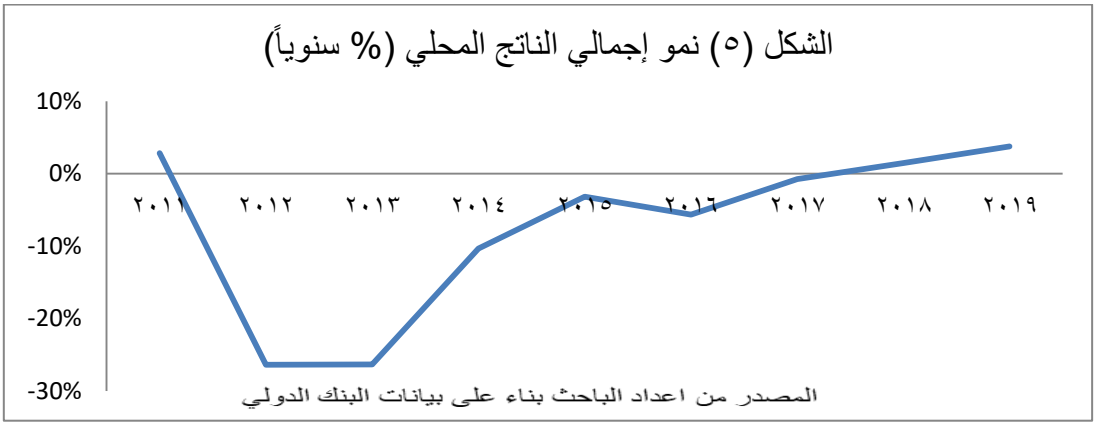
المصدر من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي

- المرحلة الثالثة (2011 – 2020) :

يشكل عام 2011 بداية الخطة الخمسية الحادية عشرة ومن أهم سماتها الاستمرار في توفير مزيد من فرص العمل و تحسين المستوى المعاشي للمواطنين، كما حددت أولويات الخطة بالتركيز على تحسين قطاعات البنى التحتية: مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، النقل البري والسككي، الري واستصلاح الأراضي، الطاقة الكهربائية، الصناعة الاستخراجية، والصناعة إضافة إلى لحظ اعتمادات مهمة لقطاعات الصحة والتربية والتعليم بغية النهوض بمستوى الاقتصاد الوطني ودفع عملية التنمية المستدامة في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية كلها. وترافقت بداية الخطة الخمسية الحادية عشرة مع بداية الأزمة في سورية في عام 2011 نلاحظ تراجع النمو الاقتصادي لمستويات تاريخية وصلت وصولاً سلبياً إلى (26%) في كل من عامي 2012 و 2013 ثم وذلك نتيجة لازدياد مستوى العنف وخروج بعض المناطق عن سيطرة الدولة بفعل الحرب الكونية التي شنت على

سورية وأبنائها ولكن وبفضل الجيش العربي السوري استعيدت أغلب المناطق وفرض الاستقرار[160]. ثم بدأ يتعافى الاقتصاد نوعا ما وبالصعود ليصل إلى معدل نمو ايجابي في 2019 كما هو موضح في الشكل(5) ادناه .

الشكل (٥) نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)



المصدر من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي

قامت الحكومة السورية منذ بداية عام 2015 بالنهوض بالواقع الاقتصادي والخدمي من خلال العمل على تأمين البنى التحتية والخدمات الأساسية لتوسيع رقعة انتشار المؤسسات والمرافق الخدمية والتنموية في المحافظات وتدعيمها بمشروعات جديدة واستكمال المتوقف منها لعودة الأهالي ومؤسسات الدولة إلى الخدمة ، وتهيئة المقومات الأساسية وخاصة المالية منها لإحياء الاقتصاد السوري لتكون بداية التنمية، وفتح آفاق اقتصادية واسعة.ومتابعة سياسة الدعم الاجتماعي للمواطنين من خلال ووضع آليات ذكية ومؤتمتة لها كالبطاقة الذكية أو غيرها من الآليات التي من شأنها إيصال الدعم إلى مستحقيه.

وأهم السمات التي روعيت في أثناء وضع مشروع موازنة عام ٢٠٢٠[161]:

1- حسن إدارة الموارد المتوفرة والمتاحة من خلال تركيز الجهود على الاستخدام الأمثل لها، ومن خلال إدارة الإنفاق بفعالية بشقيه الاستثماري والجاري لتحقيق أفضل النتائج المرجوة من الخطط والبرامج الموضوعة وتوظيفها لتحقيق التنمية .

2- دعم قواتنا المسلحة وتقديم الاستحقاقات المادية والمعنوية لذوي الشهداء ورعاية الجرحى.

3- الاستمرار بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وتحسين جودتها.

---

[160] وجه الرئيس بشار حافظ الاسد كلمة للحكومة جاء فيها :"نحن نعيش حالة حرب حقيقية بكل جوانبها .. وأكمل سيادته عندما نكون في حالة حرب فكل سياساتنا وكل توجهاتنا وكل القطاعات تكون موجهة نحو الانتصار في هذه الحرب وفي معاركها" . تاريخ 2012/7/26 . www.sana.sy

[161] حمدان. مأمون (2019). **مناقشة بيان الحكومة المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2020**.http://parliament.gov.sy/

4- توفير فرص عمل جديدة.

5- تعزيز دور الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية.

6- توفير البنية التحتية الإقلاع العملية الإنتاجية وعودة آلاف المنشآت الاقتصادية إلى العمل.

7- دعم عملية الإنتاج بما يساعد على تحسين المستوى المعيشي وتأمين الخدمات والاحتياجات الأساسية للمواطنين لتجاوز العقوبات الاقتصادية المفروضة بحق الشعب السوري.

8- دعم القطاع الخاص الزراعي والصناعي والسياحي وتحفيزه بما يحقق تنمية هذه القطاعات ويوفر فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج والتصدير.

وبالنسبة للسياسات المالية خلال الحرب فقد اتسمت بحسن إدارة الإنفاق العام والحد من الهدر قدر الإمكان والاستفادة من الموارد المتاحة بالشكل الأمثل من خلال تركيز الإنفاق العام على المشاريع الإنتاجية التي تسهم في تحسين المستوى الخدمي والمعاشي للمواطنين، وعقلانية تمويل المشاريع الاستثمارية حسب أولويات المشاريع. وعلى مستوي الإيرادات العامة قامت الحكومة بالعمل على ايجاد مصادر إيرادات عامة حقيقية ومستدامة للموازنة العامة ، و تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام من خلال إصدار سندات وأذونات خزينة عامة. وإصلاح النظام الضريبي وذلك من خلال (ضريبة البيوع العقارية المعتمدة على القيمة الرائجة للعقارات، الضريبة الموحدة على الدخل)[162] و الحد من التهرب الضريبي، عن طريق زيادة كفاءة الإدارة الضريبية، وتشديد العقوبات على عمليات التهرب الضريبي، والحد من اقتصاديات الظل، وزيادة الوعي الضريبي وترشيد الإعفاءات الضريبية، والعمل وفق منهجية الإعفاء الاقتصادي الموجه وإنجاز ملف التراكم الضريبي ونلاحظ ارتفاع الإيرادات التقديرية من الضرائب والرسوم من 172,000 مليون ل.س في 2015 إلى 811,911 مليون ل.س أي بزياد وقدرها 372% فيما ازادادت النفقات الاستثمارية التقديرية من 410,000 ل.س في عام 2015 إلى 1,300,000 أي بزياد وقدرها 217% .

[162] الهيئة العامة للضرائب والرسوم (2022).www.Syriantax.gov.sy

إمكانية استفادة السياسة المالية السورية من التجربة الصينية:

يمكن في سورية اتباع سياسة مالية نشطة من خلال المزج بين أدوات السياسة المالية في سورية وفق الواقع الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الإنتاج من خلال مقاربة التجربة الصينية وعكسها على الاقتصاد السوري وذلك من خلال مايلي:

- **من خلال الإنفاق العام والضرائب :**

نلاحظ في الآونة الاخيرة توجه الإنفاق العام في سورية نحو النفقات العادية الجارية وخاصة بعد الأزمة في عام 2011 وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من التجربة الصينية من خلال اتباع سياسة مالية نشطة تقوم من خلالها السياسة المالية في سورية بتعديل الإنفاق وتوجيهه نحو القطاعات التي تشكل الداعم الأساسي في زيادة النمو الاقتصادي .

وقامت الصين بتخفيضات ضريبية كبيرة وإعادة هيكلة الضرائب المفروضة على الأفراد ماأسهم إسهاماً فعالاً في زيادة قدرة الأفراد على الاستفادة من الدخل المتاح و التشجيع على الاستهلاك بالتالي شراء كميات أكبر من المواد والمنتجات مايشجع على زيادة الإنتاج من قبل المعامل وماله من أثر في زيادة العمالة وتخفيض البطالة .

يمكننا في سورية الاستفادة من التجربة الصينية في هذا المجال من خلال اعادة هيكلة الضرائب وإجراء تعديلات عليها بحيث تؤمن تدر ايراد للدولة من خلال التشجيع على زيادة الانتاج في القطاعات الاساسية.

وفي القطاع الزراعي فمثلا تعد سورية بلداً زراعياً غنياً بالمنتجات المتنوعة والاصناف المختلفة من الفواكه والخضروات فتقديم التسهيلات الضريبية للمزارعين و ايجاد قنوات لتصريف الانتاج وخاصة الفائض منه يسهم إسهاماً كبيراً في زيادة الإنتاج ويترافق ذلك مع سياسة تشجيع الصادرات من خلال تخفيض الرسوم والاعفاءات الجمركية المختلفة ، وقامت الصين على سبيل المثال بخصم ضريبي للشركات المساهمة في تربية الأحياء المائية وصناعة الاستزراع.

واثبتت الدراسة العملية في هذا البحث عن الدور الجوهري الذي تقوم به الزراعة وتربية الحيوانات من خلال القيمة المضافة التي تولدها فتسهم إسهاماً فعالاً في زيادة الإيرادات العامة وتقيلص العجز المالي.

ويمكننا في سورية الاستفادة من تجربة الصين في هذا المجال والعمل على تقديم الحوافز والتمويل اللازم للعاملين في مجال الزراعة وتربية الحيوانات(المواشي – الدواجن وغيرها) و من خلال الدعم و التسويق وشراء الدولة للانتاج الزراعي بأسعار جيدة وتخزينه على مدار العام لعدم انقطاعه وما يسببه انقطاعه من ارتفاع كبير في الاسعار. و توظيف الفائض من المنتجات الزراعية والحيوانية وزيادة الناتج المحلي و النمو الاقتصادي إضافة لتحقيق الأمن الغذائي .

- ومن ناحية أخرى قامت الصين بدعم القطاع الصناعي وتشجيع الاستثمار

قامت الحكومة الصينية بزيادة الإنفاق على البنية التحتية وأنشأت الكثير من المناطق الاقتصادية الخاصة أكثر من ٢٠٠٠ منطقة اقتصادية خاصة مما ساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية مما خلق الملايين من فرص العمل وانخفضت معها نسب البطالة ووفق البنك الدولي فإن أكثر من 850 مليون من الصينيين تمكنوا من الخروج من دائرة الفقر بحلول عام 2020.

من خلال تعزيز فرص العمل للشباب والمهاجرين من خلال التدريب المهني والحوافز المقدمة لأصحاب العمل للاحتفاظ أو التوظيف بين الفئات الضعيفة .

وزاد الإنتاج الصناعي وأصبح يسهم إسهاماً فعال في القيمة المضافة للناتج المحلي وبلغت مساهمته وفق بيانات المكتب الوطني الصيني للإحصاء بنسبة 31%من الناتج المحلي في عام 2020.

ما أسهم إسهاماً بشكل فعالاً في الحفاظ الاستقرار الاقتصادي من خلال استقرار معدلات التضخم عند مستويات متدنية و بلغ وسطي معدلات التضخم من عام 2010 إلى عام 2020 وفق احصاءات البنك الدولي حوالي 2.6 % و تعتبر الحوافز التي قدمتها الدولة للمستثمرين العامل الابرز في تشجيع الاستثمار واقامة المصانع نظرا لتوفر المواد اللأولية اللازمة ولاسيما المساحة الجغرافية الكبيرة التي تتمتع بها الصين حوالي 9 ملايين وستمائة الف كم2 ما مكنها من توفير الارض والعمالة الرخصية حتى سميت الصين بمصنع العالم.

بفضل البنية التحتية التي تمتلكها والعمالة الماهرة والرخيصة وتحولت الصين إلى مرحلة أخرى من عمليات التصنيع من خلال مايسمى مناطق تجميع المنتجات وجعلها جاهزة للبيع والتصدير ، ما أسهم إسهاماً كبيراً في زيادة القيمة مضافة للصناعات الثانوية ومساهتمها بالتالي في زيادة النمو الاقتصادي.

يمكننا في سورية الاستفادة من التجربة الصينية ولاسيما أن سورية تتمتع بموقع جغرافي مميز واطلالة على البحر الأبيض المتوسط من خلال زيادة الإنفاق العام و العمل على زيادة التكوين الرأسمالي من خلال زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي وتأمين البنية التحتية والتشريعات والإجراءات اللازمة لتسهيل إقامة المشاريع الصناعية والمشاريع الضخمة ما يسهم إسهاماً فعالاً في زيادة العرض وتخفيض الأسعار وكسر الاحتكار وتخفيض معدلات التضخم المرتفعة في البلاد.

واضافة للمناطق الصناعية الموجودة في سورية يمكن انشاء مناطق خاصة لتجميع المنتجات وجذب الاستثمار من خلال التسهيلات والحوفز والاعفاءات الضريبية مايسهم بشكل فعال في تأمين فرص عمل وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة.

- **ومن جهة قطاع الخدمات في الصين:**

يسهم قطاع الخدمات في الصين إسهاماً مهماً من خلال القيمة المضافة للنمو الاقتصادي وأضافت صناعات الخدمة الحديثة زخماً للنمو الاقتصادي من خلال تقديم خدمات نقل المعلومات والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة وخدمات الوساطة المالية التي ارتفعت مؤشراتها وفق المكتب المركزي الصيني للاحصاء بـ10.3 في المائة و4.9 في المائة على أساس سنوي في تموز 2022 عن تموز 2021.

وشهدت الخدمات الأخرى المقدمة بما فيها النقل عبر السكك الحديد والطيران، والإقامة، وتقديم الطعام، والثقافة، والرياضات، والترفيه نمواً و أسهمت إسهاماً فعالاً في النمو الاقتصادي وأثبت دراستي في الإطار العملي الدور الجوهري الذي يتركه قطاع الخدمات في تخفيض العجز بالتالي زيادة الإيرادات العامة ومماينجم عنه من انتعاش ونمو اقتصادي .

يمكننا في سورية الاستفادة من التجربة الصينية من خلال تقديم خدمات حديثة في مجال النقل والوساطة المالية والثقافة ولاسيما أن سورية تتمتع بارث ثقافي وحضاري ثمين ،ومواقع أثريه كبيرة يمكن الاستفادة منها في تقديم خدمات للترفيه والسياحة وزيادة إيرادات الدولة من خلال تقديم خدمات وتسويقها وزيادة الإنفاق على المرافق السياحية والأثرية والاعتناء بها والتسويق لها.

ونجد أنه يمكن في سورية الاستفادة من التجربة الصينية الغنية وذلك عبر سياسة مالية نشطة تشجع على التراكم الرأسمالي والعمل الإنتاجي الصناعي وتطوير صناعات ذات تقنية عالية ودفع التصنيع عن طريق المعلوماتية، وتعزيز بناء البنية التحتية مثل (السدود ، السكك الحديدية ، مشاريع الطاقة، المصانع الضخمة، المطارات، الموانئ وغيرها) ، وتقوية القطاع الزراعي، وتطوير صناعة الخدمات بقوة وإيلاء أهمية كبيرة للموارد (الطبيعية والبشرية) من خلال سياسة مالية نشطة عبر الاستخدام الشامل للوسائل الاقتصادية والقانونية والإدارية الضرورية ، والعمل على إعادة تأهيل المصانع ذات جودة المنتج الرديئة أو إغلاقها بهدف ايقاف إهدار الموارد، وترقية الصناعات التقليدية و تشجيع الصادرات وزيادة الإنتاج والحث على التطور واستخدام التكنولوجيا المتقدمة وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك ، لما لها من أثر كبير في تحقيق نمو اقتصادي سريع وفعال.

وتنمية الموارد البشرية والاستفادة من الموارد الطبيعية وتنميتها عبر زيادة البحث والتنقيب، وتمتلك سورية واحد من أكبر مناجم الفوسفات في العالم منجم خنيفيس ويعتبر الفوسفات مادة هامة جداً يستخدم في الزراعة والصناعة.

ويمكن الاستفادة من القيمة المضافة للثروات الطبيعية من خلال التشجيع على معالجتها أو تصنيعها أو تكريرها وعرضها في السوق بشكل جاهز للاستهلاك النهائي أو شبه النهائي ما ينعكس على قيمتها فتصبح أكبر بكثير من قيمتها لو عرضت في السوق للبيع بحالتها الخام ما يساهم اسهاماً فاعلاً في زيادة الانتاج وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

النتائج :

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

أ- أثر الانفاق العام :

1- أدت السياسة المالية النشطة عن طريق الانفاق العام النشط الى مايلي :

- زيادة معدل النمو الاقتصادي .
- زيادة الطلب على السلع والمنتجات نظراً لانخفاض سعرها بسبب زيادة الاعانات والحوفز الانتاجية.
- انخفاض معدلات البطالة من خلال التأثير على الطلب وزيادة الانتاج وزيادة الانفاق على البرامج الحكومية للتشغيل.
- تنمية الموارد المختلفة من خلال زيادة الانفاق العام على القطاعات الأساسية مثل : القطاع الزراعي و قطاع التعليم.
- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال الحد من الركود ومعالجة التضخم .
- تشجيع المستثمرين على اقامة المنشآت والمعامل من خلال الحوافز والاعانات والاعفاءات الجمركية.

2- أدت السياسة المالية النشطة في الصين عن طريق الانفاق العام النشط الى :

- النمو الاقتصادي السريع .
- الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم.
- انخفاض معدل البطالة وخلق فرص العمل .
- التكوين الرأسمالي السريع .

3- أتسمت السياسة المالية في سورية عن طريق الانفاق العام بمايلي :

- حسن إدارة الإنفاق العام والحد من الهدر قدر الإمكان

- الاستفادة من الموارد المتاحة بالشكل الأمثل من خلال تركيز الإنفاق العام على المشاريع الإنتاجية التي تسهم في تحسين المستوى الخدمي والمعاشي للمواطنين،
- وعقلانية تمويل المشاريع الاستثمارية حسب أولويات المشاريع.

4- من خلال الدراسة العملية تبين مايلي :

- توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإنفاق العام النشط و النمو الاقتصادي في الصين. وهو مايتفق مع النظرية الكينزية الجديدة حول الادارة النشطة للطلب و "يعتقدون (الكينزيون الجدد)عند انهيار الثقة في نشاط الأعمال سيستغرق السوق وقتاً طويلاً لخروج الاقتصاد من حالته ، لذلك يقترحون تدخل الحكومة عبر زيادة الطلب لإعادة الاقتصاد إلى حالة النشاط"[163]. وتتفق النتيجة مع كل من دراسة(سليمان، 2015) التي خلصت إلى أن للإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري تأثيرا على نمو الاقتصاد السوري، ودراسة (المزروعي, 2012) أن الإنفاق العام في الامارات العربية المتحدة يؤثر بشكل إيجابى وبصورة معنوية في الناتج المحلي الإجمالي و توصلت دراسة (Sinha, 1998)[164] الى وجود علاقة ايجابية قوية بين الانفاق العام في الصين والنمو الاقتصادي.

يرى الباحث أن السياسة المالية النشطة تقود الاقتصاد من خلال تأثيرها على الناتج الكلي والتشغيل والاستثمار فالزيادة في الانفاق العام مع التدخل بين الحين والآخر للقضاء على الصدمات الخارجية و التكيف مع المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية تهدف الى تنشيط الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

ب- أثر الايرادات العامة :

1- أدت السياسة المالية النشطة عن طريق الايرادات العامة النشطة الى مايلي :

- زيادة معدل النمو الاقتصادي .

[163] خليل سامي(1994) .مرجع سابق ص.61

[164] Sinha, Dipendra. (1998). "**Economic growth and government expenditure in China** ". Munich Personal RePEc.Available Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/18347/ MPRA Paper No. 18347.

- زيادة الطلب على السلع والمنتجات نظراً لانخفاض سعرها في ظل المنافسة الكاملة بسبب تخفيض الضريبة على السلع والمنتجات.
- اعادة توزيع الدخل من خلال اعادة هيكلة الضريبة على دخل الأفراد والمؤسسات.
- تنمية الموارد المختلفة من خلال زيادة الايراد من القطاعات المختلفة السياحية والخدمية .
- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال الحد من الركود ومعالجة التضخم .
- تشجيع المستثمرين على اقامة المنشآت والمعامل من خلال التخفيضات الضريبة .

2- أدت السياسة المالية النشطة في الصين عن طريق الايرادات العامة النشطة الى :

- تحقيق النمو الاقتصادي.
- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.
- الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل.
- التشجيع على الاستثمار .
- التعبئة لفعالة للموارد الاقتصادية.

3- اتسمت السياسة المالية في سورية عن طريق الايرادات العامة بمايلي :

- ايجاد مصادر إيرادات عامة حقيقية ومستدامة و تعبئة الموارد الاقتصادية من الثروات الطبيعية

- الحد من التهرب الضريبي، عن طريق زيادة كفاءة الإدارة الضريبية، وتشديد العقوبات على عمليات التهرب الضريبي، والحد من اقتصاديات الظل، وزيادة الوعي الضريبي وترشيد الإعفاءات الضريبية.

4- توصلت الدراسة العملية الى أنه : توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإيرادات العامة النشطة و النمو الاقتصادي في الصين في الأجل القصير. وهو ما يتفق مع النظرية الكلاسيكية الجديدة التي تعتقد أن آثار الضرائب في المدة القصيرة الأجل هي آثار مؤقتة.

- **توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين الإيرادات العامة النشطة و النمو الاقتصادي في الصين في الأجل الطويل.**

- **وتتفق النتيجة مع <u>النظرية الكنزية الحديثة</u>** في المالية العامة والتي تأخذ بالحسبان ان الاقتصاد غير مستقر و ليس هناك ميل للاقتصاد نحو التوازن طويل الأمد ويرون أن قوى السوق ضعيفة وغير قادرة على تحقيق الاستعادة من الركود ، لذلك لابد للحكومة أن تتدخل . وتتوافق النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (Thuy et.al ,2023)[165] الى أن هناك علاقة ايجابية بين الايرادات العامة و النمو الاقتصادي، ومع ماتوصلت اليه دراسة (Muriithi ,2013)[166] الى أن هناك علاقة مباشرة بين زيادة الضرائب و النمو الاقتصادي.

نجد مما سبق أن زيادة الايرادات العامة في الأجلين القصير والطويل تسهم اسهاماً مباشر في زيادة النمو الاقتصادي في الصين ، فالدول تسعى دائماً لزيادة ايراداتها وتحقيق الفائض الذي يمكنها من توظيفه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز البنية التحتية وتحقيق الرفاه للمجتمع .

جـ – أثر عجز الموازنة :

1– أدت السياسة المالية النشطة عن طريق عجز الموازنة الى مايلي :

- تمويل الانفاق على المشاريع الانتاجية والاساسية.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي .

2– أدت السياسة المالية النشطة في الصين عن طريق عجز الموازنة الى :

- تعزيز النمو الاقتصادي.
- زيادة الانفاق على المشاريع المتطورة و على مشاريع التكنولوجيا الحديثة .
- زيادة القيمة المضافة من الصناعات الأولية وصناعة الخدمات .

---

[165] Thuy Tien Ho, Xuan Hang Tran & Quang Khai Nguyen (2023**) Tax revenue-economic growth relationship and the role of trade openness in developing countries**, Cogent Business & Management, 10:2, DOI: 10.1080/23311975.2023.2213959

[166] Muriithi, C. (2013). **The relationship between government revenue and economic growth in Kenya**. International Academic Journal of Information Sciences and Project Management, 1 (1), 87-109

3- اتسمت السياسة المالية في سورية عن طريق عجز الموازنة بمايلي :

- إصدار سندات وأذونات خزينة عامة.

- دعم الانتاج و تمويل المشاريع الانتاجية .

4- توصلت الدراسة العملية الى أنه :

- **توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5%) بين عجز الموازنة و النمو الاقتصادي في الصين وتتفق النتيجة مع <u>النظرية الكلاسيكية الجديدة</u>** والأفكار التي طرحها العالم الاقتصادي بول ساموبلسن حول العجز المالي ودوره الفعال في النمو الاقتصادي. وتتفق النتيجة مع ماتوصلت اليه كل من دراسة **(Onwioduokit and S.inam, 2018)**[167] والتي أكدت وجود علاقة طويلة المدى بين عجز الموازنة والنمو الإقتصادي في ليبيريا، و دراسة **(Eminer, 2015)**[168] إذ توصلت الدراسة لوجود تأثير موجب لعجز الموازنة على النمو الإقتصادي في شمال قبرص، و دراسة **(Nayab,2015)**[169] التي أشارت الى وجود تأثير إيجابي لعجز الموازنة على النمو الإقتصادى والتي تناولت تأثير عجز الموازنة على النمو الإقتصادي في باكستان خلال الفترة (1976-2007).

يرى الباحث أن عجز الموازنة يحدث عندما يزيد الانفاق العام عن الايرادات المحصلة فإذا تم إدارة عجز الموازنة من قبل الفريق الاقتصادي في أي بلد بشكل فعّال يتكيف والظروف الاقتصادية فإن ذلك سيسهم في زيادة النمو الاقتصادي وقد يتحول العجز عندها الى وفرة تزيد ايرادات الدولة ومعه ينمو ويزدهر الاقتصاد في البلد.

---

[167] Onwioduokit, E. A., & Inam, U. S. (2018). **An Empirical Estimation of the Optimum Level of Budget Deficit in Liberia.** The International Journal of Business & Management, 6(5). Retrieved from https://www.internationaljournalcorner.com/index.php/theijbm/article/view/129777

[168] Eminer. Fehima (2015). **The Impact Of Budget Deficit On Economic Growth In North Cypr.** The 2015 WEI International Academic Conference Proceeding. Vienna, Austria P:107

[169] Nayab. Humera (2015). **The Relationship between Budget Deficit and Economic Growth of Pakistan**. Developing Country Studies. Vol.5, No.11, P:79.
ISSN 2224-607X (Paper) ISSN 2225-0565 (Online)

التوصيات :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وهي على الشكل التالي :

1- التشجيع على اتباع سياسة مالية نشطة من خلال استخدام الأدوات المالية بشكل فعال ونشط وفق الحالة الاقتصادية للبلد.

2- الاهتمام بزيادة الانفاق العام والانفاق على المشاريع الاساسية والاستثمارية لما لها من دور كبير في زيادة النمو الاقتصادي.

3- الاهتمام بتعبئة الايرادات والعمل على تشجيع القطاعات المختلفة السياحية و الصناعية والزراعية لزيادة ايراداها.

4- ضرورة توافر المرونة و سرعة اتخاذ القرارات الاقتصادية وذلك لتصحيح الخلل بين العرض والطلب في السوق لضمان تحقيق نمو اقتصادي سريع.

5- إجراء تغييرات في مجال الصناعة الأولية والمتمثلة بالزراعة والصناعة السمكية والحيوانية والتسويق لها ودعمها بالأدوات التكنولوجية الحديثة وذلك لزيادة القيمة المضافة ولما لها من دور في زيادة النمو الاقتصادي.

6- تحقيق العدالة الضريبية والمساواة الاجتماعية فعلى سبيل المثال رفع الضرائب على السلع الكمالية وتخفيضها على السلع الضرورية وكذلك الأمر من ناحية الدخل تخفيض الضريبة عن الدخول المنخفضة وزيادتها على الدخول المرتفعة وذلك وفق الحالة الاقتصادية السائدة.

<u>الدراسات المستقبلية:</u>

اقتصرت هذه الدراسة على موضوع دور السياسة المالية النشطة في النمو الاقتصادي يمكن للأبحاث المستقبلية الأخذ بالحسبان موضوع أثر السياسة المالية النشطة في تفعيل دور القطاع الخاص في اعادة توزيع الدخل من خلال تحديد العلاقة بين المتغيرات وأثرهما في النمو الاقتصادي ويمكن أيضاً توسيع الدراسة لتشمل بلدان اخرى مثل: البرازيل أو الهند او كوريا الجنوبية.

المراجع :

المراجع العربية :

1- الكتب والمؤلفات:

1- أحمد . عبد الرحمن (2003) ، **تطور الفكر الاقتصادي** . الاسكندرية : مصر. الدار الجامعية للطباعة والنشر .

2- السمان .محمد وآخرون (2008) . **مبادئ التحليل الاقتصادي(الجزئي والكلي)**.ط1. عمان : الأردن .دار الثقافة للنشر والتوزيع.

3- الوزني. خالد و الرفاعي .أحمد (1999) ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** . عمان : الأردن. دار وائل للنشر .

4- العبيدي. سعيد (2011) ، **اقتصاديات المالية العامة** .، ط ١ . العراق . دار دجلة.

5- المعارك محمد، شفيق علي ، (2003)، **أصول وقواعد الموازنة العامة (مع الاشارة إلى تطبيقات من المملكة ودول أخرى)** ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية .

6- القيسي . أعاد (2000). **المالية العامة والتشريع الضريبي**، عمان : الأردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع .

7- الوادي محمود ، عزام زكريا (2007) ، **مبادئ المالية العامة** ، ط ١ . . عمان : الاردن. دار المسيرة.

8- المهايني محمد ، الخطيب خالد (2015) ، **المالية العامة** . دمشق :سورية . منشورات جامعة دمشق .

9- العمري صفوت (1988)، **اقتصاديات المالية العامة** ، ط ٢. بغداد : العراق .مطبعة التعليم العالي.

10-العلي. عادل (2007)، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**. عمان : الاردن. دار حامد للنشر والتوزيع.

11-الهيتي .نوزاد و الخشالي .منجد (2005) ، **المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة**، عمان : الاردن. دار المناهج.

12-الحريري محمد ، المهايني محمد ، الخطيب خالد (2011)، **اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي** . دمشق :سورية. منشورات جامعة دمشق .

13-الخطيب.شحادة و شامية .أحمد (2007) ، **أسس المالية العامة** . عمان : الاردن. دار وائل للنشر والتوزيع.

14-المعطي ، علاء ابراهيم عبد (2016) ، **اذون وسندات الخزانة العامة دراسة مقارنة** . المنصورة : مصر. دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع .

15-الاعسر. خديجة (2016)، **اقتصاديات المالية العامة**. القاهرة:مصر. دار الكتب المصرية.

16-القاضي ، محمد حسن (2014).**الادارة المالية العامة**.عمان :الاردن. الأكاديميون للنشر والتوزيع.

17-العبيدي، سعيد محمد (2011)، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1. عمان :الاردن . دار دجلة للنشر والتوزيع.

18-الوادي . محمود (2010) ، **مبادئ المالية العامة**، ، ط ٢ . عمان : الاردن . دار المسيرة

19-العلي . عادل (2009) . **المالية العامة والقانون المال والضرائب** . ط1. الأردن. دار أثراء للنشر والتوزيع.

20-الحاج .طارق(2009) ، **المالية العامة**، ط1. عمان : الاردن. دار صفاء للنشر و التوزيع.

21-القريشي.مدحت(2007) ، **التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات**- . عمان :الاردن . دار وائل للنشر.

22-المجني .رانيا (2020) ، **تسويق الخدمات** . دمشق :سورية . الجامعة الافتراضية السورية.

23-العاني ،عماد علي (2018) ، **السياسات المالية والتدخل الحكومي** ، ط1 .بغداد:العراق. مكتب العراق للطباعة والنشر.

24-إسماعيل .محمد(2012) ،**اقتصاد التنمية**. عمان :الاردن . دار أسامة.

25-الحريري .خالد و الجزائري .ليلى (2012) ، **الاقتصاد الكلي**. دمشق :سورية. منشورات جامعة دمشق.

26-المهايني، محمد خالد (2013). **المالية العامة**.ط:1 دمشق :سورية . المعهد الوطني للإدارة العامة.

27-لعكام،محمد خير(2018).**المالية العامة1**. دمشق :سورية . الجامعة الافتراضية السورية.

28-بشور .عصام (1982) ، **المالية والتشريع الضريبي** ، دمشق :سورية . منشورات جامعة دمشق.

29-بخيت ، حسين. و فتح الله ، سحر (2006). **الاقتصاد القياسي**. عمان :الاردن . دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

30-حشيش، عادل أحمد (1984)، **أصول المالية العامة**، الاسكندرية : مصر. مؤسسة الثقافة الجامعية.

31-خليل سامي (1994). **نظرية الاقتصاد الكلي**. الكويت. وكالة الاهرام للتوزيع .

32-دراز . حامد و أيوب .سميرة (2002) ، **مبادئ المالية العامة**. الاسكندرية : مصر . الدار الجامعية .

33-دراز .حامد(2000) ، **السياسات المالية**. الاسكندرية : مصر . الدار الجامعية.

34-ذنيبات .محمد (2003) ، **المالية العامة والتشريع المالي**، ط1. عمان : الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

35-سلمان مصطفى واخرون (2000) ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** . عمان : الأردن. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

36-ناشد، سوزي عدلي.(2003). **المالية العامة (النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة)**. بيروت: لبنان منشورات الحلبي الحقوقية.

37-صخري .عمر (2005) ، **التحليل الاقتصادي الكلي**. ط5. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.

38-طارق الحاج (2009) ، **المالية العامة** ، ط ١ . عمان : الاردن. دار صفاء للنشر والتوزيع .

39-طاقه محمد ،العزواي هدى (2007) ، **اقتصاديات المالية العامة** ، ط ١ . عمان : الاردن. دار المسيرة .

40-عباس. محرزي (2008)، **اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة**. الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية.

41-عطوي . فوزي (2002)،**المالية العامة** . بيروت : لبنان . منشورات الحلبي الحقوقية.

42-عصفور محمد (2008)، **أصول الموازنة العامة**. عمان : الاردن. دار الميسرة للنشر والتوزيع.

43-عبد المهدي أمجد ، عقلة محمود (2011)، **دراسة في المالية العامة** ، ط ١ . عمان : الاردن. مكتبة المجتمع العربي .

44-عبد المجيد عبد الفتاح (1996)، **اقتصاديات المالية العامة** ، ط ٢ . القاهرة: مصر . المطبعة الكمالية .

45-عبد الحميد ، عبد المطلب (2006). **النظرية الاقتصادية** ، مصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع .

46-عتلم باهر والسيد .سامي (1998) ، **اقتصاديات المالية العامة**، القاهرة : مصر .دار الثقافة العربية.

47-عثمان سعيد (2002)، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن** . مصر. الدار الجامعية.

48-عبدالله .حبابة (2009) ، **اساسيات في المالية العامة** . مصر. مؤسسات شباب الجامعة.

49-عبد. محمد (2006)، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** .ط1. عمان:الاردن. دار النفائس للنشر والتوزيع.

50-عبد الحميد ، عبد المطلب (2006). **النظرية الاقتصادية** ، مصر الدار الجامعية للنشر والتوزيع .

51-عامر .وحيد (2010).**السياسات المالية والنقدية والاستقرار الاقتصادي(النظرية والتطبيق)**. الاسكندرية:القاهرة .الدار الجامعية .

52-غازي، عناية (1990)، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**. ط1. بيروت :لبنان. دار الجيل.

53-فرحات .فوزت (2001) ، **المالية العامة** . بيروت لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية.

54-فوزي . عبد المنعم (1991) ، **المالية العامة والسياسة المالية**. بيروت : لبنان. دار النهضة العربية.

55-كنعان .علي (2009) . **الاقتصاد المالي** . دمشق :سورية . منشورات جامعة دمشق.

56-كنعان علي (2014). **مبادئ المالية العامة** . دمشق :سورية . منشورات جامعة دمشق .

57-لطفي. عامر (2002)، **مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية**، دمشق: سورية. دار الرضا للنشر.

58-لوموان، فرانسواز(2010). **الاقتصاد الصيني** . ترجمة : صباح كعدان. دمشق: سورية. الهيئة السورية العامة للكتاب

59-ساموبلسن .بول ، نوردهاوس. ويليام ، ماندل. مايكل (2001). **الاقتصاد**. ترجمة : هشام عبد الله. عمان : الأردن. الدار الأهلية للنشر والتوزيع.

60-نور.عبد الناصر وآخرون(2008)، **الضرائب ومحاسبتها** . عمان : الاردن. دار المسيرة للنشر والتوزيع .

2- الموسوعات والقواميس

- النجفي .حسن (1977) ، **القاموس الاقتصادي** .

3- الرسائل الجامعية

1- صدر الدين. صواليلي(2006) ، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية،** أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع : اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر.

2- حمد .ضيف (2015) ، **أثر السياسية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1989-2012)** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر .

4- المؤتمرات والندوات وورش العمل والدراسات البحثية

1- المزروعي.علي (2012) ، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي – دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة (1990-2009)**، مج :28. عدد:1. جامعة دمشق :سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية.

2- الحاروني، محمد السيد علي (2011) . **الدين العام واختبار الاستقرار المالي في مصر** . مج 19. عدد:1. القاهرة:مصر.المجلة المصرية للتنمية والتخطيط .

3- الأمم المتحدة (2020) ، **تقريرأقل البلدان نمواً 2020** ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، جنيف

4- جاسم، عبير محمد، وسلمان، سارة (2017)، **العلاقة بين الديون الخارجية والتبادل التجاري في الاقتصاد العراقي لمدة 2002-2014** . عدد:53. بغداد: العراق. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية.

5- حبش، محمد (2011)، **الأزمة اليونانية إلى أين.** مج: 19. عدد:3. الأردن. مجلة الدراسات المالية والمصرفية.

6- حساني،عبدالرزاق (2013). **السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية.**مج:29. عدد:3. دمشق:سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.

7- عودة،حسن،(2016). **دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق(1997 – 2012)**،عدد:3. البصرة: العراق .مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية،

8- علي. مدين (2018). **مِحَن الاقتصاد السوري: بين محدودية أداء إلادارة النقدية واملالية ومآزق التمويل البديل "مقاربة نقدية من منظور سياساتي/استراتيجي مختلف.** مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد).www.dcrs.sy

9- قحطان السيوفي (2009). **أدوات السياسية المالية (قراءة في موازنة الدولة السورية 2009)** .ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون .جمعية العلوم الاقتصادية السورية .سورية.

10-مصبح،عمادالدين. (2013). **تقدير الحجم الامثل للنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحني أرمي وأسلوبARDL.** القصيم:السعودية. مجلة العلوم الادارية والاقتصادية،

11- حمدان. مأمون(2019). **مناقشة بيان الحكومة المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2020**.سورية.
/http://parliament.gov.sy

12-وقاف،حسين. (2014). **دور السياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية**. اللاذقية:سورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.

13- وزارة الصناعة السورية (2014)، **تقرير تقييم الاداء**، مديرية التحليل المالي. سورية.

14-وزارة الصناعة السورية(2015)، **السياسات والإجراءات لمرحلة الأزمة / التكيف مع الأزمة**، مديرية التحليل المالي. سورية.

المراجع الأجنبية:

1- الكتب والمؤلفات:

1- Aghion, P., and P. Howitt. (1992). "**A Model of Growth Through Creative Destruction**," Econometrica 60, 323–351
2- Andersen, T.M. (1994), **Price Rigidity**, Oxford: Clarendon Press.
3- Akerlof, G.A. and Yellen, J.L. (eds) (1986), **Efficiency Wage Models of the Labour**
4- Blinder, A.S. (1987b), **'Keynes, Lucas and Scientific Progress'**, American Economic Review, May
5- Barro, R. J., & Xavier Sala. I. Martin. (2004). **Economic Growth. 2nd edition**. Cambridge: Cambridge university
6- Commion Opinion (2022). **Budgetary Plan of France**.eurpean commission .Brussels : Belgium,P:5
7- Economic and Financial Affairs Council - Consilium (europa.eu)
8- Dimand, R.W. (2002a), '**Ricardian Equivalence'**, An Encyclopedia of Macroeconomics, Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar
9- Fisher, S. et al. (2002). **Macroeconomic**. 2nd edition. Paris: dunod edition.
10- Gylafson.th (2004) **"Principles of Economic Growth** " Oxford University
11- Keynes, J.M. (1936), **The General Theory of Employment**, Interest andMoney, London: Macmillan
12- Lerner, A. (1951), **Economics and Employment**, McGraw-Hill, New York, United States.
13- Laidler, D.E.W. (1992), '**Issues in Contemporary Macroeconomies'**, in A.Vercelli and N. Dimitri (eds), Macroeconomies: A Survey of ResearchStrategies, Oxford: Oxford University Press.
14- Palmer.Adeian(2005),**Principle of Service Marketing** .Fourth Edition,Mc Grow-Hill.
15- Patinkin, D. (1976), **Keynes's Monetary Thought: A Study of its Development**، Durham, NC: Duke University Press.
16- Samuelson, P.(1955). **Economics**. 3rd edn, New York: McGraw-Hill

17- T.R. Jain,(2008). " **Public Finance and International Trade** "; .

18- Thirlwall.A (1999) **"Growth and Development**" 6th edition ,Macmillan Press Ltd. P83-89

2- الرسائل الجامعية

- -Choi, M. (1990). **A Study on the Taxation of Intergenerational Wealth Transfers in Korea** Ph.D. thesis, Kyung-Hee University, Seoul

3- المؤتمرات والندوات وورش العمل والدراسات البحثية

1- Akerlof, G.A. (2002), **'Behavioural Macroeconomics and Macroeconomic Behaviour'**, American Economic Review, June

2- Auerbach, A. J., Gale, W. G., & Harris, B. H. (2010). **Activist Fiscal Policy.** The Journal of Economic Perspectives, *24*(4), 141–163. http://www.jstor.org/stable/20799177

3- Alfonso.A , Angello.l and furceri.D (2008), **FISCAL POLICY RESPONSIVENESS, PERSISTENCE AND DISCRETION**.N954.P.P:1-47.European Central Bank. http://www.ecb.europa.eu or from the Social Science Research Network electronic library at http://ssrn.com/abstract_id=1284926

4- Blaug.M (1997) , **Say's law of markets :what did it means and why should we care ?,** Eastern economic journal, Vol23, N2, p234

5- Blinder, A.S. and Solow, R.M. (1973), **'Does Fiscal Policy Matter?'**, Journal of Public Economics, November.

6- Barro, R.J. (1974), **'Are Government Bonds Net Wealth?'**, Journal of Political Economy, November/December

7- Bai,C., Hsieh, C. And Song,Z. (2016), **The Long Shadow of China's Fiscal Expansion**, Brookings Papers on Economic Activity.

8- Clarke, P. (1988), **The Keynesian Revolution in the Making: 1924-1936**, Clarendon Press, Oxford, United Kingdom.

9- Daly, H.E., and J. Cobb (1989). **For the Common Good: Redirecting the Economy Toward Community, the Environment, and a Sustainable Future**. Beacon Press, Boston, MA.

10- Di Bartolomeo G, D'Imperio P, Felici F. (2022). **The fiscal response to the Italian COVID-19 crisis: A counterfactual analysis**. J Macroecon.

11- Deepashree and Vanita Agarwal.(2007). " **Macroeconomics.** " . Hill publishing. TataMCGraw company limited. India. P:21Rotemberg, J.J. (1987), **'The New Keynesian Microfoundations'**, NBER Macroeconomics

12- . Eminer. Fehima (2015). **The Impact Of Budget Deficit On Economic Growth In North Cypr.** The 2015 WEI International Academic Conference Proceeding. Vienna, Austria >

13- Escwa(2019), Egypt From stabilization to a knowledge-based economy A computable general equilibrium modeling approach.

14- Friedman, M. (1948), **"A Monetary and Fiscal Framework for Economic Stability",** American Economic Review, 38(3):245-264.

15- Fao (2020) , **Food Outlook - Biannual Report on Global Food Markets**: June 2020. Food Outlook, 1. Rome.

16- Federal Ministry of finance (2023). **Germany draft budgetary plan 2023**.Berlin :Germany ,P 3. www.bundesfinanzministerium.de ,

17- Ferreiro, J., del Valle, T.G., Gomez, C., Serrano, F. (2011). **Is There a Role for Active Fiscal Policies? Supply-Side and Demand-Side Effects of Fiscal Policies**. In: Arestis, P. (eds) Microeconomics, Macroeconomics and Economic Policy. Palgrave Macmillan, London. https://doi.org/10.1057/9780230313750_11

18- Gordon, R.J. (1990), **'What Is New-Keynesian Economics?**', Journal of Economic Literature, September.

19- Grossman M. Gene, Helpman Elhanan(2015), **Globalization and Growth**, American Economic Review,P 100–104.

20- Hansen, G.D. and Prescott, E.C. (1993), **'Did Technology Cause the 1990– 1991 Recession?'**, American Economic Review, May.

21- Jiro .N (2020). **The Financial Situation in China: Issues and Challenges**. Vol.16, No.3, Policy Research Institute, Ministry of Finance, Japan, Public Policy Review

22- Kung Yan and shuguang Bao (2021), **China's fiscal sustainable development during the 14th FYP period**, , China Economist .vol.(17).no.(1) P.P 40-50.

23- Khalil A., Sajida W.(2013) ; " **What matters for economic growth in Pakistan : Fiscal Policy or Its Composition ?**" ; Asian Economic and Financial Review; Vol. 3; No. 2;

24- Lawn, P.A. (2003). **A theoretical foundation to support the Index of Sustainable Economic Welfare (ISEW)**, Genuine Progress Indicator (GPI), and other related indexes. Ecological Economics 44(1): 105-118.

25- Li, K.-W. and Liu, T. (2011**). Economic and productivity growth decomposition: An application to post-reform China**. Economic Modelling, 28(1):366–373

26- Lucas, R. (1988), **'On the mechanics of economic development'**, Journal of Monetary Economics, Vol. 22 No. 1, pp. 3-42.

27- Leong H Liew(2018), **China's Macroeconomic Policy: A Policy of Ambition and Pragmatism**, Paper presented at Dialogue of Civilizations Research Institute Conference on Macroeconomic Policies in Countries of the Global South Berlin.

28- Mankiw, N.G. (1985), **'Small Menu Costs and Large Business Cycles: A Macroeconomic Model of Monopoly'**, Quarterly Journal of Economics، May.

29- Man. J. , Hong.y.(2011). **China's local public finance in transition**, edited by Lincoln Institute of Land Policy.Massachusetts:USA.P:28.

30- MCMILLAN . M & RODRIK.D(2011), **Globalization, Structural Change, and Productivity Growth،with an Update on Africa**, Elsevier, Vol. 63, pp. 11–32.

31- Malthus, Thomas (1998**). An Essay on the Principle of Population.** London . Electronic Scholarly Publishing Project http://www.esp.org pp 10,11

32- Ministry of Finance UK (2023). https://www.gov.uk

33- Muriithi, C. (2013). The relationship between government revenue and economic growth in Kenya**. International Academic Journal of Information Sciences and Project Management, 1 (1), 87-109**

34- **North, Douglass C., John Joseph Wallis,** Steven B. Webb, and Barry R. Weingast (2007), **"Limited AccessOrders in the Developing World: A New Approach to the Problems of Development**," Policy Research Working Paper 4359, World Bank

35- Nayab. Humera (2015). **The Relationship between Budget Deficit and Economic Growth of Pakistan**. Developing Country Studies. Vol.5, No.11, P:79.
ISSN 2224-607X (Paper) ISSN 2225-0565 (Online)

36- Onwioduokit, E. A., & Inam, U. S. (2018**). An Empirical Estimation of the Optimum Level of Budget Deficit in Liberia**. The International Journal of Business & Management, 6(5). https://www.internationaljournalcorner.com/index.php/theijbm/article/view/129777

37- Prescott, E.C. (1986), '**Theory Ahead of Business Cycle Measurement**،' Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, Fall

38- Polasky, S., B. Bryant, P. Hawthorne, J. A. Johnson, B. Keeler, and D. Pennington (2015),"**Inclusive Wealth as a Metric of Sustainable Development."** Annual Review of Environment and Resources 40: 445–66.

39- Romer, P. (1989), **Endogenous technological change**, National Bureau of Economic Research,Cambridge, MA.

40- Romer, P. (1989), "**Human Capital And Growth: Theory and Evidence**," NBER Working Papers 3173, National Bureau of Economic Research, Inc.

41- Robson. Michael (2018). **Building Resilience And Sustainable Food And Nutrition Security.**Food and Agriculture Organization Of The United Nation (FAO).

42- Radhi,H. (2018) , **The relationship between government expenditure and GDP in non oil Iraqi economy**, Journal of the Arab American University. Volume (4). Number (2),p 47-69

43- Ratto,M.,Roger,W. and Veld,J.(2006), **Fiscal policy in an estimated open-economy model for the Euro area**, Directorate-General for Economic and Financial Affairs, N. 266

44- Solow, R. (1956), **"A Contribution to the Theory of Economic Growth"**, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 70 No. 1, pp. 65-94.

45- Solow, R. (1957), "**Technical Change and the Aggregate Production Function**", The Review of Economics and Statistics, Vol. 39 No. 3, pp. 312-320

46- Su Dinh Thanh & Nguyen Phuc Canh (2019) **Dynamics between government spending and economic growth in China: an analysis of productivity growth**, Journal of Chinese Economic and Business Studies, 17:2, 189-212

47- Sinha, Dipendra. (1998). "**Economic growth and government expenditure in China** ". Munich Personal RePEc.Available Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/18347/ MPRA Paper No. 18347.

48- Thuy Tien Ho, Xuan Hang Tran & Quang Khai Nguyen (2023**) Tax revenue-economic growth relationship and the role of trade openness in developing countries**, Cogent Business & Management, 10:2, DOI: 10.1080/23311975.2023.2213959

49- UN (2011), Tashkent: UWED, UNDP, 2nd ed., available at: http://www.undp.uz/en/publications/publication.php?id=317.

50- Unal.U. (2015). **The Unemployment Effects of Fiscal Policy in Netherlands**. No. 81433.P:17. Munich Personal RePEc Archive(MPRA). Online: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/81433/.

51- World Bank Group, (2019). **"China Economic Update**", May

52- Wang,X. and Wen,Y. (2017), **Macroeconomic Effects of Government Spending in China**, Federal Reserve Bank of St. Louis Working Papers

53- Yang, Z. (2019). **China's Fiscal Policy in the Past Seven Decades: Characteristics, Experience and Prospects**. China Finance and Economic Review, *8*(4), 29-48.

- المواقع :

1- https://www.albankaldawli.org

2- http://www.stats.gov.cn/.

3- https://worldpopulationreview.com/country-rankings/hdi-by-country

4- http://szs.mof.gov.cn/shuizhijianjie/index.htm.

5- https://ar.unesco.org/silkroad/.

6- www.sana.sy

7- www.parliament.gov.sy/

8- .www.Syriantax.gov.sy

9- www.syrianfinance.gov.sy

10- www.cbssyr.sy

11- https://scholar.harvard.edu/barro

12- https://www.albankaldawli.org/ar/about/people/p/paul-romer

13- https://www.tuik.gov.tr

Abstract :

The dissertation aims to study the impact of active fiscal policy on economic growth in China and the possibility of benefiting from it in Syria, as the Chinese experience is considered one of the unique and unique international models. During a short time, an economic miracle, and the thesis helps decision makers when making economic decisions related to fiscal policy by clarifying the concept of active fiscal policy and its relationship to economic growth, through a standard study on the Chinese economy in which the researcher used the data published by the World Bank and the data of the Statistics Bureau. In order to test the research hypotheses, the researcher built the standard model and tested the hypotheses through two models, the first using the distributed time gap methodology (ARDL) and the second using the method of least squares. The researcher concluded that there is a statistically significant relationship at the level of significance (5%) between spending and economic growth in China, and there is also a statistically significant relationship at the level of significance (5%) between public revenues and economic growth in China. It was also found that there is a statistically significant relationship at the significance level (5%) between economic growth and the budget deficit in China. The researcher recommends increasing interest in public spending and spending on basic and investment projects and the need for flexibility and speed in making economic decisions and interest in mobilizing revenues in addition to achieving tax justice and social equality. Future research can take into account the issue of the impact of active fiscal policy in activating the role of the private sector in redistributing income by determining the relationship between variables and their impact on economic growth.

Keywords: Economic Growth - Active Fiscal Policy - Syria - China

Syrian Arab Republic

Ministry Of High Education And Research

DamascusUniversity

Faculty : Economic

Department: Insurance and Banking

Research Title:

The Role of Active Fiscal Policy in Economic Growth and the Possibility of Benefiting from them in Syria

- Econometric case study of Chinese economy -

A Dissertation Submitted in Fulfilment of the Requirements for the Degree of (PhD) in Financial and Banking Science

By

Ali Saoud

Supervisor

Dr.Ali Kanaan

2023